



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

التسيير المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز - ميله -

المشرف	إعداد الطلبة	
د/ هولي رشيد	بوفنغور سوسن	1
	دعاس بشرى	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	ركيمة فارس
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	هولي رشيد
ممتحنا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	كروش صلاح الدين

السنة الجامعية 2023/2022



شكرا وتقديرا

الحمد لله والشكر للمولى عز وجل شأنه مصدقا لقوله تعالى " لئن شكرتم لأزيدنكم"
الحمد لله الذي ألهمنا الصبر والتوفيق ومنحنا إياه طيلة هذا المشوار لتكامل
جهدنا بهذا العمل الذي نتمنى

أن يكون سندنا علميا ناجحا لكل من اطلع عليه.
وانطلاقا من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من صنع إليكم معروفا فكافئوه
فإن لم تجدوا ما تكافئوه
فدعوا له حتى ترو أنكم كافأتموه."

نتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان لأستاذنا المشرف "هولي رشيد" الذي لم
يذخر أي جهد لمساعدتنا في
إنجاز هذا العمل وعلى المجهودات التي بذلها معنا طيلة الموسم الدراسي من خلال
متابعته للعمل بنصائحه
وتوجيهاته القيمة لنا.

كما نتقدم بالشكر الخاص إلى عمال مديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة-
والشكر أيضا إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.
لكم جميعا كل الشكر.

إهداء

لكل بداية نهاية وأجمل النهايات التي تكل بالنجاح لهذا أهدي ثمرة جهدي إلى:
إلى الذي صدق فيهما قوله تعالى:

"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

إلى التي كانت دوما كالشمس لا يضاها نورها أحد كانت تهديني بالدعاء وتدفعني قدما
بوصاياها كانت ولا زالت بجنبي حتى صفحات مذكرتي لم أستطع أن أكتب كل شيء
عنهما أدعوا لها أن يطيل الله في عمرها ويجعلني دائما مطبعة لها

أمي الغالية "فيروز"

إلى رمز قوتي في هذه الحياة إلى النور الذي أسير به في متاهات الدنيا إلى من عاني
وقاسي لإسعادي إلى الذي رباني على الفضيلة والأخلاق وشملني بالعطف والحنان وكان
دراج أمان أحتمي به وتحمل أعباء الحياة حتى لا أحس بالحزن

أبي الغالي "لخضر"

إلى من يذكرهم القلب قبل أن يكتبهم القلم إلى من قاسموني حلوة الحياة وممرها إلى
سندي وقوتي وملاذي بعد الله إخوتي

"معاذ، وفاء، أمال، أسماء" وفقهم الله وأطال في عمرهم

إلى التي قاسمتني عناء هذه المذكرة صديقتي الغالية ورفيقة دربي منذ الصغر "سوسه"

إلى جميع أساتذتي خلال مشواري الدراسي وخاصة أساتذتي الغالية "ليلي"

إلى كل الصديقات والزميلات الذين عرفتهم خلال مشواري الدراسي

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلبي

* * * د. عائشة بنسراي * * *

القدرة

الحمد لله الذي أروى بني آدم في تربية عقله وأعطاه بذلك القدرة على جعل
وسيلته النجاح وغايته النجاح

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في
كلمات، فتتبعثر الأحرف

:وعبثا يحاول تجميعها في سطور أهدي ثمرة جهدي وعقلي هذا
إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها ربحانة حياتي وبهجتها والتي غمرتني
بعطفها وحنانها وأنارت لي
درب حياتي إلى من اقتدره رضاه برضا الرحمان أمي حبيبتي حفظها الله وأطال
عمرها

إلى من كان سندي وقوتي وملاذي بعد الله إلى من أشعل مصباح عقلي نحو العلم
حفظه الله وأطال في عمره أبي الغالي
إلى كل إخوتي منصف ويونس وأختي سارة أدامهم الله وحفظهم من كل سوء
إلى رفيقتي في مشواري الدراسي منذ الصغر إلى يومنا هذا وزميلتي في هذا العمل
بشرى

إلى كل الذين نسيهم قلبي ولم ينساهم قلبي

* * * بنو أفندي * * *

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة التسيير المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية، مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- باستخدام المؤشرات المالية للتسيير المالي وقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن للتسيير المالي دور بارز في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وتحديد نقاط القوة و نقاط الضعف لها بالإضافة إلى اتخاذ القرارات الحاسمة المتعلقة بمستقبل المؤسسة.

وبذلك فإن استخدام التسيير المالي يساعد متخذوا القرارات على تحديد وضعية المؤسسة وتقييم أدائها المالي بشكل دقيق وذلك من خلال تطبيق مؤشرات، المتمثلة في النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي والمردودية بمختلف أنواعها وأثر الرافعة المالية، والاعتماد على نتائجه لمعرفة الأداء الحقيقي للمؤسسة واتخاذ الإجراءات المناسبة لتسييرها في أحسن الظروف، كما يضمن الاستدامة المالية والعمل على تحسين الأداء المالي للمؤسسة وتحقيق أعلى مستويات الربحية، وهنا يظهر أن للتسيير المالي أهمية بالغة في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التسيير المالي، تقييم الأداء المالي، مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية، أثر الرافعة المالية.

Abstract

This study aims to know the financial management and its role in evaluating the financial performance of the economic institution through a case study of the economic institution, the Electricity and Gas Distribution Corporation - Mila - using financial indicators for financial management. And identifying its strengths and weaknesses, in addition to making critical decisions related to the future of the institution.

Thus, the use of financial management helps decision-makers to determine the position of the institution and evaluate its financial performance accurately, through the application of its indicators, represented in financial ratios, indicators of financial balance and profitability of all kinds, and the impact of Financial leverage, and relying on its results to know the real performance of the institution and take appropriate measures to run it in the best conditions, and also ensures financial sustainability and work to improve the financial performance of the institution and achieve the highest levels of profitability, and here it appears that financial management is of great importance in evaluating the financial performance in the economic institution.

Keywords: financial management, evaluation of financial performance, indicators of financial balance, financial ratios, the effect of financial leverage.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
–	البسمة
–	شكر وتقدير
–	إهداء
–	الملخص
IV-II	فهرس المحتويات
VI-V	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الملاحق
IX	قائمة الاختصارات
(أ-هـ)	مقدمة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتسيير المالي (2-26)	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: عموميات حول التسيير المالي
3	المطلب الأول: نشأة ومفهوم التسيير المالي
5	المطلب الثاني: أهداف ومحتوى التسيير المالي
8	المطلب الثالث: وظائف التسيير المالي ومصادر معلوماته
12	المبحث الثاني: البيئة المالية للتسيير المالي والمتغيرات المؤثرة فيه
12	المطلب الأول: البيئة المالية والمهام الأساسية للتسيير المالي
15	المطلب الثاني: المسؤوليات العملية للتسيير المالي
16	المطلب الثالث: المتغيرات المؤثرة في عمليات التسيير المالي
18	المبحث الثالث: آليات التسيير المالي
18	المطلب الأول: التشخيص المالي للمؤسسة
21	المطلب الثاني: التحليل المالي للمؤسسة
23	المطلب الثالث: المردودية وأثر الرافعة المالية
26	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي وفقا لآليات التسيير المالي (28-52)	
28	تمهيد

29	المبحث الأول: أساسيات حول الأداء المالي
29	المطلب الأول: تعريف الأداء، أنواعه ومجالاته
32	المطلب الثاني: تعريف وأهمية الأداء المالي
33	المطلب الثالث: أهداف الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه
35	المبحث الثاني: مدخل لتقييم الأداء المالي
35	المطلب الأول: تعريف وأهمية تقييم الأداء المالي
36	المطلب الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي ومراحل
37	المطلب الثالث: الأسس العامة لتقييم الأداء المالي
39	المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التسيير المالي
39	المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي
43	المطلب الثاني: النسب المالية
48	المطلب الثالث: كيفية دراسة المردودية وأثر الرافعة المالية
52	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- (54-91)	
54	تمهيد
55	المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية
55	المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية
56	المطلب الثاني: أهداف ووظائف المؤسسة الاقتصادية
57	المطلب الثالث: أنواع المؤسسات الاقتصادية
59	المبحث الثاني: تقديم المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز
59	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز
61	المطلب الثاني: مفهوم مديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة-
62	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة-
69	المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة-
69	المطلب الأول: عرض وتقديم القوائم المالية الخاصة بمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة-
77	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي
81	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية، المردودية وأثر الرافعة المالية
91	خلاصة الفصل الثالث

خاتمة (93-95)	
93	1. نتائج الاختبار
94	2. نتائج الدراسة
95	3. الاقتراحات والتوصيات
95	4. آفاق الدراسة
101-97	قائمة المراجع
108-103	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	بطاقة التعريف بمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة-	61
02	الميزانية المالية المفصلة لجانب الأصول لسنوات (2019، 2020، 2021)	69
03	الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول لسنوات (2019، 2020، 2021)	71
04	الميزانية المالية المفصلة لجانب الخصوم لسنوات (2019، 2020، 2021)	73
05	الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم لسنوات (2019، 2020، 2021)	74
06	جدول حسابات النتائج لسنوات (2019، 2020، 2021)	76
07	حساب رأس المال العامل الصافي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021)	78
08	حساب رأس المال العامل الخاص لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021)	78
09	حساب رأس المال العامل الإجمالي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021)	79
10	حساب رأس المال العامل الأجنبي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021)	79
11	حساب احتياجات رأس المال العامل لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021)	80
12	حساب الخزينة الصافية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021)	81
13	حساب نسبة السيولة العامة لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021)	82
14	حساب نسبة السيولة السريعة لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021)	82
15	حساب نسبة السيولة الجاهزة لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021)	83
16	حساب نسبة المخزون إلى رأس المال العامل لمديرية توزيع الكهرباء	83

	والغاز -ميلة- لسنوات (2021، 2020، 2019)	
84	حساب معدل دوران الأصول المتداولة لمديرية توزيع الكهرباء والغاز - ميلة- لسنوات (2021، 2020، 2019)	17
85	حساب معدل دوران الأصول لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2021، 2020، 2019)	18
85	حساب معدل دوران الأصول الثابتة لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2021، 2020، 2019)	19
86	حساب نسبة التمويل الدائم لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2021، 2020، 2019)	20
86	حساب نسبة التمويل الخاص لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2021، 2020، 2019)	21
87	حساب نسبة الاستقلالية المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2021، 2020، 2019)	22
87	حساب نسبة التمويل الخارجي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2021، 2020، 2019)	23
88	حساب نسبة المديونية (الاقتراض) لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2021، 2020، 2019)	24
88	حساب نسبة المديونية طويلة الأجل لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2021، 2020، 2019)	25
89	حساب المردودية التجارية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2021، 2020، 2019)	26
89	حساب المردودية المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2021، 2020، 2019)	27
90	حساب المردودية الاقتصادية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2021، 2020، 2019)	28
90	حساب أثر الرافعة المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2021، 2020، 2019)	29

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
7	محتوى التسيير المالي	01
11	المؤسسة والبيئة المالية	02
13	العوامل المحددة لقيمة المؤسسة	03
15	الخطوات العملية للتسيير المالي	04
23	توزيع الثروة بالمؤسسة	05
36	الأسس العامة لتقييم الأداء المالي	06
70	الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة-	07
73	التمثيل البياني للميزانية المختصرة لجانب الأصول لسنوات (2019، 2020، 2021)	08
75	التمثيل البياني للميزانية المختصرة لجانب الخصوم لسنوات (2019، 2020، 2021)	09

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	BILAN PASSIF (2019-2018)	102
2	BILAN PASSIF (2020-2021)	103
3	BILAN ACTIF (2019-2018)	104
4	BILAN ACTIF (2020-2021)	105
5	COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE (2019-2018)	106
6	COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE (2020-2021)	107

قائمة الاختصارات

الرمز	المعنى باللغة الأجنبية	المعنى باللغة العربية
FRng	Fonds de roulement net globule	رأس المال العامل الصافي
BFR	Besoin en Fonds de Roulement	الاحتياج في رأس المال العامل
TN	Trésorerie Nette	الخزينة الصافية
Re	Rentabilité économique	المردودية الاقتصادية
RCP	Rentabilité financière	المردودية المالية
CP	Capitaux propres	الأموال الخاصة
D	Dettes	الديون
IS	Impôts Sur Société	الضريبة على أرباح الشركات

مقدمة

شهدت السنوات الأخيرة العديد من التغيرات والتطورات في شتى المجالات سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، والتي بدورها انعكست بشكل فعال على عالم المال والأعمال، مما أدى إلى تزايد أهمية المعلومات المحاسبية التي أصبحت تشكل العامل الأساسي في عملية اتخاذ القرارات التمويلية وكذلك الاستثمارية، ولذلك كان لابد من ظهور ما يعرف اليوم بالتسيير المالي، الذي أصبح بدوره أحد أهم المجالات منذ ظهور الأزمة الاقتصادية التي شهدت فترة من الكساد المالي والاقتصادي وأدت إلى انهيار العديد من المؤسسات الأمر الذي أدى لبروز الحاجة لدراسة محتوى التقارير المالية من أجل التنبؤ بالوضع المالي والاقتصادي للمؤسسات، الأمر الذي يمكن تحقيقه من خلال تحليل وفحص القوائم المالية.

إذ يعد التسيير المالي أحد أهم عناصر إدارة المؤسسات الاقتصادية والذي يحظى باهتمام الكثير من الممارسين، فمن أجل القيام بدراسة صائبة وهادفة والتقييم الجيد للأداء والوضعية المالية وإعطاء نظرة مستقبلية للمؤسسة لابد من توفر نظام تسيير مالي فعال يقوم بتحديد وتحليل المعلومات والبيانات المالية التي تخص المؤسسة ليتمكنها من تحقيق الأهداف المالية الرئيسية لها وتحديد وإدارة المخاطر المتعلقة بالأموال وكيفية استخدام هذه الأموال بكفاءة وفعالية و الوقوف على الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية لأداء المؤسسة والعمل على تعزيز جوانبها الإيجابية وتجنب الأخطاء الناتجة عن الجوانب السلبية و تصحيح الانحرافات ومن ثم اتخاذ القرارات بشكل صحيح وبالتالي فهو أداة لضمان نجاح المؤسسات الاقتصادية والحفاظ على استدامتها.

1. إشكالية الدراسة: جاءت دراستنا هذه لتبين كيف يساهم التسيير المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية كونه وظيفة هامة وأساسية داخلها لا يمكن الاستغناء عنها إذ تستطيع من خلاله دراسة الوضعية المالية لها من خلال مؤشرات تمثل الأساس في نجاح عملية التقييم إذ لابد على الممارس المالي اختيار أفضل وأحسن المؤشرات التي تعكس الأداء المراد قياسه.

ومما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وفق مؤشرات التسيير المالي؟

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتسيير المالي؟ وفيما تتمثل مهامه الأساسية وآلياته؟
- ما المقصود بعملية تقييم الأداء المالي؟ وما هو الهدف منها؟

- ما هي أدوات التسيير المالي المعتمدة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

2. فرضيات الدراسة: وللإجابة على مختلف هذه الأسئلة تم اقتراح الفرضيات التالية:

- تستخدم مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لتقييم أدائها المالي مؤشرات التوازن المالي فقط.
- تحقق مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- التوازن المالي خلال سنوات الدراسة.
- تعتمد مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- في تقييم الأداء المالي لها على القوائم المالية المتمثلة في قائمة المركز المالي (الميزانية) وقائمة الدخل (جدول حسابات النتائج).

3. أهمية الدراسة: يسلط موضوع الدراسة على إبراز دور التسيير المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وهذا لأهميته البالغة لدى المسيرين إذ يساعدهم في استخدام مؤشرات لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة ويبين كيفية تطبيق هذه المؤشرات على أرضية الواقع ومن ثمة تحديد نقاط القوة لتشجيعها ونقاط الضعف لمعالجتها وتحديد الفرص الجديدة والتحديات المستقبلية.

4. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز أهمية التسيير المالي داخل المؤسسة الاقتصادية.
 - التعرف على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
 - معرفة تقييم الأداء المالي لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- من خلال مؤشرات التسيير المالي.
 - معرفة دور التسيير المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
5. أسباب اختيار موضوع الدراسة: تتمثل أهم الأسباب والدوافع التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

❖ الأسباب الموضوعية: ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- بروز أهمية التسيير المالي كأداة جديدة في تقييم الأداء المالي.
- إثراء المكتبة بموضوع جديد قد يساعد الطلبة والباحثين في بحوثهم ودراساتهم المتخصصة.

❖ الأسباب الذاتية: ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- الرغبة الشخصية في إعداد البحث والتخصص أكثر في هذا المجال.
- ملائمة الموضوع للتخصص المدروس (إدارة مالية).

6. منهج الدراسة: من أجل دراسة الموضوع والإجابة على الإشكالية وتساؤلاتها وإثبات أو نفي

الفرضيات المعتمدة في الدراسة فإننا استخدمنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي:

- المنهج الوصفي والذي استخدم في الدراسة النظرية لتوضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع من خلال إعطاء تعاريف حول التسيير المالي وتقييم الأداء المالي وغيرها من المفاهيم.
- المنهج التحليلي اعتمدنا عليه لتفسير مختلف مفاهيم الدراسة وتحليلها واستخلاص نتائجها كما اعتمدنا عليه في الجانب التطبيقي وذلك بإسقاط الجانب النظري لهذه الدراسة على أرض الواقع على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز -ميلة-.

7. حدود الدراسة: تتمثل حدود موضوع دراستنا في:

❖ الحدود المكانية: تناولت هذه الدراسة التسيير المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، حيث اقتصرنا الدراسة على مديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة-.

❖ الحدود الزمنية: تم إجراء الدراسة للدورة المالية (2019، 2020، 2021) بمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

❖ **الحدود الموضوعية:** تضمنت هذه الدراسة جميع جوانب الموضوع المتعلقة بالدراسة (النظرية والتطبيقية) من خلال الاهتمام بالمحاور المرتبطة بدراسة التسيير المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

8. صعوبات الدراسة: هناك بعض الصعوبات التي واجهتنا خلال إجراء البحث منها:

- صعوبة إيجاد مكان لإجراء التريص؛
- نقص في المراجع المتعلقة بالتسيير المالي.

9. الدراسات السابقة:

- **دراسة رقية شطبي،** الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومؤشرات تقييمه، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إستراتيجية مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945-قائمة-، الجزائر، 2010/2011، تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحديد معايير تقييم الأداء المالي و المؤشرات المستخدمة في ذلك وتفسيرها والتعرف على أداء المؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكمة فيه، وتمثلت أهم النتائج المتوصل إليها في أن عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية لا تتم بصورة عشوائية بل تتطلب متطلبات أساسية والتي من شأنها أن تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق الدقة والموثوقية وذلك بأن عملية التقييم يجب أن تدور حول الأهداف التي تم تحديدها وتخطيطها وتنفيذها، بالإضافة إلى توفر مجموعة من المعايير والمؤشرات لغرض حساب مستوى الأداء الذي حققته المؤسسة والوقوف على مستوى تطور أي جانب من جوانب النشاط.

- **دراسة بن خروف جليلة،** دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2008/2009، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المعلومات الداخلية للمؤسسة وإبراز أهمية استخدام المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، وتمثلت أهم النتائج المتوصل إليها أن تنتج القوائم المالية عن طريق إدراج العمليات التي تقوم بها المؤسسة وتقيدها في قائمتين هما الميزانية وجدول حسابات النتائج والملاحق حسب المخطط المحاسبي الجزائري وكذلك الاختلاف في عرض وإعداد القوائم المالية وطرق الإفصاح عن المعلومات وتقديمها يؤثر مباشرة على مستخدميها، لأنهم يصدد اتخاذ قرارات وسط مجموعة من البدائل، وهنا يجب إتباع أسس في العرض والإعداد تساعد في عملية الإبلاغ عن المعلومات وتسهيل عملية المفاضلة.

- **دراسة عادل عشي،** الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001/2002، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على عملية التقييم ومراحلها ومعرفة المعلومات الضرورية لقياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ومعرفة المؤشرات المستخدمة فيه وتطبيقها على إحدى المؤسسات الاقتصادية، وتمثلت أهم النتائج التي تم التوصل إليها فيما يلي: أن المؤسسة التي تتمتع ببيسر مالي جيد وفي تحسن

يجب عليها تمويل نشاطها على القروض لأن هذا سيزيد من مردوديتها المالية، وتحسن معدل دوران الأصول من عام إلى آخر يبين تحسن كفاءة الأصول في تحقيق المبيعات، وعدم كفاية التحليل الساكن يوجه المؤسسة إلى التحليل الحركي لتحقيق التوازن المالي، كذلك قدرة المؤسسة على تنمية ذاتها ماليا يرجع إلى عدم توزيع الأرباح التي حققتها بل توجه إلى الأموال الخاصة.

تتشابه هذه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة كونها ارتبطت معها بمتغير واحد وهو تقييم الأداء المالي وكذلك من حيث الأداة المستخدمة للقيام بعملية التقييم والتحليل للتوصل إلى النتائج من خلال الاعتماد على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، ويكمن وجه الاختلاف كون دراساتها تناولت كيف يساهم التسيير المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وكذلك الاختلاف من حيث البيئة المدروسة.

10. هيكل الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية واختبار صحة الفرضيات، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول كما يلي:

الفصل الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للتسيير المالي وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى عموميات حول التسيير المالي وتم تقسيمه إلى ثلاث مطالب حيث تناولنا في المطلب الأول نشأة ومفهوم التسيير المالي، وفي المطلب الثاني أهداف ومحتوى التسيير المالي، وفي المطلب الثالث وظائف التسيير المالي ومصادر معلوماته، وفي المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى البيئة المالية للتسيير المالي والمتغيرات المؤثرة فيه وقسم إلى ثلاث مطالب حيث تناولنا في المطلب الأول البيئة المالية والمهام الأساسية للتسيير المالي وفي المطلب الثاني المسؤوليات العملية للتسيير المالي، وفي المطلب الثالث المتغيرات المؤثرة في عمليات التسيير المالي أما في المبحث الثالث فقد تطرقنا إلى آليات التسيير المالي وتم تقسيمه إلى ثلاث مطالب حيث تناولنا في المطلب الأول التشخيص المالي للمؤسسة وفي المطلب الثاني التحليل المالي للمؤسسة وفي المطلب الثالث المردودية وأثر الرافعة المالية.

أما الفصل الثاني بعنوان تقييم الأداء المالي وفقا لآليات التسيير المالي وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى أساسيات حول الأداء المالي وتم تقسيمه إلى ثلاث مطالب تناولنا في المطلب الأول تعريف الأداء، أنواعه ومجالاته وفي المطلب الثاني تعريف وأهمية الأداء المالي وفي المطلب الثالث أهداف الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه، وفي المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى مدخل لتقييم الأداء المالي وتم تقسيمه إلى ثلاث مطالب تناولنا في المطلب الأول تعريف وأهمية تقييم الأداء المالي وفي المطلب الثاني أهداف تقييم الأداء المالي ومراحل وفي المطلب الثالث الأسس العامة لتقييم الأداء المالي، أما في المبحث الأخير فقد تطرقنا إلى تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التسيير المالي وتم تقسيمه إلى ثلاث مطالب تناولنا في المطلب الأول مؤشرات التوازن المالي وفي المطلب الثاني النسب المالية وفي المطلب الثالث كيفية دراسة المردودية وأثر الرافعة المالية.

والفصل الثالث بعنوان دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية المؤسسة الاقتصادية وتم تقسيمه إلى ثلاث مطالب تناولنا في المطلب الأول مفهوم المؤسسة الاقتصادية وفي المطلب الثاني أهداف ووظائف المؤسسة الاقتصادية أما في المطلب الثالث أنواع المؤسسات الاقتصادية، وفي المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى تقديم المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز وتم تقسيمه إلى ثلاث مطالب تناولنا في المطلب الأول لمحة تاريخية عن المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز وفي المطلب الثاني تعريف مديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- وفي المطلب الثالث الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- أما في المبحث الثالث والأخير فقد تطرقنا إلى تقييم الأداء المالي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- وتم تقسيمه إلى ثلاث مطالب تناولنا في المطلب الأول عرض وتقديم القوائم المالية الخاصة بمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- وفي المطلب الثاني تناولنا تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي وفي المطلب الثالث والأخير فقد تناولنا تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية، المردودية وأثر الرافعة المالية.

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي
للتسيير المالي

تمهيد:

يعتبر التسيير المالي من أكثر مجالات علوم التسيير تطوراً وأهمية، حيث يلعب دور المنسق بين مجموع مجالات التسيير الأخرى، فما من وظيفة أو مصلحة أو مديرية داخل المؤسسة إلا وتستعين بتقنيات التسيير المالي لتنفيذ قراراتها وتطبيق خططها وتحقيق أهدافها إذ يعد عملية يومية تقوم بها المؤسسة والمتمثلة في عملية التخطيط والرقابة والمتابعة حيث يهدف إلى توضيح حقيقة الحاضر والماضي للمؤسسة إذ من خلاله تتمكن المؤسسة من تشخيص نقاط القوة والضعف في بيئتها الداخلية وتقويم قراراتها التمويلية والاستثمارية كما يمكن أن تستخدمه كأحد الأسس المهمة في تحديد خياراتها الإستراتيجية، فهو علم له قواعد ومعايير وأسس يتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وتصنيفها وإخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة، ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها بالإضافة إلى المحافظة على مستوى الأداء المالي وتقييم أنظمة الرقابة من أجل التحقق من بلوغ الأهداف المراد تحقيقها.

وللإلمام بهذا الموضوع سنتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث تتمثل في:

المبحث الأول: عموميات حول التسيير المالي.

المبحث الثاني: البيئة المالية للتسيير المالي والمتغيرات المؤثرة فيه.

المبحث الثالث: آليات التسيير المالي.

المبحث الأول: عموميات حول التسيير المالي

يعتبر التسيير المالي المحكم العامل الرئيسي الذي تتوقف عليه نمو المؤسسة، فهو المسؤول عن كافة الأنشطة الرئيسية بطريقة تمكن المؤسسة من تنفيذ قراراتها وتطبيق خططها وبالتالي تحقيق أهدافها.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التسيير المالي

عرف التسيير المالي تطوراً كبيراً منذ ظهوره، ولقد تعددت كذلك المفاهيم والتعاريف من حوله وهذا لأهميته البالغة وهو ما سنعرضه كما يلي:

أولاً: نشأة التسيير المالي

كان في الولايات المتحدة الأمريكية أول ظهور للتسيير المالي حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها وذلك استناداً إلى الكشوفات المحاسبية من جهة ومن جهة أخرى إيلاء المساهمين في شركات المساهمة أهمية كبيرة لدراسة هذه المعلومات المالية، وقد تطور التسيير المالي خلال الأزمة الاقتصادية سنة 1929 تطوراً كبيراً حيث أصبح يكتسي أهمية كبرى وذلك ببحث المؤسسات عن هيكل مالي سليم يحميها من مخاطر الإفلاس، وقد تأسست لجنة للأمن والصرف تعمل على نشر الإحصائيات المتعلقة بالنسب النمطية لكل قطاع في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1933.¹

وبعد الحرب العالمية الثانية شهد التسيير المالي تطوراً ملحوظاً وذلك في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون اهتماماً بتحديد خطر استعمال أموالهم وبصفة أكثر دقة وحزم، وبتطور المؤسسات ووسائل التمويل اللازمة وذلك بظهور لجنة عمليات البورصات التي حدد هدفها بتأمين الاختبار الجيد وتأمين المعلومات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة مساهمة للدخار العمومي.²

ثانياً: مفهوم التسيير المالي

1. تعريف التسيير المالي

لقد تعددت التعاريف حول التسيير المالي والتي نذكر منها:

يعرف التسيير المالي على أنه ذلك المجال من علوم التسيير الذي يهتم بالجوانب المالية داخل المؤسسة ويسعى إلى تحقيق وتطبيق مختلف الأهداف والمخططات المالية، حيث يستخدم في تحقيق ذلك مجموعة من الأدوات والطرق والأساليب والتقنيات (النسب المالية، مؤشرات التوازن المالي، الجداول....) التي تساعد المؤسسة على تشخيص الوضعية المالية لها بتاريخ معين، وتحديد نقاط القوة وتدعيمها أكثر أو تحديد نقاط الضعف ومعرفة مسبباتها وكيفية معالجتها مستقبلاً.³

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 1988، ص 13.

² ناصر دادي عدون، نفس المرجع، ص 14.

³ قوادري محمد، محاضرات في مقياس التسيير المالي، قسم علوم المحاسبة والمالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص 16.

كما يعرف التسيير المالي بأنه ذلك الفرع من علوم التسيير الذي يعني بالجوانب المالية للمؤسسة، يهدف إلى تجسيد المخططات المالية الأساسية والتكيف مع عناصر ومتغيرات البيئة المالية.¹ كما يعرف بأنه مجموعة من الوظائف المتعلقة بالتحليل، التخطيط المالي، والرقابة المالية، من أجل إنتاج معلومات مالية عن ماضي المؤسسة ومستقبلها بغية اتخاذ مجموعة من القرارات المتعلقة بتسيير أصول وخصوم المؤسسة، كتسيير التثبيات والخزينة والديون، وتقييم واختيار المشاريع.² وبناء على التعاريف السابقة فالتسيير المالي هو من أهم الأدوات النقدية المعتمدة في تسيير المنظمات، والذي يتركز في مضمونها على الجانب المالي لها، بحيث يبين درجة كفاءة الإدارة العليا في أداء وظيفتها من خلال العديد من النقاط منها:³

- ❖ أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح والفشل؛
- ❖ أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات وفي السياسات المختلفة التي تؤثر في الربح؛
- ❖ أداة لرسم خطة عمل واقعية للمستقبل، ويساعد الإدارة على تقييم الأداء، كما ينبغي على التسيير المالي أن يساهم في الاستخدام الفعال للموارد.

2. أهمية التسيير المالي

تظهر أهمية التسيير المالي من خلال النقاط التالية:⁴

- ❖ التسيير المالي يساعد على تحديد المتطلبات المالية ويؤدي العمل على تخطيط المالي له، حيث يعد التخطيط المالي جزءاً مهماً من اهتمامات العمل، مما يساعد على الترويج للمشروع؛
- ❖ يهتم التسيير المالي بالاستحواذ على التمويل المطلوب للعمل، حيث أن الحصول على الأموال اللازمة يؤدي دوراً رئيسياً في التسيير المالي، والذي ينطوي على مصدر محتمل للتمويل بأقل تكلفة؛
- ❖ الاستخدام السليم وتخصيص الأموال يؤدي إلى تحسين الكفاءة التشغيلية للعمل عندما يتم استخدام الأموال بشكل صحيح فيمكن أن تقلل تكلفة رأس المال وتزيد قيمة المؤسسة؛
- ❖ التسيير المالي يساعد على اتخاذ قرار مالي سليم في العمل، إذ يؤثر القرار المالي على سيرورة الأعمال المطلوبة بالكامل لأن هناك علاقة مباشرة مع وظائف الإدارة المختلفة مثل التسويق والإنتاج، يعمل على تحسين الربحية خاصة أن فاعلية الأموال واستخدامها بشكل مناسب يساعد على تحسين وضع الربحية المطلوبة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة قيمة المؤسسة عن طريق تحقيق أقصى قدر من الأرباح المالية وبالتالي تعظيم ثروة المستثمرين.

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان، الأردن، 2011، ص38.

² يوسف بومدين، فاتح ساحل، تسيير التسيير المالي للمؤسسة، الطبعة الأولى، دار بلقيس، دار البيضاء، الجزائر، 2016، ص4.

³ بوعريوة الربيع محاضرات في مقياس التسيير المالي، موجهة لطلبة السنة الثالثة، تخصص مالية البنوك والتأمينات، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2018/ 2019، ص5.

⁴ شكري معمر سعاد، التسيير المالي، مطبوعة دروس، جامعة آكلي محند أو الحاج، البويرة، 2020/2019، ص17.

المطلب الثاني: أهداف ومحتوى التسيير المالي

يلعب التسيير المالي دوراً هاماً داخل المؤسسة، وذلك من خلال الأهداف الأساسية التي يسعى إلى تحقيقها.

أولاً: أهداف التسيير المالي

إن هدف كل مؤسسة هو تحقيق الربح اللازم للبقاء والاستمرار وتحقيق مردودية لاستثماراتها والعمل على وضع الاستراتيجيات المحققة لذلك وتحديد السياسات الموجهة لهذه الأخيرة، والتي توزع إلى أهداف عملية وميدانية بكل فترة أو سنة أو نشاط حيث توضع الأهداف وظيفية التسيير المالي ضمن الإطار.

ومن بين الأهداف الأساسية للتسيير المالي نذكر ما يلي:¹

❖ دراسة حاجيات المؤسسة من التمويل حيث تقوم بتحديد الوسائل المالية الضرورية لتغطية هذه الحاجات مع مراعاة الوقت المناسب للحصول على عليها، والأخذ بعين الاعتبار بمختلف الأنشطة التي سوف تتفق عليها الأموال المحصل عليها وكذا زمن تنفيذها؛

❖ تعمل وفق الظروف الحالية والمستقبلية والوضعية المالية للمؤسسة بدراسة كل الإمكانيات المتوفرة أمامها للحصول على الأموال المطلوبة والمقارنة بين مختلف الاختيارات الموضوعة أمام المؤسسة واختيار أحسنها مردودية وأقلها تكلفة مع مراعاة طرق التمويل والعوامل المؤثرة على المؤسسة من خلال ما توفره السوق النقدية والسوق المالية؛

❖ تعمل على دراسة الوسائل اللازمة لتنفيذ برامج وخطط المؤسسة المتعلقة بالإنتاج والتوزيع وكذا البحث والتطوير لتقنياتها الصناعية من جهة ودراسة الإمكانيات المقترحة فيما يتعلق بوسائل الإنتاج الضرورية كذلك من جهة أخرى، حيث تتم المفاضلة بين المشاريع المقترحة، واختيار أحسنها وفقاً لعدة معايير مالية، اجتماعية، سياسية، بيئية... الخ؛

❖ من المهام الأساسية والمعقدة التي تتكفل بها وظيفة التسيير المالي مهمة تسيير الخزينة، حيث تمثل القيم المالية الموجودة تحت تصرف المؤسسة خلال دورة معينة وبالتالي يمكن اعتبار تسيير الخزينة للمؤسسة ملئقي مختلف العوامل والجوانب المتعلقة بالوظيفة المالية؛

❖ إن متابعة استعمال الأموال تمر على قسم المحاسبة بنوعيتها العامة والتحليلية حيث تتكفل المحاسبة العامة بمتابعة تنفيذ الحركة المادية والمالية في مختلف أرجاء وظائف المؤسسة وتسجيلها حسب الزمن أما المحاسبة التحليلية أساسها يتم رصد كفاءة العمليات الإنتاجية وفعاليتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح ما هو غير مقبول منها من طرف المسؤولين فيما يعني المراقبة المالية.

¹ النذير بوصلاح، محاضرات في مقياس التسيير المالي في المؤسسات الرياضية، موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020/2019، ص8.

ثانيا: محتوى التسيير المالي

كل عملية تسيير توافق أربع مراحل أساسية:¹

1. التخطيط والتقدير؛

2. اتخاذ القرار؛

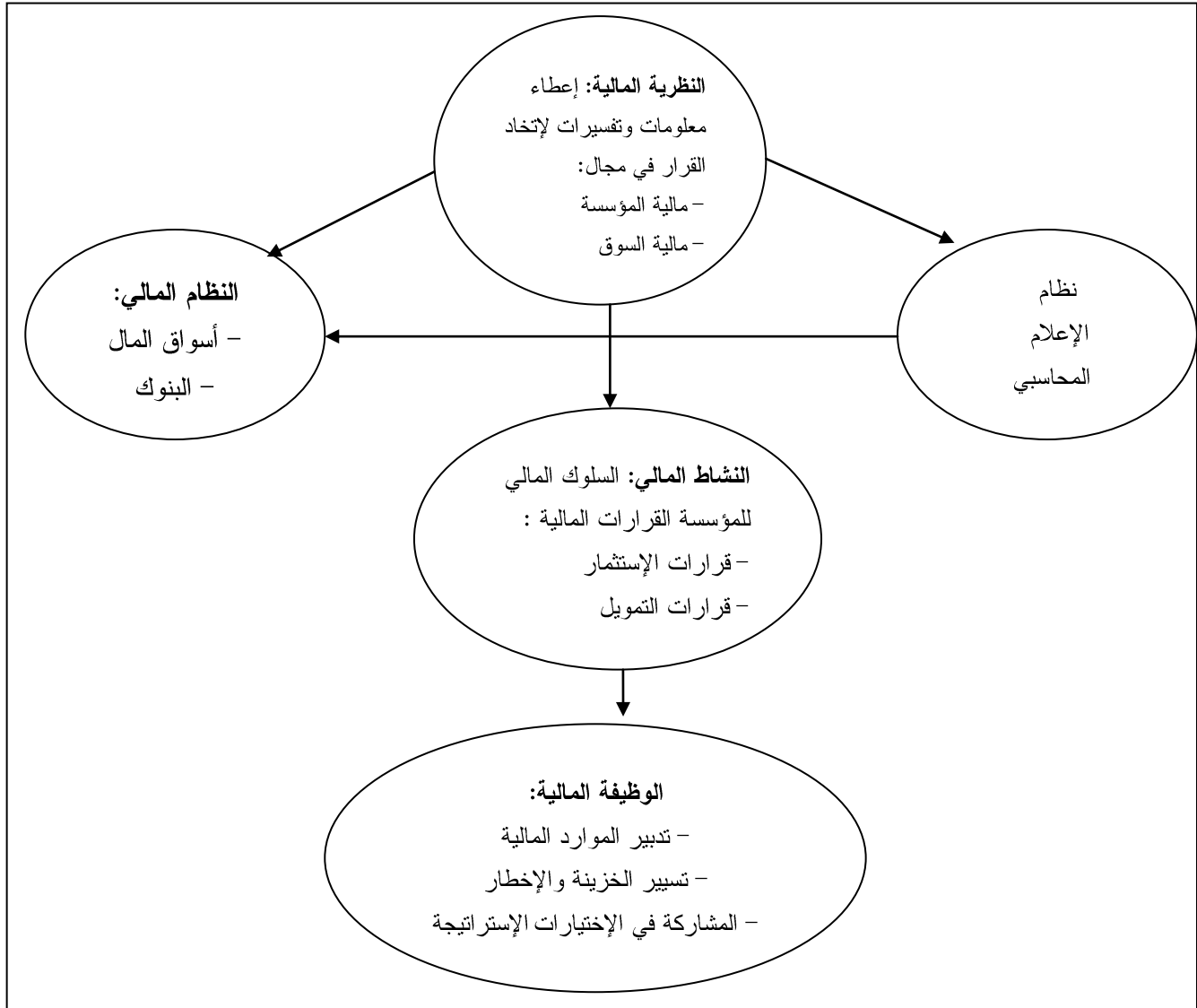
3. تنفيذ القرار؛

4. المتابعة والرقابة.

فالتسيير المالي يقوم بإعداد الميزانية التقديرية ومخطط التمويل بناء على المعلومات التي يوفرها نظام الإعلام المحاسبي، ثم يتخذ القرار سواء تعلق الأمر باختيار الاستثمارات وطريقة تمويلها أو بالاحتياجات الاستغلالية وبعد تنفيذ القرارات المتخذة، تأتي مرحلة المتابعة والرقابة لمعرفة الانحرافات ومحاولة تصحيحها من خلال التغذية العكسية.

¹ زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص7.

ويمكننا تلخيص محتوى التسيير المالي وفقا للشكل الموالي:¹
الشكل رقم (01): محتوى التسيير المالي.



المصدر: زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص8.

¹ زغيب مليكة، بوشنقىر ميلود، مرجع سبق ذكره، ص8.

المطلب الثالث: مصادر معلومات التسيير المالي ووظائفه

تقوم وظيفة التسيير المالي بجمع ومعالجة وبث كمية من المعلومات بالاعتماد على مصادر داخلية و خارجية حيث تقوم بدراسة ومعالجة هذه المعلومات التي تساعد على أداء وظائفه على أكمل وجه.

أولاً: مصادر معلومات التسيير المالي

تختلف مصادر المعلومات المستخدمة في التسيير المالي باختلاف مصادرها إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية كما يلي:¹

1. المصادر الداخلية: تتمثل في المعلومات الداخلية التي تقدمها مصلحة المحاسبة والموجودة في القوائم المالية.

2. المصادر الخارجية: تتحصل عليها المؤسسة من محيطها الخارجي، والتي تكون إما معلومات عامة تتعلق بالظرف الاقتصادي، حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة كالتضخم والتدهور أو معلومات قطاعية لإجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية.

ثانياً: وظائف التسيير المالي

تقوم مصلحة التسيير المالي بعدة وظائف ضمن المجال المالي من أبرزها ما يلي:²

1. تحليل الوضعية المالية للمؤسسة

هو عبارة عن تحليل للبيانات والقوائم المالية للمؤسسة لتحديد وتوضيح وضعيتها المالية، من خلال تحديد نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية، ثم تحضير الحلول المناسبة لعلاج نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة، وهو ما يتطلب تحليل البيانات المالية للمؤسسة، باستخدام مجموعة من الطرق والأدوات المالية المناسبة.

تتم عملية تحليل البيانات المالية للمؤسسة من خلال دراسة البيانات الموجودة في القوائم المالية، وتحويلها إلى نمط أو شكل من المعلومات المطلقة، النسبية، أو البيانية، والتي تفيد في معرفة الجوانب الإيجابية والسلبية، وتقييم الوضع المالي والتشغيلي للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

من الناحية المنهجية يمكن للمسیر المالي إتباع عدة طرق في عملية التحليل باستخدام مختلف أدوات التحليل المالي وهذا حسب الهدف المحدد لعملية التحليل، وعموماً يتم التمييز بين ثلاثة طرق رئيسية للتحليل وهي :

❖ التحليل المالي الزمني: عادة ما تعتمد هذه الطريقة في التحليل لقياس التطور الحركي عبر الزمن لنفس المؤسسة من خلال دراسة تطور مختلف قوائمها المالية عبر فترة زمنية لا تقل عن خمسة سنوات مالية متتالية، حتى يتمكن المحلل المالي من فهم وتشخيص التطور المالي للمؤسسة.

¹ سعيدة بورديمية، التسيير المالي، مطبوعة دروس، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2015/2014، ص9.

² سايق فريد، التسيير المالي، مطبوعة دروس، جامعة الجزائر 3، 2022/2021، ص9-12.

❖ التحليل المالي المقارن: تعتمد هذه الطريقة على الخصوص عند مقارنة التطور المالي للمؤسسة مع مؤسسات أخرى مماثلة، وعند اختيار هذه الطريقة لأبد من مراعاة ضرورة توفر مجموعة من الخصائص المشتركة ما بين المؤسسة محل الدراسة والتشخيص مع المؤسسات موضع المقارنة كأن تكون كلها نشطة في نفس المجال، أن تكون من نفس الحجم، أن تخضع لنفس الأطر القانونية والجبائية.

❖ التحليل المالي المعياري: يتم اعتماد هذه الطريقة من التحليل بهدف تقييم الوضعية المالية للمؤسسة بالرجوع إلى جملة من المعايير التي تعتبر أساس يتم من خلاله قياس مدى تحقيق المؤسسة لهذا المعيار من عدمه، ومن بين المعايير المعتمدة في هذا الصدد على سبيل المثال معايير المحاسبة الدولية، معايير الجودة وغيرها.

2. تسيير الذمة المالية للمؤسسة

تقوم مصلحة التسيير المالي بعدة أنشطة لتسيير وتنمية الذمة المالية للمؤسسة بغرض تحقيق مختلف أهداف عملية التسيير المالي، من أبرز هذه الأنشطة ما يلي:

❖ تسيير تشيبيات المؤسسة: يعني تحديد العناصر المكونة للأصول وتوزيع هيكل الاستثمار في الأصول قصيرة الأجل والأخرى طويلة الأجل، وبعد ذلك يتم تحديد الحجم الأمثل للاستثمار في الأصول المتداولة والثابتة التي تؤثر بنتائجها على مستقبل المؤسسة، إضافة إلى أهمية متابعة تقدم الأصول الثابتة ومدى مساهمتها بشكل كفؤ في العمليات التشغيلية والحاجة إلى استبدالها وتجديدها أو توسيعها، ويكون ذلك عن طريق معرفة ما حدث سابقاً للأصول، وما يمكن أن يحدث مستقبلاً في ضوء الخطة الإستراتيجية المستقبلية للمؤسسة.

❖ تسيير رأس المال العامل: يتكون رأس المال العامل من استثمارات المؤسسة في الأصول الجارية، مثل: النقدية والحسابات المدينة والمخزونات والأوراق المالية قصيرة الأجل، أما صافي رأس المال العامل فهو الأصول الجارية ناقص الخصوم المتداولة، وتتمثل إدارة رأس المال العامل في القرارات والسياسات المرتبطة بإدارة النقدية والمخزون وغيرها، وذلك من خلال تحديد الحجم المناسب للأصول الجارية وتحديد الأسلوب الذي يجب استخدامه في تمويل كل أصل جاري.

❖ تسيير المخاطر المالية: يتم تسيير المخاطر المالية من خلال التنبؤ بالمخاطر التي يحتمل أن تتعرض لها المؤسسة وقياسها والتعامل مع مسبباتها والآثار المترتبة عنها بالأدوات المناسبة، فتسيير المخاطر المالية لا يعني التخلص منها، لأن التخلص منها يعني التخلص من العوائد المتوقعة، ولكنها تعني استخدام الأدوات المناسبة لتخفيض الخسائر التي قد تنتج عن تلك المخاطر.

3. تسيير خزينة المؤسسة

تسيير خزينة المؤسسة هي عملية التوظيف الكفاء للسيولة المتاحة لدى المؤسسة والتي تأتي بعدة أشكال مثل الصندوق والحسابات الجارية، لتحقيق أقصى عائد وتأدية الالتزامات للدائنين كالموردين على

سبيل المثال كما يجسد تسيير الخزينة عملية الرقابة على النقدية الموجودة، وتخطيط الاحتياجات المستقبلية منها، ضمانا لوجودها عند الحاجة إليها، وكذا ضمانا لكفاءة استخدامها بشكل يوازن بين هدفي الربحية والسيولة.

يسمح تحليل وتسيير الخزينة بتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال وكيفية استخدامها، بحيث يقدم مدخلات ومخرجات الموجودات المالية الحاصلة خلال السنة حسب مصدرها، وقد نص المعيار المحاسبي الدولي السابع على طبيعة تدفقات الخزينة على النحو التالي:

❖ الأنشطة التشغيلية (الاستغلالية): وتتمثل في الأنشطة الأساسية المنشئة لإيرادات المؤسسة وتدخل في تحديد صافي الدخل، مثل التحصيلات من الزبائن والفوائد، كذلك تسديد المصروفات وتسديد الموردين والعمال وسداد الفوائد.

❖ الأنشطة الاستثمارية: هي الخاصة باقتناء وبيع الأصول وكذا التوظيفات الأخرى غير الموجودة ضمن العناصر المعادلة للخزينة مثل تقديم القروض للغير وتحصيلها واقتناء الاستثمارات والتنازل عنها.

❖ الأنشطة التمويلية: وهي الأنشطة التي يترتب عنها تغيرات في مكونات الأموال الخاصة من حيث الحصول على رأس مال جديد من الملاك أو المساهمين وإمدادهم بالعوائد وكذا مديونية الوحدة فيما يخص الحصول على القروض من الدائنين وسدادها.

4. التخطيط المالي

تتم عملية التخطيط المالي للمؤسسة من خلال تحديد الاحتياجات المالية وإعداد الخطط المالية الشاملة (الطويلة الأجل ذات الأهداف الاستراتيجية والقصيرة الأجل ذات الأهداف التشغيلية)، وإعداد الموازنات التقديرية المتعلقة بالإيرادات والمصاريف التي تخص المستقبل المالي للمؤسسة.

تعد وظيفة التخطيط المالي من أهم الوظائف التي يقوم بها المسير المالي نظرا لدوره في رسم السياسة المالية طويلة الأجل الخاصة بالمؤسسة وعمليات التمويل في المستقبل، وبالتالي يؤدي إلى تحديد هيكل الأصول في المؤسسة ومكوناتها في المستقبل، بعد تحديد ومعرفة الاحتياجات المالية للمؤسسة يتم البحث عن مصادر التمويل المناسبة لمواجهة هذه الاحتياجات، كما يتم تحديد المصدر الذي ستلجأ إليه لتمويل احتياجاتها، عليها أن تراعي الملائمة بين طبيعة المصدر وطبيعة الاستخدام، وأن تهتم أيضا بالكلفة والزمن والتركيب المناسبة لجانب الخصوم للميزانية، كل ذلك في إطار هدفها العام وهو تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة.

وتشمل هذه الوظيفة تحديد العناصر التي يتكون منها الهيكل المالي، من خلال دراسة الديون والأموال الخاصة المعروضة في قائمة الميزانية، وتقييم واختيار وسائل التمويل المتاحة، وتحديد المزيج الملائم للتمويل طويل الأجل أو قصير الأجل، ويعد هذا التحديد من أهم العمليات التي تؤثر على قوة الذمة المالية والائتمانية للمؤسسة، كما يقوم المسير المالي بالتنسيق مع مجلس الإدارة في توزيع الأرباح.

يتلزم مع وضع الخطط المالية، وجود نظام رقابة جيد يمكن المسير المالي من مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المتوقع، لكي يتم التعرف على الانحرافات وأهميتها وتقصي أسباب حدوثها، ثم إيجاد الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات.

المبحث الثاني: البيئة المالية للتسيير المالي والمتغيرات المؤثرة فيه

تنشط المؤسسة وتتطور في بيئة مالية معقدة وغير مستقرة، وكلما كبر حجمها كلما زاد تعقد واتساع البيئة المالية المحيطة بها، مما يحتم عليها تطوير سلوكها لمواجهة مختلف التغيرات والتأقلم معها من أجل ضمان سيرورتها.

المطلب الأول: البيئة المالية والمهام الأساسية للتسيير المالي

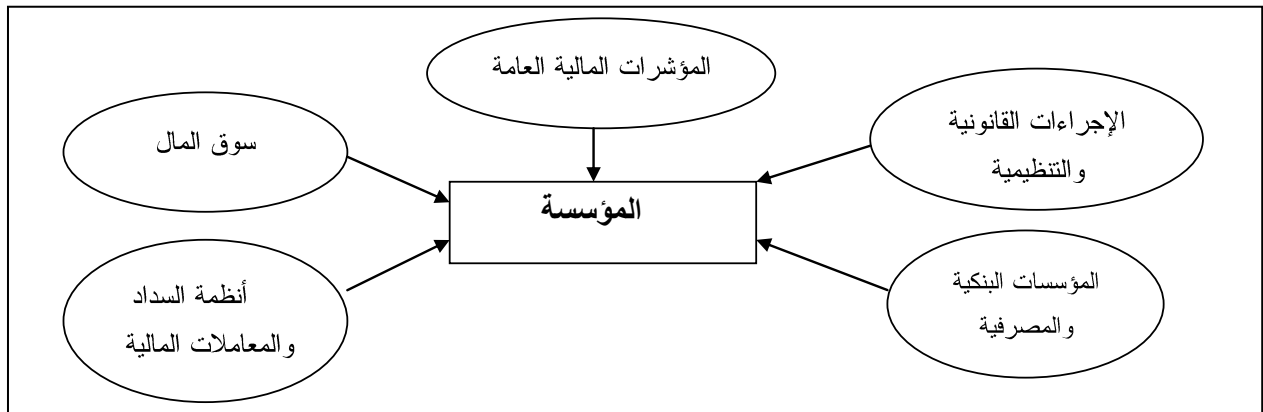
مع تزايد تعقد البيئة المالية للمؤسسة حجما وسرعة، كان لزاما على المؤسسة لمواجهة ذلك إنشاء فرعي مالي ضمن هيكلها التنظيمي، يتولى مجموعة من المهام تضمن التفاعل الإيجابي مع عناصر المحيط المالي.

أولاً: البيئة المالية

تحيط بالمؤسسة العديد من العناصر والمؤثرات المالية، حيث تلعب هذه العناصر أدوار هامة في حياتها، فقد تكون السبب في نموها وتطورها، كما قد تكون عامل تدهور واختفاءها.

تعرف هذه المكونات بعناصر البيئة المالية ومنها مصادر تمويل المؤسسة كالمؤسسات المالية، وكذا الإطار القانوني الذي تنشط فيه والمتمثل في الإجراءات والتشريعات القانونية التي تلتزم بها... إلخ.¹ ويمكننا حصر خمس مكونات أساسية للبيئة المالية للمؤسسة، والتي تمثلها في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): المؤسسة والبيئة المالية



المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريش، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الجزء الأول، دار وائل للنشر، عمان، 2011، ص58.

1. وسائل السداد والتعاملات المالية:

يفرض المحيط على المؤسسة طرق محددة للتعاملات المالية بين مختلف الوسطاء وتتمثل في وسائل الدفع والائتمان، وتعرف على أنها تلك الوثائق الرسمية التي تثبت الحقوق المالية بين طرفين، ومنها

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص58، 57.

الأسهم، السندات، أدونات الخزينة.... إلخ حيث تساعد المؤسسة على إجراء عدة عمليات مالية كالحيازة والتنازل والاستدانة والتسديد... إلخ.

2. سوق المال:

يقوم سوق المال بدور هام في الحياة المالية للمؤسسة، إذ تنشأ بينهما عدة تعاملات مالية، فسوق المال يعتبر مصدر أساسي للرفع في رأس المال، ومعيار هام لتحديد من خلاله القيمة السوقية، كما يعتبر مصدر هام للمعلومات والمؤشرات المتعلقة بالمحيط الذي تنشط فيه المؤسسات.

3. الأطر القانونية والتنظيمية:

يخضع النشاط المالي لإطار قانوني تضطر المؤسسة للتعامل معه ويتضمن هذا الإطار مختلف القواعد والإجراءات التي تضبط التعاملات المالية للمؤسسة مع مختلف الأطراف، ومنها الإجراءات المنظمة لإنشاء المؤسسات وتصنيفها، القواعد المنظمة للائتمان وتلك المتعلقة بجباية المؤسسة.

4. المؤشرات المالية العامة:

تتكون البيئة المالية من عدة متغيرات لها تأثير كبير على المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة، وتتميز هذه المتغيرات بدرجة عالية من المرونة والتغير، ومن بين هذه المتغيرات معدلات الفائدة والصرف، معدلات الاقتطاعات المالية والاجتماعية... إلخ.

5. المؤسسات البنكية والمصرفية:

إلى جانب دور السوق المال في تدعيم رأس مال المؤسسة، يحتوي المحيط المالي على عناصر أخرى ذات طبيعة تمويلية وتتمثل في مؤسسات القطاع البنكي، تعمل هذه المؤسسات على تمويل الاحتياجات المالية للمؤسسة عن طريق القروض الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل.

ثانياً: المهام الأساسية للتسيير المالي

تهدف النظرية المالية بصفة عامة إلى هدف أساسي يتمثل في تعظيم قيمة المؤسسة أي تعظيم الثروة التي كونتها، ويتحقق هذا في إطار عدة عوامل لابد من توفرها لتعظيم هذه القيمة وهي:¹

1. تعظيم قيمة المؤسسة:

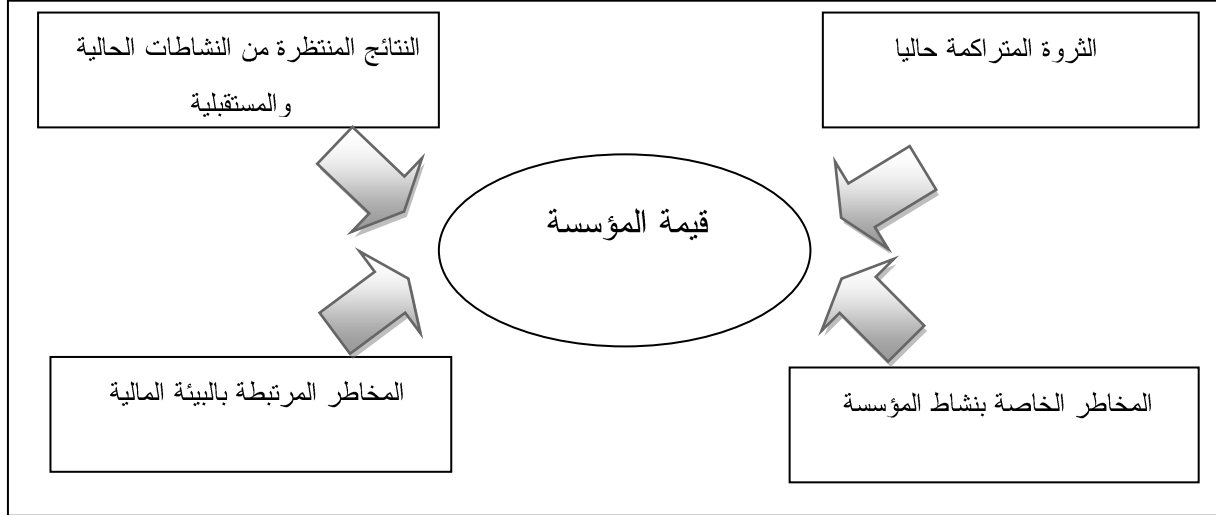
تزداد قيمة المؤسسة كلما تمكنت من تحقيق نتائج إيجابية بشكل مستمر بحيث تتراكم هذه النتائج وتكون فوائض مالية تشكل ما يسمى بثروة المؤسسة، ولا يكفي أن تحقق المؤسسة نتائج آنية، بل يجب أن تسعى إلى تحقيق نتائج في المستقبل من خلال دراسة المردودية المستقبلية، وتحديد الجدوى من المشاريع الاستثمارية في المستقبل ومن ثم يمكن توقع حجم الثروة من خلال النتائج المحققة في الماضي والحاضر، ومن خلال ما يعرف بالقيمة الحالية للمؤسسة.

إلا أن هناك عوامل أخرى تعمل بشكل عكسي، وتؤدي إلى الحد أو التقليل من قيمة المؤسسة، وتتمثل في المخاطر المتعلقة بالنشاط، كتوقف الإنتاج، مشاكل النوعية والجودة، ارتفاع التكاليف.. إلخ، والمخاطر

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 59، 60، 61.

المتعلقة بالمحيط المالي كارتفاع معدلات الفائدة والصرف، التطور التقني للمنافسين، انخفاض الحصة السوقية، ظهور سلع بديلة.. إلخ، والشكل التالي يوضح أهم العوامل المحددة لقيمة المؤسسة:

الشكل رقم (03): العوامل المحددة لقيمة المؤسسة



المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الجزء الأول، دار وائل للنشر، عمان، 2011، ص60.

إذن فدور التسيير المالي يتمثل في تعظيم النتائج الحالية والمستقبلية، والتحكم في المخاطر المتعلقة بالنشاط والبيئة وذلك بهدف تدنيتهما إلى أدنى المستويات، وبالتالي يتحقق الهدف الأساسي والمتمثل في ارتفاع قيمة المؤسسة.

2. المحافظة على مستوى الأداء المالي:

لتحقيق مستويات عالية لقيمة المؤسسة، يجب أن تحقق مستويات مرتفعة لأدائها المالي، ويتحقق ذلك عن طريق تعظيم النتائج، وذلك من خلال تحسين المردودية ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل وذلك بغية تحقيق التراكم في الثروة والإستقرار في مستوى الأداء.

إلا أن هناك عدة قيود تتحكم في الفعالية والأداء، حيث ينبغي على المؤسسة التعامل معها لتحقيق أهدافها، وتتمثل هذه القيود في قوى كل من موردي الموارد المالية والمادية والذين يطالبون المؤسسة بتسديد المقابل المالي لتوريداتهم، وقوى العملاء الذين يقبلون بمستوى معين من الأسعار والجودة والنوعية ومختلف الخدمات.

3. التحكم في المخاطر المالية:

مواجهة المخاطر المالية يعد من بين أهم أهداف التسيير المالي، وهي مخاطر متنوعة منها ما يتعلق بتمويل أصول المؤسسة، ومنها ما يتعلق بالشروع في نشاطات ومشاريع مستقبلية.

وهناك مخاطر متعلقة بالإستغلال، ومنها مخاطر هيكل التكاليف، أثر الرافعة المالية، مخاطر الإفلاس والعسر المالي، أما المخاطر المرتبطة بالبيئة فهي ناتجة عن عوامل عدم التأكد وحالة الاستقرار، وهي مخاطر الاضطراب في أسعار الصرف ومعدلات الفائدة.

ومن المخاطر ما يتعلق بالمحيط السياسي والإداري الذي تعمل فيه المؤسسة حيث يؤدي عدم الاستقرار في هذه المجالات إلى أضرار هامة على تحقيق الأمثلية في قيمة المؤسسة.

4. المحافظة على مستوى اليسر المالي:

يعتبر العسر المالي من المخاطر بالغة التأثير على نشاط المؤسسة، وبالتالي فمجهوداتها المالية تركز على جانب أساسي يتمثل في تحقيق التوازن المالي اعتمادا على التسيير الفعال للخزينة، وبالتالي تحقيق الحد الأدنى من السيولة النقدية التي تعتبر هامش أمان يمكنها من مواجهة التزاماتها اتجاه الأطراف والمتعاملين الماليين والحد من مخاطر التوقف عن الدفع الذي يؤدي إلى إشهار إفلاس المؤسسة وتصفيته لتسديد مستحقات الدائنين.

المطلب الثاني: المسؤوليات العملية للتسيير المالي

من أجل تحقيق أهداف التسيير المالي هناك خطوات عملية يتولاها المديرون الماليون داخل المؤسسة، وتتمثل هذه الخطوات فيما يلي:¹

أولاً: التشخيص المالي

يقوم المدير المالي في هذه المرحلة بتحليل الوضعية المالية والخروج بنقاط القوة وضعف الحالة المالية، وذلك بغية تحضير الحلول المناسبة لتجاوز نقاط الضعف والمحافظة على نقاط القوة.

ثانياً: اتخاذ القرارات المالية

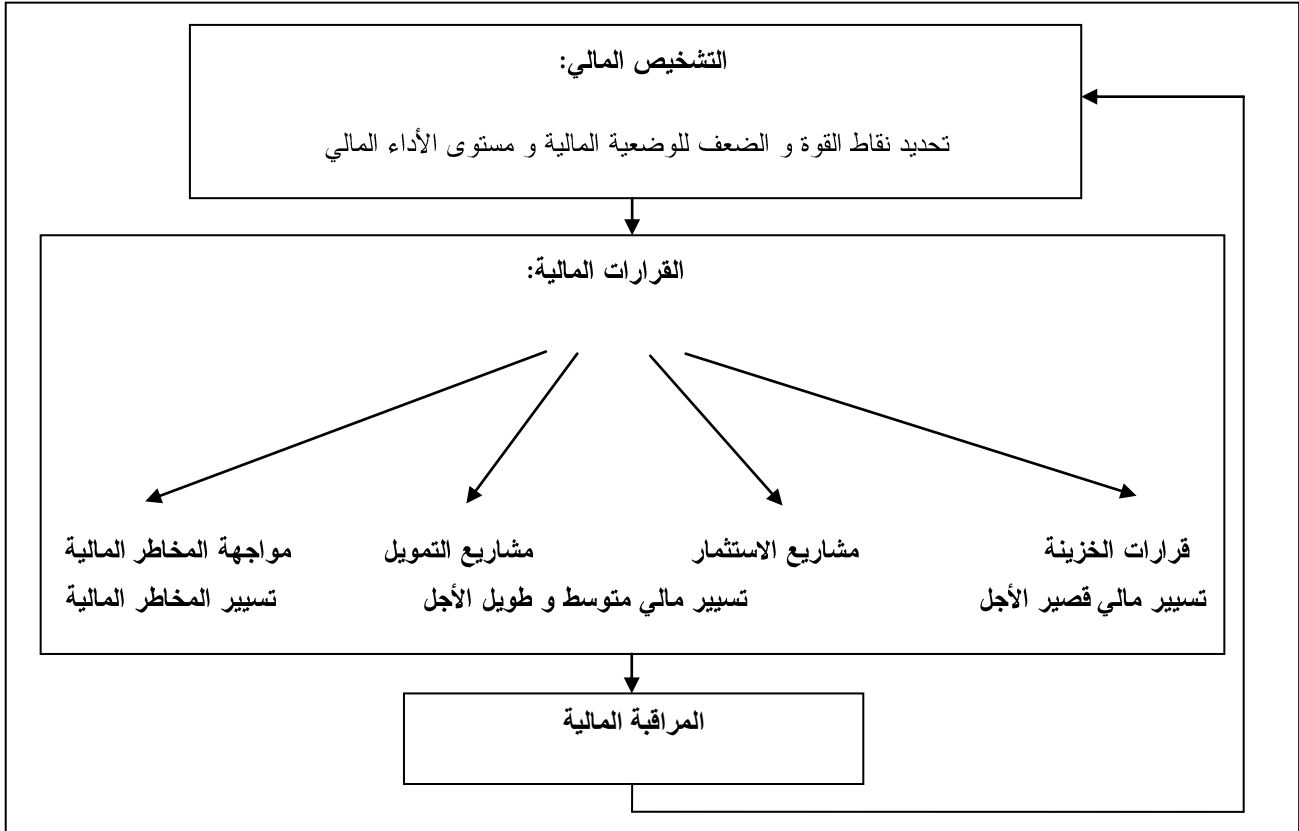
بعد معاينة الوضعية المالية، تأتي مرحلة اتخاذ القرارات المالية وتطبيقها وتشمل قرارات المشاريع الاستثمارية ومصادر تمويلها، وقرارات قصيرة الأجل تتضمن تمويل دورة الإستغلال وتسيير الخزينة، وقرارات مالية مرتبطة بتسيير المخاطر المالية.

ثالثاً: المراقبة المالية

بعد اتخاذ القرارات المالية وتطبيقها، تأتي مرحلة المراقبة المالية، وذلك من أجل تحديد الإنحرافات في التطبيق ووضع الإجراءات التصحيحية بواسطة قرارات مالية جديدة إذ تتطلب المراحل السابقة إجراءات عملية على الميدان، وبالتالي ينبغي هيكلة المهام والمسؤوليات المالية في إطار الهيكل التنظيمي للمؤسسة. هذه الخطوات نوضحها من خلال الشكل التالي:

¹ إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 61، 62.

الشكل رقم (04): الخطوات العملية للتسيير المالي



المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الجزء الأول، دار وائل للنشر، عمان، 2011، ص61.

المطلب الثالث: المتغيرات المؤثرة في عمليات التسيير المالي

مما لا شك فيه أن المحيط قد أصبح أكثر خطراً وتهديداً مما كان عليه في الوقت الماضي نتيجة للتطور التكنولوجي وبرز دور نظم المعلومات وتحرير الأسواق وما صاحبه من اتجاه إلى عولمة نشاط المؤسسات، جعلت من عملية التأقلم معه أمراً صعباً ومعقداً من جهة، وضرورياً وحتمياً من جهة أخرى، ويمكن لمكونات المحيط المالي أن تعيق بلوغ التسيير المالي هدفه لذا يجب التعرف على المتغيرات ذات التأثير¹.

ومن هذه المتغيرات نذكر ما يلي:²

أولاً: الأسواق المالية

إن وجود أسواق مالية تتميز بالكفاءة له مزايا عديدة سواء في تخفيض تكاليف التمويل، وتسهيل خلق الأدوات المالية التي تتجه إليها المؤسسات حيث تعمل على تحفيز المؤسسات على تحسين مستوى الأداء والرفع من معدلات نمو قيمتها عبر الزمن.

¹ سعيدة بورديمة، مرجع سبق ذكره، ص8.

² شكري معمر سعاد، مرجع سبق ذكره، ص18، 19.

ثانياً: المؤسسات المالية

إن وجودها في الاقتصاد يساهم في إيجاد الحلول للعديد من المشكلات بعمليات التمويل، فالمؤسسات المالية على اختلاف أنواعها النقدية وغير النقدية تمثل مصدراً أساسياً لتمويل المؤسسات الاقتصادية بمختلف أنواع القروض القصيرة والطويلة الأجل، مع العمل على توفير الموارد المالية للمؤسسة على شكل تمويل تأجيري أو سندات معدلات فائدة.

ثالثاً: متغيرات الاقتصاد الكلي

تتمثل هذه المتغيرات في كل من المتغيرات السياسية والتشريعية والاقتصادية، حيث تتمثل هذه الأخيرة في مجموعة عوامل النظام الاقتصادي الذي تتواجه فيه المؤسسة سواء بتأثيراتها الإيجابية أو السلبية من معدلات فائدة وتضخم وسعر الصرف، بينما تتمثل المتغيرات السياسية والتشريعية كل ما يطرأ على مستوى الدولة من ظروف سياسية أو تشريعات تتماشى مع التطورات الاقتصادية الحديثة. وتشير هنا إلى ضرورة التفرقة بين مصطلحي التسيير المالي والتحليل المالي، فالتحليل المالي يعتبر أداة من أدوات التسيير المالي ومرحلة منه، إذا لا يمكن أن يتوصل التسيير المالي لأهدافه دون مرحلة التحليل المالي.

إن التسيير المالي يتمثل في عملية جمع البيانات المالية ودراسة الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق حساب، تحليل ومقارنة مختلف المؤشرات والنسب المالية اعتماداً على مختلف القوائم المالية، ثم بناء على النتائج المستخرجة للعمليات السابقة يتم وضع توليفة من القرارات المالية طويلة وقصيرة الأجل بغرض تحسين وضعية المؤسسة وتعظيم قيمتها، مواجهة كل المخاطر المحيطة بها.

فالتسيير المالي دور فعال في مساعدة المؤسسة للوصول لأهدافها المنشودة عن طريق تطبيق مختلف المخططات المالية، ومن هذا يمكن القول أن التسيير المالي ينقسم إلى نوعين:

❖ التسيير المالي طويل الأجل: وهو كل ما يتم اتخاذه من قرارات أو تطبيق لمخططات مالية أو استخدام لأدوات تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة على المدى البعيد أي أكثر من سنة ، والذي يكون عن طريق التمويل عن طريق رؤوس الأموال الخاصة أو بواسطة التمويل بالديون متوسطة وطويلة الأجل، وكذا تسيير خطر سعر الفائدة ومخطط التمويل.

❖ التسيير المالي قصير الأجل: ويكون عكس النوع السابق أي كل ما تطبقه أو تستخدمه المؤسسة في السنة الحالية، ويشمل تسيير احتياجات في رأس المال قصير الأجل والتوظيف قصير الأجل وكذا التمويل قصير الأجل.

المبحث الثالث: آليات التسيير المالي

يستخدم التسيير المالي آليات تعد بمثابة الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها في عمله بالمؤسسة، وهذا من أجل الوصول إلى الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها.

المطلب الأول: التشخيص المالي للمؤسسة

يمثل التشخيص المالي الخطوة الأولى للتسيير المالي، إذ يعد أداة فعالة لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تحديد نقاط القوة والضعف باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية، وذلك بالاعتماد على معطيات مالية مستمدة من الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج والأرصدة الوسطية الموجودة لدى المؤسسة.

أولاً: تعريف التشخيص المالي

لقد تعدد التعاريف حول التشخيص المالي والتي نذكر منها ما يلي:

يمكن تعريف التشخيص على أنه تقييم للحالة المالية لفترة زمنية معينة من نشاط المؤسسة، والوقوف على الجوانب الإيجابية والسلبية من السياسة المتبعة، باستعمال أدوات ووسائل تتناسب مع طبيعة الأهداف المراد تحقيقها، ويعتبر التشخيص المالي من مهام المسير وهو الركيزة التي يستند عليها في وضع البرامج و الخطط المالية المستقبلية.¹

ويعرف أيضا التشخيص المالي على أنه عملية تحليل للبيئة المالية الداخلية للمؤسسة والتي تهدف إلى التعرف على نقاط القوة والضعف، بغية تصور الحلول الممكنة لتجاوز نقط الضعف والحفاظ على نقاط القوة أو تحسينها، ويستخدم في ذلك مجموعة من الأدوات التحليلية والتي تتمحور حول الخزينة والنتيجة والتمويل والاستثمار وتسيير المخاطر.²

ثانياً: أهداف التشخيص المالي

يهدف التشخيص المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة، وبكيفية تحقق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، وذلك بقصد تحديد مواطن القوة والضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التشخيص المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية، ذات العلاقة بالمؤسسة، ويمكن بشكل عام حصر الأهداف في الجوانب الآتية:³

- ❖ التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؛
- ❖ معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض؛
- ❖ تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛

¹ البز كلثوم، التشخيص المالي ودوره في تحديد الخيار الإستراتيجي للمؤسسة، معارف مجلة علمية محكمة، المجلد 10، العدد 20، جوان 2016، ص 367.

² إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

³ لعشوري نوال، التشخيص المالي كوسيلة لتقييم أداء المؤسسات، ملتقى المؤتمر الوطني في التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، 22-23 ماي 2012، ص 5.

❖ تقييم جدوى الإستثمار في المؤسسة؛

❖ الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم.

ثالثا: أهمية التشخيص المالي

تكمن أهمية التشخيص المالي في تقييم الأداء وتهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات المالية بحيث تتجلى أهميته في النتائج المتوصل إليها من خلال تطبيق هذه التقنية ويمكن إبراز هذه الأهمية في النقاط التالية:¹

❖ تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة؛

❖ تحديد المركز المالي ودرجة الاستقلالية للمؤسسة؛

❖ تحديد مدى تطور أو تحسن الوضعية المالية ومدى امكانية تسديد الديون؛

❖ تحديد نسبة الكفاءة في استعمال الموارد المالية للمؤسسة اعتمادا على مفهوم المردودية؛

❖ تحديد مستوى المؤسسة مقارنة مع المؤسسات في نفس القطاع والحجم في الاقتصاد ضمن البيئة التي تعمل فيها؛

❖ استعمال مختلف النتائج للدراسات المستقبلية لتحديد سياسة مالية جديدة أو لتغيير اتجاه المؤسسة؛

❖ اتخاذ القرارات في مجال تخطيط الاستثمارات؛

❖ امكانية السماح بالإقتراض مجددا أو الانطلاق من هامش الانطلاق المتوفر.

رابعا: طرق التشخيص المالي

تشمل طرق التشخيص المالي على ثلاث أنواع تتمثل في:²

1. التشخيص التطوري

وهذا النوع من التشخيص المالي يقوم على دراسة الوضعية المالية للشركة لعدة دورات مالية متتالية ووفقه يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية وحتى تتمكن الشركة من اجراء هذه الدراسة لابد من امتلاك الشركة لنظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال وهذا حتى يستطيع المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية، ويرتكز التشخيص المالي التطوري على دراسة تطور العناصر التالية:

❖ النشاط؛

❖ أصول الشركة؛

❖ هيكل دورة الاستغلال؛

❖ الهيكل المالي؛

¹ د ردوري الحسن، محاضرات في مقياس التشخيص المالي، موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص مالية وحاكمية المؤسسة ومالية وإقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2015، ص10.

² مختاري زهرة، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس، الجزائر ، 2010/2011، ص65-67.

❖ المردودية

2. التشخيص المقارن

يكمن الفرق بين التشخيص التطوري والتشخيص المقارن في كون التشخيص التطوري يعتمد على تحليل الوضع المالي للشركة ومراقبته عبر الزمن، أما التشخيص المقارن فيتركز على تشخيص الوضعية المالية للشركة مقارنة مع مؤسسات مماثلة في النشاط ومنه فالأساس الذي يعتمد عليه التشخيص المقارن هو الحكم على وضع الشركة بناء على معطيات المؤسسات الرائدة في القطاع الذي تنتمي إليه الشركة وهذا باستخدام مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية فالمحلل المالي يهدف من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للشركة بناء على التغيرات الحاصلة في المحيط.

3. التشخيص المعياري

يعتبر التشخيص المعياري امتدادا للتشخيص المقارن إلا أن جوهر الاختلاف بينهما يكمن في أنه وبدل من مقارنة وضع الشركة بمجموعة من المؤسسات المنتمية لنفس القطاع فإننا نعتد على استحداث معدلات معيارية يتم اختيارها وفقا وبناء على دراسة شاملة ومستمرة لقطاع معين وهذا من طرف مؤسسات ومكاتب دراسات مختصة وحتى تتمكن من توضيح وتبسيط محتوى هذه الطريقة من طرف التشخيص المالي نحاول تقديم بعض المعايير المعتمدة من قبل مجموعة من المؤسسات في نشاطات مختلفة فعلى سبيل المثال:

❖ معدل الهيكل المالي (الديون/الأموال الخاصة) يقدر بـ 8% كمعيار بالنسبة للمؤسسات البنكية وعلية لا يجب أن تكون مقترب من هذه النسبة؛

❖ الديون المتوسطة وطويلة الأجل يجب أن لا تتعدى ثلاث أضعاف القدرة على التمويل الذاتي.

خامسا: أدوات التشخيص المالي

يهدف التشخيص المالي من خلال مهامه إلى تحديد ومعرفة جوانب القوة والضعف في الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك لتحسين الوضع في المستقبل وضمان استمرار التسيير الفعال، عن طريق استخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها، والمتمثلة فيما يلي:¹

❖ **تحليل الهيكل المالي:** وهو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي أو المردودية، وذلك اعتمادا على المنظور المالي المرتكز على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق، أو المنظور الوظيفي المرتكز على المفهوم الوظيفي للمؤسسة والفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

❖ **تقييم النشاط والنتائج:** هذه الأداة متعلقة بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، والحكم على مدى قدرة نشاطها على تحقيق الربحية، وذلك باستخدام الأرصدة الوسطية للتسيير وهي أرصدة توضح المراحل التي

¹البز كلثوم، مرجع سبق ذكره، ص 370، 371.

تشكل من خلالها الربح أو الخسارة، ومن خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة، ومن ثم يمكن تصور الحلول والإجراءات التي تبقى على الوضع أو تحسينه حسب كل حالة.

❖ **تقييم المردودية:** وهي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة من الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل وقرارات الاستثمار.

❖ **تحليل التدفقات المالية:** تعتبر هذه الأداة الأكثر تطورا، يمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدروة المسؤولة، كما يحتوي هذا التحليل على مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي التي لها دور في اتخاذ بعض القرارات المساعدة في تقييم الإستراتيجية من طرف المؤسسة.

المطلب الثاني: التحليل المالي للمؤسسة

يعتبر التحليل المالي من أهم أدوات التسيير المالي التي تستخدمها المؤسسة لتشخيص وضعيتها المالية الماضية والحاضرة، وذلك من خلال الاعتماد على القوائم المالية الموجودة لديها وتحليلها باستخدام مجموعة من الطرق والوسائل المناسبة.

أولا: تعريف التحليل المالي

لقد التعاريف حول التحليل المالي والتي نذكر البعض منها كما يلي:

يعرف التحليل المالي على أنه عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.¹

كما يعرف أيضا بأنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المؤسسات وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة.²

وعرف أيضا على أنه مجموعة من البيانات والمعلومات لتوضيح نقاط القوة والضعف في المركز المالي.³

كما عرف أيضا بأنه وسيلة لتحديد العلاقات والمقاييس في شكل نسب مالية.⁴

¹ وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص 20.

² منير شاكر، محمد إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، 2008، ص 12.

³ محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التحليل المالي، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، البحرين، 2022، ص 8.

⁴ محمد الفاتح محمود بشير المغربي، نفس المرجع، ص 8.

ثانيا: أهمية التحليل المالي

تكمن أهمية التحليل المالي في النقاط التالية:¹

- ❖ تحديد القدرة الائتمانية للمؤسسة؛
- ❖ تحديد القدرة الإيرادية للمؤسسة وتحديد مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به المؤسسة؛
- ❖ تحديد الهيكل التمويلي الأمثل والتخطيط المالي للمؤسسة؛
- ❖ تحديد حجم المبيعات المناسب من خلال تحليل التعادل والتحليل التشغيلي؛
- ❖ تحديد قيمة المؤسسة الصافية ومؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة؛
- ❖ تحديد هيكل التكاليف في المؤسسة؛
- ❖ تقييم أداء الإدارة العليا؛
- ❖ المساعدة في وضع السياسات والبرامج المستقبلية للمؤسسة وتوفير أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات؛
- ❖ تحديد القيمة العادلة لأسهم المؤسسة؛

ثالثا: أهداف التحليل المالي

يسعى التحليل المالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف كمايلي:²

1. أهداف التحليل المالي بالنسبة للمؤسسة: أن التحليل المالي الذي تقوم عليه المؤسسة هو تحليل مالي داخلي والذي يعتبر أساسي وضروري لاتخاذ القرارات المالية أو توسيع الاستثمارات وهذا من طرف المدير المالي والمسير المالي للمؤسسة وأهداف هذا التحليل هي:
 - ❖ إعطاء حكم للتسيير المالي للفترة تحت التحليل (فترة التحليل)؛
 - ❖ الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتمويلية والتوزيعية؛
 - ❖ إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى المردودية فيها؛
 - ❖ التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية.
2. أهداف التحليل المالي بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة: ان التحليل المالي الذي يقوم به المتعاملين مع المؤسسة هو تحليل مالي خارجي يهدف إلى:
 - ❖ ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي ؛
 - ❖ تقييم النتائج المالية وبواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب ؛
 - ❖ تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض ؛
 - ❖ الموافقة والرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة لطلب القرض.

¹ حازم أحمد فروانة، أثر اعتماد المصارف الفلسطينية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية، مجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 10، العدد 30، سبتمبر 2018، ص 482.

² غالمي العالية، التحليل المالي وأدوات التوازن في إطار ميزانية المؤسسة، التحليل المالي جامعة الجلفة، العدد الأول، مارس 2018، ص 168، 169.

المطلب الثالث: المردودية وأثر الرافعة المالية

يعتبر الهيكل المالي للمؤسسة أحد العوامل المحددة لمستوى الأداء لها فمن خلال قياس المردودية وأثر الرافعة المالية يتم تحديد أثر الإستدانة إن كان أثر ايجابي أم أثر سلبي.

أولاً: المردودية

تعرف المردودية على أنها النتائج المحققة من طرف المؤسسة في فترة زمنية معينة من الزمن من خلال تسخير واستخدام وسائل مالية ومادية ملائمة لذلك، ومدى مكافأة هذه الوسائل خلال الفترة المعنية من النشاط.¹

تنقسم المردودية إلى ثلاث أنواع أساسية تتمثل في:

1. **المردودية التجارية:** وهي مردودية من وجهة نظر الاستغلال العادي الذي تمارسه المؤسسة وهي عبارة عن مقدار الأرباح التي حققتها مقابل كل وحدة من صافي المبيعات.²
2. **المردودية الاقتصادية:** تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيس للمؤسسة وتستبعد الأنشطة الثانوية وتلك ذات الطابع الاستثنائي.³
3. **المردودية المالية:** تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية.⁴

ثانياً: أثر الرافعة المالية

يمكن تقديم التعاريف الآتية لأثر الرافعة المالية

- يقيس أثر الرافعة المالية الأثر الايجابي أو السلبي للاستدانة على المردودية المالية، وهذا بمقارنة تكلفة الاستدانة بمعدل المردودية الاقتصادية.⁵
- أثر الرافعة المالية هو تأثير الهيكل المالي للمؤسسة على مردودية أموالها الخاصة ويسمح أثر الرافعة بتقسيم أثر الاستدانة على مردودية رؤوس الأموال الخاصة.⁶

¹ سعيد رحيم، زينب خلدون، دراسة تحليلية لمدى صلاحية نظرية الرفع المالي في المشروعات الاقتصادية، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 30، العدد 04، جوان 2018، ص 58.

² بوطغان حنان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، الجزائر، 2006/2007، ص 71.

³ بن يونس ياسر، بشيشي وليد، مجلخ سليم، دراسة تحليلية لأثر الهيكل المالي على المردودية الاقتصادية في مؤسسة مطاحن عمر بنعمر للفترة 2010/2018، مجلة المالية والأسواق، المجلد 80، العدد 10، 2021/03/05، ص 192.

⁴ الجوزي غنية، أهمية اعتماد البورصة كوسيلة تقييم مردودية المؤسسة وتمويل تطورها، رسالة ماجستير في علوم تسيير، فرع مالية مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -3-، 2012، ص 97.

⁵ الجوزي غنية، نفس المرجع، ص 97.

⁶ صويلح سلوى، أثر الرافعة المالية في تشخيص الخطر المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، 2017/2018، ص 45.

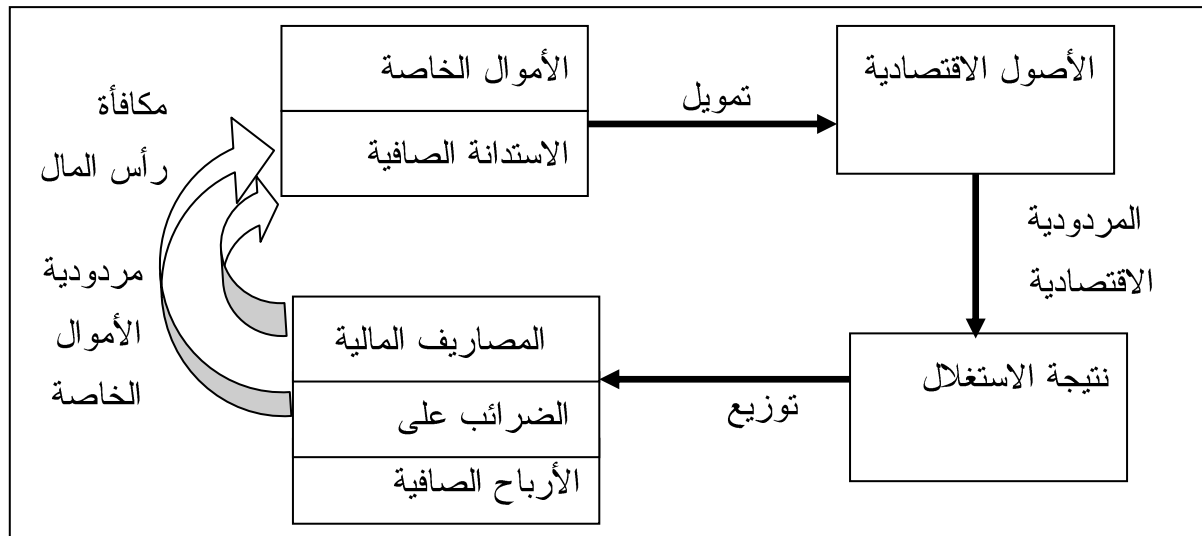
من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن تعبير أثر الرافعة المالية، يشير إلى التأثير الممارس من طرف المديونية على مردودية الأموال الخاصة، وهذا من خلال بيان مدى التأثير الايجابي أو السلبي للقروض في المؤسسة على مردوديتها المالية.¹

وبالتالي يتناول أثر الرافعة المالية العلاقة بين المردودية المالية وهيكل رأس مال المؤسسة أو إمكانية الرفع

من مردودية الأموال الخاصة نتيجة استخدام الديون في هيكل رأسمال المؤسسة، مع الأخذ بعين الاعتبار لمستوى المردودية الاقتصادية المحقق من قبل المؤسسة.²

يمكن تفسير أثر الرافعة المالية بمعدل مردودية الأموال الخاصة بدلالة معدل مردودية الأصول الاقتصادية وتكلفة الديون الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (05): توزيع الثروة بالمؤسسة



المصدر: صويلح سلوى، أثر الرافعة المالية في تشخيص الخطر المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، 2017/2018، ص46.

تبدأ دورة تكوين الثروة بتمويل الأصول الاقتصادية بواسطة الاستدانة والمساهمين، وكنتيجة لاستغلال الأصول تتكون نتيجة الاستغلال، والتي تقسم بين المصاريف المالية مكافأة للاستدانة، وأرباح موزعة على المساهمين، والباقي يمثل الأرباح الصافية التي يعاد استثمارها من جديد.

فمجموع الأموال المقدمة من قبل المقرضين والمساهمين تمويل مجموع الاستخدامات أي الأصول الاقتصادية، هذه الاستخدامات تولد نتائج توزع بدورها على التكاليف المالية (مكافأة المقرضين) والنتيجة قبل الضريبة التي تعود إلى المساهمين.

¹ الجوزي غنية، نفس المرجع، ص97.

² صويلح سلوى، مرجع سبق ذكره، ص45.

في نهاية الأمر عندما نقارن بين مردودية الأموال الخاصة والمردودية الاقتصادية نجد أن الفرق يعود إلى أثر الهيكل المالي، ومنه نعرف الفرق بين مردودية الأموال الخاصة والمردودية الاقتصادية بأنه أثر رافعة الاستدانة أو أثر الرافعة المالية.¹

¹ صويلح سلوى، نفس المرجع، ص 46.

خلاصة الفصل:

من خلال ماتم عرضه حول التسيير المالي، وماتضمنه من مجموعة من المهام والعمليات، نستنتج أن التسيير المالي يضم مجالات مختلفة ويعد من أهم فروع التسيير أهمية التي تساهم في تشخيص وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة كما يعتبر محركها الحيوي والمسؤول عن كافة الأنشطة الرئيسية فيها. حيث ينبغي على المسير المالي أن يعطي صورة صادقة عن المؤسسة دون غش أو تدليس ويجب أن يكون ملماً وعارفاً بخباياها حتى يتمكن من القيام بمهامه على أكمل وجه وذلك لضمان الحفاظ على مستويات المردودية سواء من الناحية الاقتصادية أو المالية والحفاظ كذلك على الأداء المالي وتعظيم قيمة المؤسسة وضمان استمرارها، ومن بين الآليات التي يعتمد عليها التسيير المالي نجد التشخيص والتحليل المالي بالإضافة إلى المردودية وأثر الرافعة المالية التي يقوم من خلالها بدراسة الوضعية المالية للمؤسسة الماضية والحاضرة.

الفصل الثاني:

تقييم الأداء المالي وفقا

لآليات التسيير المالي

تمهيد:

يعتبر تقييم الأداء المالي أحد المواضيع الهامة على مستوى المؤسسة الاقتصادية، وهذا لأن المؤسسة في حالة تغير مستمر بسبب بيئتها وعلاقتها مع المؤسسات الأخرى، حيث يكمن دور عملية تقييم الأداء المالي في تحقيق الكفاءة باستخدام الموارد المتاحة والحكم على مدى نجاحه بتوفير نظام متكامل من المعلومات الدقيقة والموثوق بها والأداء الفعلي للأنشطة، وذلك من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف الموضوعية ومحاولة معالجة هذه الانحرافات، فلا يمكن لهذه الأخيرة معرفة ماحققته من نتائج و ما ضاع عنها من فرص من أجل تحديد خططها المستقبلية إلا عن طريق تقييم الأداء وخاصة تقييم الأداء المالي وهذا ما يضمن استمرارية وتحسن أداء المؤسسة.

وللإلمام بهذا الموضوع سنتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث تتمثل في:

المبحث الأول: أساسيات حول الأداء المالي.

المبحث الثاني: مدخل لتقييم الأداء المالي.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التسيير المالي.

المبحث الأول: أساسيات حول الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي من بين المواضيع المهمة في الجانب المالي، حيث يعتبر من التقنيات التي تستعملها المؤسسات الاقتصادية لتشخيص وتقييم وضعيتها المالية ومقارنة أدائها مع المؤسسات الأخرى التي تنشط في نفس القطاع كما أن معظم المحللين يلجؤون إليه لكونه يمتاز بالاستقرار والثبات ويساهم في توجيه المؤسسات نحو المسار الأفضل والصحيح.

المطلب الأول: تعريف الأداء، أنواعه ومجالاته

يوجد عدة تعاريف للأداء و أنواع ومجالات، تتمثل في:

أولا: تعريف الأداء

إن أصل كلمة أداء ينحدر من اللغة اللاتينية وبالضبط عبارة "PERFORMER" والتي تعني إعطاء، وذلك بأسلوب كلي، الشكل لشيء ما، وبعدها اشتقت اللغة الإنجليزية منها لفظة PERFORMANCE " واعطتها معناها.¹

يعرف الأداء على أنه عمل أو انجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، أو بمعنى القيام بعمل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة، وعليه فإن أداء قسم أو مؤسسة يعبر عن الكفاءة والفعالية التي تظهرها المؤسسة أمام تحقيق الأهداف المسطرة مع تخفيض الموارد المستخدمة للوصول إلى الأهداف المرجوة، وبذلك يشمل مفهوم الأداء على مفهومين أساسيين وهما الفعالية والنجاعة.²

كما يعرف الأداء بأنه الهدف المركزي لعملية التحول والذي يوضح مدى تحقيق الأهداف، ومستوى تنفيذ الخطط.³

كما يعرف بأنه سلسلة من النشاطات المرتبطة بوظيفة متخصصة أو نشاط جزئي تقوم به الإدارة لتحقيق هدف معين.⁴

من بين التعاريف السابقة يمكننا تعريف الأداء على أنه فعل يعكس مدى إستغلال المؤسسة لجميع مواردها بغيت تحقيق أهدافها.⁵

¹ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، رسالة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسة الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2002/2000، ص14.

² جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، تخصص مالية المؤسسات، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2008/2009، ص72.

³ وائل صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، سلسلة إدارة الأداء الإستراتيجي أساسيات الأداء وبطاقة الأداء المتوازن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2009، ص 40.

⁴ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص89.

⁵ حجاج نفيسة، أثر الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016/2017 ص15.

ثانيا: أنواع الأداء

يثير تصنيف الأداء كغيره من التصنيفات المتعلقة بالظواهر الاقتصادية مسألة اختيار معايير دقيقة وعملية في نفس الوقت، والاعتماد عليها في التعرف على الأنواع المختلفة للأداء، حيث أن الأداء وفقا لهذا المفهوم يرتبط إلى حد بعيد بالأهداف فإنه يمكن الاعتماد على المعايير المعتمدة في تصنيف هذه الأخيرة في تصنيف الأداء كمعايير الشمولية والمصدر والطبيعة ويمكن تلخيصها فيما يلي:¹

1. حسب معيار الشمولية: يمكن تقسيم الأداء إلى:

❖ **الأداء الكلي:** وهو عبارة عن الإنجازات التي ساهمت في تحقيقها جميع العناصر والوظائف أو الأنظمة الفرعية للمؤسسة، ولا يمكن إرجاع إنجازها إلى عنصر ما دون مساهمة باقي العناصر وفي خضم هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى وكيفيات تحقيق المؤسسة أهدافها الشاملة كالاستمرارية، الشمولية، الأرباح، النمو.... إلخ.

❖ **الأداء الجزئي:** هو مجموعة من النتائج التي تتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة وينقسم بدوره إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة، حيث يمكن أن ينقسم حسب المعيار الوظيفي إلى: أداء الوظيفة المالية، أداء وظيفة التكوين، أداء وظيفة الإنتاج.

2. حسب معيار المصدر: ويقسم أداء المؤسسة وفقا لهذا المعيار إلى نوعين وهما:

❖ **الأداء الداخلي:** وهو عبارة عن أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ماتملكه المؤسسة من الموارد فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية:

- الأداء البشري: ويقصد به أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد إستراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.
- الأداء التقني: وهو عبارة عن قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال.
- الأداء المالي: ويقصد به فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالي المتاحة.

❖ **الأداء الخارجي:** هو عبارة عن الأداء الحاصل من التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة، فالمؤسسة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، فهذا النوع بصفة عامة يظهر النتائج الجيدة التي تم تحقيقها من طرف المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين، ارتفاع القيمة المضافة مقارنة بالسنة الماضية نتيجة لانخفاض أسعار المواد واللوازم والخدمات، فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو السلب.

3. حسب المعيار الوظيفي: هذا المعيار مرتبط بالتنظيم لأن هذا الأخير هو الذي يحدد الوظائف والنشاطات التي تمارسها المؤسسة، إذن ينقسم الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف المستندة إلى

¹ كمال غانم، الإتجاهات الحديثة لقياس وتقييم الأداء المالي ودورها في ترشيد القرارات المالية للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2021/2022، ص 22-

المؤسسة في الوظائف التالية: الوظيفة المالية، وظيفة الإنتاج، وظيفة الأفراد، وظيفة التسويق، وظيفة التمويل، ويضيف البعض الآخر وظيفة البحث والتطوير ووظيفة العلاقات العامة.

4. حسب معيار الطبيعة: تقسم أهداف المؤسسة حسب هذا المعيار أهداف اقتصادية، اجتماعية، تكنولوجية، وسياسية... الخ، يمكن تصنيف الأداء إلى أداء اقتصادي، أداء اجتماعي، أداء تكنولوجي، أداء سياسي:

❖ **الأداء الاقتصادي:** هو المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيقها ويتمثل في الفوائد الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها.

❖ **الأداء الاجتماعي:** تتمثل الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط في القيود أو الشروط التي فرضها عليها أفراد المؤسسة أولا وأفراد المجتمع الخارجي ثانيا وتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتزامن مع تحقيق الأهداف الأخرى وخاصة منها الاقتصادية.

❖ **الأداء التكنولوجي:** يقصد به عملية تحديد الأهداف التكنولوجية أثناء عملية التخطيط كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهداف إستراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.¹

ثالثا: مجالات الأداء

للأداء مجالات معينة يعكس كل منها هدفا معينا تسعى الشركة لتحقيقه، ولقد حدد مجالات الأداء في عدة ميادين كالآتي:²

1. ميدان الأداء المالي: يرتبط هذا الميدان بالجانب المالي ويشير إلى المفهوم الضيق للأداء في منظمات الأعمال لأنه يهتم بالمخرجات المحققة من الأهداف المالية.

2. ميدان الأداء المالي والتشغيلي: يجمع هذا المفهوم بين مفهومي الأداء المالي والعملياتي ويعبر عن المفهوم الواسع للأداء من خلال اهتمامه بأداء العمليات المالية والتشغيلية، إذ يستخدم في قياسه بالإضافة إلى المؤشرات المالية مؤشرات تشغيلية كالحصصة السوقية ونوعية المنتج فضلا عن فعالية التسويق وغيرها من المقاييس التي ترتبط بمستوى أداء عمليات المصرف ويبرز هذا للأداء التي لا تستطيع المؤشرات المالية الإفصاح عنه بصورة دقيقة.

3. ميدان الفاعلية التنظيمية: هو المفهوم الأوسع والأشمل لميادين الأداء، ويدخل ضمنها كل من الأداء المالي والتشغيلي، لذا فالفاعلية معيار يقيس مدى تحقيق المصرف لأهدافه انسجاما مع البيئة الخارجية التي يعمل فيها من استغلال الموارد المتاحة وقدرة المصرف على البقاء والتكيف والنمو بغض النظر عن تحقيق الأهداف التي يسعى إليها، فالمصرف الذي يتسم بالفاعلية هو الذي يستطيع تحقيق أهدافه

¹ كمال غانم، مرجع سبق ذكره، ص 24.

² علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهاني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 66-67.

وقد شاع استعمال هذا المفهوم بين عدد من الباحثين والمختصين وتم اعتماده مؤشرا أساسيا في تقييم أداء المصرف وقياس سبل فاعليته.

المطلب الثاني: تعريف وأهمية الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي من أبرز المفاهيم التي حظيت بالاهتمام من طرف الباحثين المسيرين وذلك لأهميته البالغة.

أولا: تعريف الأداء المالي

لقد تعدد التعاريف حول الأداء المالي والتي نذكر منها مايلي:

يولد الأداء المالي نتيجة تعبر عن أنشطة المؤسسة الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية عبر دورة النشاط والتي تعكس قرارات السنة السابقة أو القرارات ذات الأثر الرجعي.¹

عرف الأداء المالي بمدى قدرة المؤسسة على الاستغلال لمواردها ومصادرهما في استخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة من خلال معلومات ملائمة وطريقة تحليل عملية وعلمية في بناء المؤشرات.²

كما عرف بأنه تحليل الوضع المالي للشركة للتوصل إلى مدى قدرتها على خلق قيمة مالية لمواجهة تحديات المستقبل، من خلال الاعتماد على الميزانية العمومية وحسابات النتائج أو الجداول الملحقة بها.³

ثانيا: أهمية الأداء المالي

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.⁴

وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للشركات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة، وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب الآتية:⁵

❖ تقييم ربحية الشركة؛

¹MIKE BOURNE and PipaBOURNE, Handbook of corporate performance management, Wiley and Sons publication, 2011, P 185.

² بن البار موسى، بوساق أمين، نموذج مقترح لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية عينة من المؤسسات الناشطة بالمنطقة الصناعية بالمسيلة، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 40، العدد 1، 2019، ص 63.

³ زينب تمرايط، حناء مشري، أثر كفاءة رأس المال الفكري على الأداء المالي لشركات صناعة الأدوية المدرجة في بورصة الجزائر، مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021، ص 291.

⁴ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 46.

⁵ محمد محمود الخطيب، نفس المرجع، ص 47-48.

- ❖ تقييم سيولة الشركة؛
- ❖ تقييم تطور نشاط الشركة؛
- ❖ تقييم مديونية الشركة؛
- ❖ تقييم تطور توزيعات الشركة؛
- ❖ تقييم تطور حجم الشركة؛

لذلك يتم تحديد المؤشرات التي توفر للشركة أدوات وطرق تحليل الأداء المالي، حيث أن الغرض من تقييم الربحية وتحسينها هو تعظيم قيمة الشركة وثروة المساهم، والغرض من تقييم السيولة هو تحسين قدرة الشركات في الوفاء بالالتزامات، أما الغرض من تقييم النشاط هو معرفة كيفية توزيع الشركة لمصادرهما المالية واستثمارها، والغرض من تقييم الرفع المالي لمعرفة مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي، والغرض من تقييم التوزيعات معرفة سياسة الشركة في توزيع الأرباح، أما الغرض من تقييم حجم الشركة فهو يزودها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للشركات.

المطلب الثالث: أهداف الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

يحقق الأداء المالي مجموعة من الأهداف ويوجد كذلك عدة عوامل مؤثرة فيه ويتم عرضها كما يلي:

أولاً: أهداف الأداء المالي

إن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:¹

- ❖ يمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بها، وتقدير تأثير أدوات الأداء المالي على سعر السهم؛
- ❖ يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة؛
- ومنه فإن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسب لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

ثانياً: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

وتتلخص العوامل المؤثرة على الأداء المالي بالتالي:²

1. **الهيكل التنظيمي:** هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في الشركات والتمايز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية في الشركات وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل

¹ كمال غانم، مرجع سبق ذكره، ص 35.

² محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 48، 49، 50.

والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات اتخاذ القرار بأكثر فاعلية.

2. المناخ التنظيمي: هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، وإما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها، وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، إما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه وتحقيق مستويات عليا من الأداء، حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات.

3. التكنولوجيا: على الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات والتي لابد من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

4. الحجم: يعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء الشركات حيث أن زيادة الحجم فإن فاعلية الإدارة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أدائها أقل فاعلية، وإيجابا من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير يقل بزيادة حجم الشركات، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات وبينت أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.¹

¹ محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 51.

المبحث الثاني: مدخل لتقييم الأداء المالي

يعد تقييم الأداء المالي أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية حيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس مدى تحقيق أهداف المؤسسة والتعرف على اتجاهات الأداء فيها ولهذا يوفر أساس تحديد مسيرة المؤسسة ونجاحها ومستقبلها.

المطلب الأول: تعريف وأهمية تقييم الأداء المالي

أخذ موضوع تقييم المؤسسات ومتابعة أداء المؤسسة اهتمام كبير من طرف الباحثين والأكاديميين وهذا لأهميته البالغة.

أولاً: تعريف تقييم الأداء المالي

هناك العديد من التعريفات لتقييم الأداء المالي لكن سنكتفي بذكر البعض منها:
عرف تقييم الأداء المالي للمؤسسة على أنه تقديم حكماً ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتخذة، ومدى قدرة إدارة الوحدة الاقتصادية على إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة.¹
وعرف كذلك على أنه عملية قياس النتائج المحققة أو المرجوة وذلك في ضوء معايير محددة مسبقاً وبالتالي معرفة مدى تحقيق الأهداف الموضوعية بفاعلية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج المحققة والموارد المستخدمة ومن ثم الحكم على درجة الكفاءة المالية.²
ومما سبق يمكن تعريف تقييم الأداء المالي على أنه تحليل وقياس للنتائج المتوصل إليها أو المنتظر تحقيقها وهذا استناداً على معايير محددة خلال فترة زمنية محددة من أجل تشخيص أسباب الانحرافات والاختلالات لاتخاذ القرارات اللازمة بما تخدم جميع الأطراف.³

ثانياً: أهمية تقييم الأداء المالي

يقدم تقييم الأداء أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في المؤسسة ويظهر ذلك فيما يلي:⁴
❖ عن طريق تصحيح وتعديل الإستراتيجية والخطة وترشيد استخدام الموارد المتاحة؛
❖ تحتاج أي مؤسسة إلى اعداد نظام لتقييم أدائها حتى تكشف عن نطاق القوة والضعف إذن يهدف قياس حالة التقدم أو التأخر في المؤسسة، أن الأداء الجيد يصبح شرطاً أساسياً لتأمين بقاء المؤسسة في بيئة تنافسية، ويظهر كشرط إجباري للمساهمة بصفة خاصة؛

¹ عزوزة أماني، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة 2008-2013، دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 10، العدد 04، جوان 2017، ص 84.

² محمد محمود هاشم درويش، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 03، العدد 02، الجزء 04، يوليو 2022، ص 300.

³ محمد الفاتح محمود بشير المغربي، مرجع سبق ذكره، ص 113.

⁴ رقية شطبي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومؤشرات تقييمه، رسالة ماجستير، تخصص إستراتيجية مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2010/2011، ص 27.

❖ يمثل الحصول على مستويات أداء مرتفعة إجراء ديناميكيا، فالنجاح في إنجاز أهداف طموحة يحقق الإشباع المطلوب ويقوي دافعية المؤسسة وأطرافها، هذه الدافعية تؤدي بدورها إلى زيادة الفعالية على مستوى النجاح المطلوب؛

❖ أصبحت المؤسسات الرائدة في الأداء هي التي تستطيع نمذجة مستقبلها مع تحديد أهداف واضحة وواقعية وفي ظل توزيع مواردها في المجال والزمن المؤديان مقدما إلى تدنية عدم تأكد بينتها، كل ذلك بفضل طرق التحليل والقرارات السليمة.

المطلب الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي ومراحله

تسعى عملية تقييم الأداء المالي لتحقيق أهداف للمؤسسة وذلك بواسطة خطوات ومراحل معينة.

أولا: أهداف تقييم الأداء المالي

يمكن تلخيص أهداف تقييم الأداء المالي في العناصر التالية:¹

1. نقوم بعملية تقييم الأداء المالي لمعرفة المركز المالي للمؤسسة هذا المركز الذي يوضح إمكانية الإدارة في اتخاذ بعض الإجراءات لتحقيق الأهداف المرجوة زيادة عن هذا، فإذا كان الموقف المالي سيئا فإنه يكشف أو يوحي بوجود مشكلة في أسلوب العمل لابد من تصحيحها؛
2. إن عملية التقييم أو قياس الأداء المالي للمؤسسة تسمح بمعرفة وضعية المؤسسة من حيث:
 - ❖ السيويلة أي قدرتها على الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل؛
 - ❖ كفاءة المؤسسة في استخدام رأس المال العامل، بحيث لا يكون أقل أو أكثر من اللازم؛
 - ❖ ملائمة هيكل التمويل أي ملائمة الالتزامات الطويلة الأمد في ظل ظروف المؤسسة؛
 - ❖ قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح كافية وقادرة على تغطية فوائد الأموال المقترضة؛
 - ❖ كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الثابتة منها والمتداولة؛
 - ❖ قدرة المؤسسة على تحقيق نتائجها بأقل التكاليف؛
 - ❖ قدرة المؤسسة على تحقيق فائض مالي يسمح لها بالتمويل ذاتيا لإنجاز بعض المشاريع؛
3. البحث عن الأخطاء والانحرافات وبالتحديد عن أسبابها والمسؤولين عنها وهذا لاستئصالها أو التخفيف من وطأتها مستقبلا؛
4. إذا كنا نهدف إلى البحث عن الأخطاء وتصحيحها فالنتيجة إننا نرمي إلى تفادي الأخطاء قبل حدوثها، وذلك بالأخذ بالنتائج التي تسفر عنها عملية التقييم عند تحديد الأهداف المستقبلية؛
5. تحديد مدى كفاءة المؤسسة، في استخدام مواردها المالية وذلك بتخصيص المورد المناسب (أموال خاصة أو، أجنبية) في الاستخدام المناسب (أصول ثابتة أو متداولة).

¹ زينات دراحي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة، رسالة ماجستير، إدارة أعمال، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1996/1997، ص 43، 44، 45.

ثانيا: مراحل تقييم الأداء المالي

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:¹

1. الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة؛
2. احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛
3. دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع؛
4. وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

المطلب الثالث: الأسس العامة لتقييم الأداء المالي

إن الأسس التي يجب أن تعتمد عليها عملية تقييم الأداء المالي يمكن إيجازها فيمايلي:²

أولاً: وجود نظام إعلامي

إن الشرط الأساسي والأولي للقيام بعملية تقييم الأداء المالي يتمثل في توفر المعلومات، وهكذا فوجود نظام إعلامي يسمح بتدفق المعلومات التي تمكن من القيام بعملية التقييم كما يجب فعلى أساس المعلومات المتحصل عليها تتوقف عملية التحليل ومن ثم اتخاذ القرارات الصحيحة .

ثانيا: تحديد الأهداف بدقة

إن فعالية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تعتمد على التحديد الدقيق للأهداف، فهذه الأخيرة هي التي تحدد معايير الأداء المالي المراد تحقيقها وعلى أساسها نقوم بعملية المقارنة التي تساعد على الحكم الصحيح على الأعمال المنجزة.

ثالثاً: وجود خطط تفصيلية عن أداء الأعمال

التخطيط هو أحد أساليب تحقيق الأهداف، ولكي يكون أكثر كفاءة يجب أن تجزأ الخطة العامة إلى خطط تفصيلية توضح عمل كل قسم من أقسام الإدارة المالية، علاوة عن هذا لابد من وضع البرامج المالية والموازنات، تنظيم الموارد المالية الضرورية لسد الاحتياجات التمويلية فإنه بدون توفر الخطط لا يمكن الكشف عن الانحرافات والأخذ بعين الاعتبار تلك النتائج عند تصميم الجديد منها.

¹ محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 51-52 .

² زينب دراحي، مرجع سبق ذكره، ص 42-43.

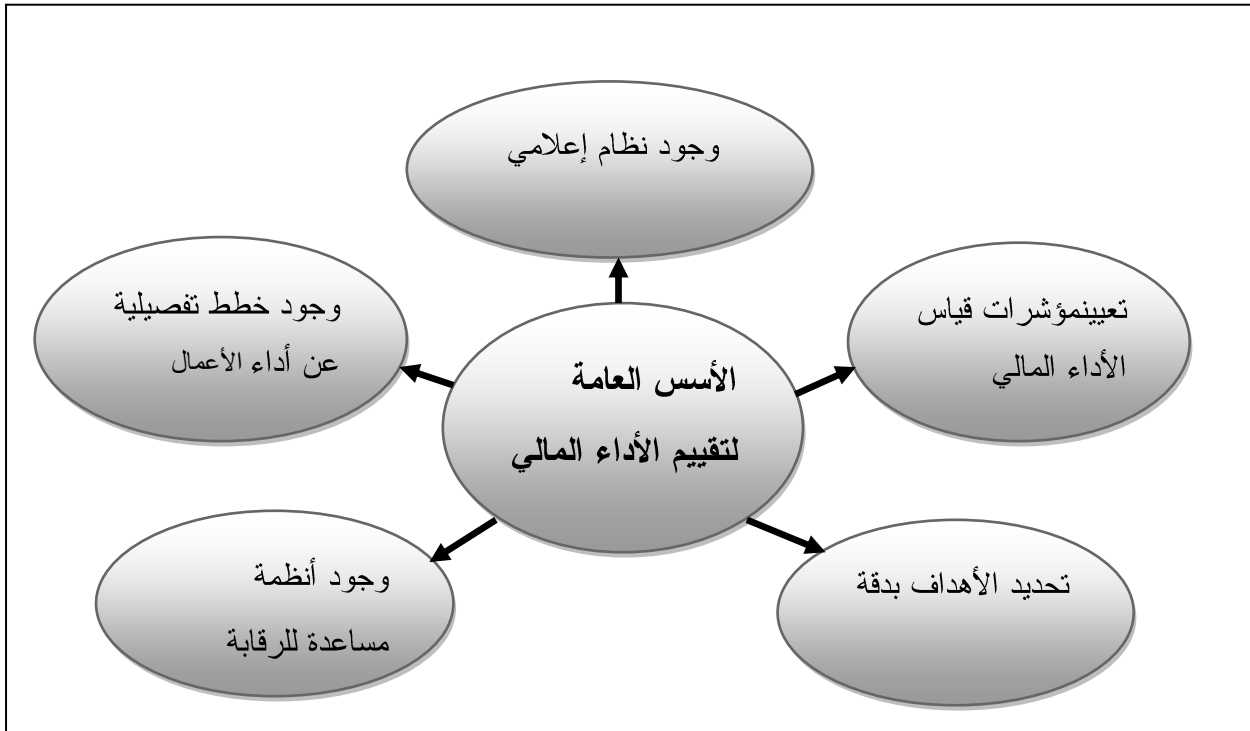
رابعاً: تعيين مؤشرات قياس الأداء المالي

وهذا شيء مهم إذ لابد من تحديد الأدوات التي تفي بالغرض أكثر من غيرها فمن غير المعقول استخدام كل الطرق وأنه من دون وجود مؤشر يصعب القيام بعملية القياس فهي بمثابة وسائل الإنتاج في العملية الإنتاجية.

خامساً: وجود أنظمة مساعدة للرقابة

مثل التدقيق المالي والمحاسبي، وهذا يعطي طابع الصحة والواقعية للمعلومات المستعملة للقيام بالتقييم فيعكس ذلك على النتائج وبالتالي تتخذ القرارات على أساس علمي ومتمين. وزيادة على هذه الأسس المذكورة أعلاه فإنه يجب الأخذ بعين الاعتبار ظروف المؤسسة الداخلية والخارجية حتى الوصول إلى الأهداف المتوقعة من القيام من عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة. ويمكن تلخيص الأسس الهامة لتقييم الأداء المالي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (06): الأسس العامة لتقييم الأداء المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على (زينات دراحي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة، رسالة ماجستير، إدارة أعمال، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1996/1997، ص 42-43).

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التسيير المالي

تعتبر مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية المردودية وأثر الرافعة المالية من أبرز وأهم المؤشرات المستمدة من التسيير المالي لتقييم الأداء المالي وأكثرها شيوعا وانتشارا حيث تستعمل من قبل أغلب المؤسسات الاقتصادية لمعرفة وضعيتها المالية الحالية والمستقبلية وكذا تفادي المخاطر التي قد تواجهها المؤسسة، ومن هذا المنطلق حاولنا في هذا المبحث تسليط الضوء على تقييم الأداء للمؤسسات الاقتصادية باستخدام مجموعة من النسب والمؤشرات المالية وكذلك المردودية وأثر الرافعة المالية.

المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي

تسمح دراسة التوازن المالي بتقييم الملاءة والخطر المالي المتعلق بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة حيث، يعتبر من الأهداف المالية التي تسعى إلى تحقيقها، وهناك ثلاث مؤشرات أساسية يستند عليها لإبراز مدى توازن المؤسسة وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

أولاً: رأس المال العامل (FRng)

1. تعريف رأس المال العامل

يعبر رأس المال العامل عن ذلك الفائض الناتج بعد تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، والذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة فتحقيق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة، يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان استمرار توازن هيكلها المالي.¹

وانطلاقاً من المبدأ المحاسبي العام المحقق في الميزانية المالية والمتمثل في تساوي الأصول مع الخصوم يمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين:

❖ من أعلى الميزانية: هو ذلك الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة. ويحسب بالعلاقة التالية:²

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

حيث أن الأموال الدائمة تتكون من أموال جماعية، احتياطات، مؤونات، ديون طويلة ومتوسطة الأجل. ❖ من أسفل الميزانية: هو ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون قصيرة الأجل. ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:³

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل}$$

¹ علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 285، 286.

² محمد شعبان، نحو إختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة بوقرة بومرداس، الجزائر، 2009/2008، ص 118.

³ محمد شعبان، نفس المرجع، ص 119.

2. أنواع رأس المال العامل

وتتمثل أنواع رأس المال العامل في:

❖ **رأس المال العامل الصافي:** هو ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة.¹

ويحسب رأس المال العامل الصافي بطريقتين:²

- من أعلى الميزانية يحسب كمايلي:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

- من أسفل الميزانية يحسب كمايلي:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل}$$

❖ **رأس المال العامل الخاص:** وهو مقدار الفرق بين أموال الملكية والأصول الثابتة، يعتبر أداة للحكم على مدى الاستقلالية المالية للمؤسسة أي أن وجوده بقيم موجبة يدل على أن كامل الأصول الثابتة وجزء من الأصول المتداولة ممولة عن طريق أموال الملكية كما أنه يساعد على قياس مرونة المؤسسة فيما يخص المديونية ويحسب بالعلاقة التالية:³

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{أموال الملكية} - \text{الأصول الثابتة}$$

أو

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الغير جارية}$$

❖ **رأس المال العامل الإجمالي:** يتمثل في الأصول ذات طبيعة قصيرة الأجل أي الأصول المتداولة ويحسب بالعلاقة التالية:⁴

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

¹ جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 2009، ص334.

² محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الإصدار العلمي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014، ص 123.

³ محمد شعبان، مرجع سبق ذكره، ص120.

⁴ شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص119.

❖ **رأس المال العامل الأجنبي:** هو مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة التي تحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها، ويحسب بالعلاقة التالية:¹

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{ديون طويلة الأجل} + \text{ديون قصيرة الأجل}.$$

- إذا كان رأس المال العامل الأجنبي أكبر من 0 يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الديون لتمويل إحتياجاتها في المدى القصير.

3. حالات رأس المال العامل

يوجد ثلاث حالات وهي:²

❖ **رأس المال العامل موجب $FRng > 0$:** أي أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة وهذا ما يجب تحقيقه خاصة في المؤسسات الإنتاجية بمعنى أن المؤسسة حققت هامش أمان توجهه إلى تمويل احتياجات دورة الاستغلال الأصول الجارية.

❖ **رأس المال العامل معدوم $FRng = 0$:** في هذه الحالة يعني أن الموارد الدائمة تساوي الأصول الثابتة وهذا يعني أن الموارد الدائمة قادرة على تغطية الأصول الثابتة ، فالتوازن المالي محقق في هذه الحالة، ولكن لا يحقق أي فائض في الموارد الطويلة المدى من أجل تمويل دورة الاستغلال (الاحتياجات القصيرة المدة).

❖ **رأس المال العامل سالب $FRng < 0$:** على المؤسسة تفادي هذه الحالة وهذا من أجل الحفاظ على توازنها المالي، وتعني هذه الحالة أن الأموال الدائمة لا تغطي الأموال الخاصة وهنا يجب على المؤسسة البحث عن مصادر تمويل جديدة أو خفض استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل (BFR)

1. تعريف احتياجات رأس المال العامل

يمثل الاحتياج في رأس المال العامل إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال وهي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقق من جهة والالتزامات قصيرة المدى باستثناء السلفات المصرفية من جهة ثانية.³

¹ محمد شعبان، مرجع سبق ذكره، ص 120.

² محمد شعبان، نفس المرجع، ص 120.

³ مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل الأعمال التوحيد الدولي بالتطبيق عن حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 22.

ويحسب بالعلاقة التالية:¹

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (ديون قصيرة الأجل - السلفات

أو

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل - موارد التمويل

2. حالات احتياجات رأس المال العامل

يوجد ثلاث حالات وهي:²

❖ احتياجات رأس المال العامل $BFR > 0$: أي أن المؤسسة بحاجة إلى رأس المال الذي يجب عليها إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال المتمثلة في رأس المال أي دورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها.

❖ احتياجات رأس المال العامل $BFR < 0$: يعني الموارد تغطي الاحتياجات ويبقى فائض، والمؤسسة لديها سيولة لا تحتاج إلى رأس المال موجب ولكن عمليا يجب عليها أن توفر رأس مال موجب لمواجهة الأخطار.

❖ احتياجات رأس المال العامل $BFR = 0$: يعني أن موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، والموارد تغطي دورة الاستغلال.

- رأس المال العامل يختلف عن احتياجات رأس المال العامل من حيث القيمة بحيث رأس المال العامل يعتبر دائم واحتياجات رأس المال تعتبر لدورة واحدة فقط.

ثالثا: الخزينة الصافية TN

1. تعريف الخزينة الصافية

يقصد بالخزينة مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة استغلالية معينة، وتشمل ما في القيم الجاهزة (أي ما يمكن التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة، أي هي الأموال الفعلية المتاحة) التي بحوزة المؤسسة في لحظة زمنية معينة ويمكن حسابها بطريقتين:³

❖ الطريقة الأولى :

الخزينة الصافية = القيم الجاهزة - سلفات مصرفية

أو

الخزينة الصافية = خزينة الأصول - خزينة الخصوم

¹ إسماعيل سبتي، الزواوي أحمد المهدي، الأخضر لقلبي، استخدام مؤشرات التسيير المالي والمحاسبي في ترشيد قرارات المؤسسة الإعلامية الرياضية، العدد 4، 2021، حوليات جامعة الجزائر 1، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر ص 429.

² إسماعيل سبتي، الزواوي أحمد المهدي، الأخضر لقلبي، نفس المرجع، ص 429، 430.

³ مروان أولاد عبد البني، محمد زوبير، الخزينة الصافية كألية لقياس مدى تحقيق المؤسسة الاقتصادية للتوازن المالي، العدد 2، ديسمبر 2022، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، جامعة تيسمسيلت، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، الجزائر ص 115.

❖ الطريقة الثانية :

الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

2. حالات الخزينة الصافية

ترتبط الخزينة برأس المال العامل واحتياجاته بحيث يمكن أن تكون أمام ثلاث حالات كما يلي:¹

❖ إذا كان رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل فإن الخزينة موجبة، في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

❖ إذا كان رأس المال العامل أصغر من احتياجات رأس المال العامل فإن الخزينة سالبة، المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تقترض من البنوك، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية.

❖ إذا كان رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل، فإن الخزينة تساوي الصفر بمعنى أننا أمام الخزينة المثلى، إن الوصول لهذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد، وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

المطلب الثاني: النسب المالية

تعد النسب المالية من أهم أدوات التحليل التي تستعملها المؤسسة لتحليل وإظهار مركزها المالي والائتماني التنافسي لها.

أولاً: تعريف النسب المالية

تعرف النسب المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين.²

ثانياً: أنواع النسب المالية

النسب المالية كثيرة ومتنوعة بتنوع تصنيف كل باحث، وعلى كل مسير اختيار أهم هذه النسب، وبذلك حاولنا أن نركز في دراستنا على النسب التي نراها أكثر فعالية وأهمية والمتمثلة في:

¹ شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، 2012، ص120، 121.

² محمد مطر، الإجهادات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص31.

1. **نسب السيولة:** تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.¹ حيث تشتمل على ما يلي:

❖ **نسبة السيولة العامة:** تبين هذه النسبة الجزء من الديون قصيرة الأجل المغطاة بواسطة الأصول المتداولة ويجب أن تكون هذه النسبة أكبر من (1) لضمان صحة المؤسسة وحتى يكون هناك رأس المال العامل الصافي موجب وكلما زادت هذه النسبة كلما كانت قدرة المؤسسة على التسديد في المدى القصير كبيرة وتحسب بالعلاقة التالية:²

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

❖ **نسبة السيولة السريعة:** تعتبر هذه النسبة أدق من سابقتها للحكم على سيولة المؤسسة فهي تقيس السيولة الحقيقية التي تتمتع بها المؤسسة لمواجهة التزاماتها بمعنى آخر السيولة المتوفرة حقيقة لدى المؤسسة ابتعادا عن خطر الاعتماد على الأصول الأصعب تحويلا إلى سيولة نقدية، والقيمة المقبولة لهذه النسب هي (1) وتحسب بالعلاقة التالية:³

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{(\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون})}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

❖ **نسبة السيولة الجاهزة:** إذا كانت المؤسسة في حالة جيدة من حيث السيولة، فإنها تستطيع تسديد التزاماتها قصيرة الأجل بواسطة النقدية المتاحة لها، حيث توضح هذه النسبة مقدار النقدية المتاحة لدى المؤسسة في وقت معين لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل، وتقيس السيولة دون اعتبار الذمم أو المخزون وتحسب بالعلاقة التالية:⁴

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{النقدية}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

¹ عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 193.

² بن المواقف سهيلة، أثر تقلبات معدل الفائدة على أداء المؤسسة، رسالة ماجستير في علوم تسيير، تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005/2006، ص 30.

³ عريف عبد الرزاق، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص 96.

⁴ مليكة زغيب، ميلود بوشنيفر، مرجع سبق ذكره، ص 38.

وفصل أن تكون هذه النسبة محصورة بين (0.3-0.5) لكي نقول أن السيولة كافية لتغطية الديون قصيرة الأجل.¹

❖ **نسبة المخزون إلى رأس المال العامل:** تظهر هذه النسبة الجزء من صافي الأصول المتداولة الذي يتمثل في المخزون السلعي، والغرض من إيجاد هذه العلاقة هو الإشارة إلى الخسارة المحتملة للمؤسسة نتيجة الانخفاض في قيم المخزون، ومن هنا فإن انخفاض هذه النسبة يعتبر في صالح المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:²

$$\text{نسبة المخزون إلى رأس المال العامل} = \frac{\text{المخزون}}{\text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}}$$

1. **نسب الربحية:** نسب الربحية تعني مقدرة المؤسسة على الكسب وتحقيق الربح من خلال عملياتها في فترة زمنية معينة حيث تشتمل على ما يلي:³

❖ **معدل العائد على الأموال المستثمرة:** كلما ارتفعت هذه النسبة كان مؤشرا ايجابيا ويجب هذا المعدل أن لا ينخفض عن مستوى سعر الفائدة في السوق، حيث يعتبر هذا مؤشرا سلبيا، ويكون من الأفضل إيداع هذه الأموال (المستثمرة في المؤسسة) في البنوك أو لدى المستثمرين الآخرين، ويمكن إيجاد هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأموال المستثمرة} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{رأس المال}}$$

❖ **هامش الربح:** ونعني به نسبة الربح المتحقق (قبل خصم المصارف الإدارية) من المبيعات وكلما ارتفعت هذه النسبة اعتبرت مؤشرا ايجابيا على الاستثمار، ويمكن إيجاد هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{هامش الربح}}{\text{المبيعات}} \times 100$$

❖ **معدل العائد على حقوق الملكية:** وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان ذلك ايجابيا، والعكس صحيح أيضا ويمكن حساب هذه النسبة وفق المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

¹ هيثم محمود الزغبى، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر، عمان، 2000، ص237.

² مليكة زغبى، ميلود بوشنيفر، نفس المرجع، ص39.

³ نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة (نظرية تطبيقية)، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2012، ص54، 53، 52.

وفي حالة وجود أسهم ممتازة ، فيمكن تحديد معدل العائد على حقوق المساهمين العاديين وفق المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الربح بعد الضريبة - توزيعات حقوق المساهمين} / \text{متوسط حقوق المساهمين}$$

3. نسب النشاط : يستخدم هذا النوع من النسب في قياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الأصول والاستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر عائد ممكن من المبيعات.¹ وتشتمل على ما يلي:

❖ **معدل دوران الأصول المتداولة:** تقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول المتداولة في تحقيق المبيعات، وتحسب بالعلاقة التالية:²

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

❖ **معدل دوران إجمالي الأصول:** يشير معدل دوران إجمالي الأصول إلى مدى فعالية استخدام المؤسسة لأصولها في توليد المبيعات وكلما زاد معدل دوران إجمالي الأصول كلما زادت فعالية استخدام الأصول ويتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية:³

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \text{صافي المبيعات} / \text{إجمالي الأصول}$$

❖ **معدل دوران الأصول الثابتة:** يقيس هذا المعدل استخدام الأصول الثابتة، حيث يتم قياس معدل استثمار أموال المؤسسات في الأصول الثابتة ويحسب بالعلاقة التالية:⁴

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{صافي المبيعات} / \text{إجمالي الأصول الثابتة}$$

فزيادة هذا المعدل تعني شدة استغلال المؤسسة لأصولها الثابتة مما يتطلب ضرورة زيادة الاستثمار في الأصول الثابتة، كما أن معدل الدوران المنخفض يعني أن هناك زيادة غير مرغوب فيها في الاستثمار في الأصول الثابتة.

¹ أيمن الشنطي، زهير الحدر، عامر عبد الله، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2010، ص159.

² محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، 2009، ص363.

³ حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص63.

⁴ حليلة خليل الجرجاوي، نفس المرجع، ص63.

4. نسب التمويل: تمكن هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي معرفة مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة، وتشتمل على:¹

❖ **نسبة التمويل الدائم:** تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل ، أو ما يسمى بهامش الأمن، فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100 فإن رأس المال العامل يكون سالباً، فهذا يدل على أن جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل وتكون المؤسسة فيه قد أخلت بشرط الملائمة بين استحقاقية الخصوم وسيولة الخصوم، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \left(\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة الصافية}} \right) \times 100$$

❖ **نسبة التمويل الخاص:** وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، ويبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش أمان، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \left(\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}} \right) \times 100$$

❖ **نسبة الاستقلالية المالية:** تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة أي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد للديون، أما إذا كانت صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات، وقد تكون هذه الضمانات مرهقة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \left(\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}} \right) \times 100$$

❖ **نسبة التمويل الخارجي:** تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، وهي نسبة مرافقة للنسبة السابقة، وهي مقارنة موجودات المؤسسة المتمثلة في الأصول بمجموع الديون، فكلما كانت صغيرة كانت أموال الدائنين مضمونة ولو تغيرت السوقية بالنقصان للموجودات وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \left(\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}} \right) \times 100$$

¹ مبارك لسلوس، التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص46، 45.

5. **نسب المديونية:** تقيس هذه النسب درجة المديونية للمؤسسة على المدى الطويل وأهمية تلك الديون إلى رأس مال المؤسسة وهذه النسب تكوم مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي للمؤسسة وتعبّر عن قابلية المؤسسة على تسديد التزاماتها الطويلة الأجل مثل القروض متوسطة الأجل والطويلة الأجل والسندات بأنواعها، وأهم هذه النسب:¹

❖ **نسبة المديونية:** وتطلق على هذه النسبة الخصوم إلى الأصول، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المديونية (الاقتراض)} = \text{إجمالي الخصوم} / \text{مجموع الأصول} \times 100$$

❖ **نسبة المديونية طويلة الأجل:** وهي تلك النسبة التي تأخذ بالاعتبار المديونية الخصوم الطويلة الأجل فقط وتنسبها إلى الأصول، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المديونية (طويلة الأجل)} = \text{الخصوم طويلة الأجل} / \text{مجموع الأصول} \times 100$$

❖ **نسبة المديونية طويلة الأجل إلى حقوق الملكية:** تهتم هذه النسبة بالمقارنة بين الأموال المقدمة من قبل المقرضين للأجل الطويل وبين الأموال المقدمة من قبل المالكين، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الخصوم طويلة الأجل إلى حقوق الملكية} = \text{الخصوم طويلة الأجل} / \text{حقوق الملكية} \times 100$$

❖ **نسب التغطية:**

وتشمل هذه النسب ما يلي:

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب} / \text{الفوائد} \times 100$$

$$\text{معدل تغطية أعباء المديونية} = \text{الربح قبل الفوائد والضرائب} / \text{الفوائد} + \text{أقساط سداد القرض (1/1-الضريبة) ()}$$

$$\text{معدل التغطية الشامل} = \text{الربح قبل الفوائد} + \text{أقساط التأجير} / \text{الفوائد} + \text{أقساط التأجير} + \text{أقساط سداد القرض (1/1-الضريبة) ()}$$

المطلب الثالث: كيفية دراسة المردودية وأثر الرافعة المالية

بعد ما قمنا بعرض التعاريف المتعلقة بالمردودية وأنواعها وكذلك أثر الرافعة المالية سوف نقوم في هذا المطلب بالتطرق إلى كيفية حسابها واستخدامها في عملية تقييم الأداء المالي.

¹ عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص 104-103.

أولاً: حساب المردودية

1. **المردودية التجارية:** تبين هذه النسبة كم من دينار واحد من رقم الأعمال يؤدي إلى نتيجة السنة، حيث كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان هذا المؤشر على وضعية حسنة للمؤسسة وبالتالي في تعيين مدى مساهمة رقم الأعمال في تحقيق النتيجة وتحسب كما يلي:¹

$$\text{المردودية التجارية} = \text{نتيجة الدورة الصافية} / \text{المبيعات السنوية الصافية}$$

أو

$$\text{المردودية التجارية} = \text{نتيجة الدورة الصافية} / \text{رقم الأعمال السنوي الصافي (رقم الأعمال خارج الضريبة)}$$

2. **المردودية المالية:** تقيس المردودية المالية العائد المالي المتحقق من الأموال المستثمرة في المؤسسة ويتم حسابها وفق ما يلي:²

$$\text{المردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

3. **المردودية الاقتصادية:** تقيس المردودية الاقتصادية الفعالية في استخدام الموجودات الموضوعة تحت تصرف المؤسسة.³ وتحسب كما يلي:⁴

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \text{فائض الإجمالي للاستغلال} / \text{الأصول الاقتصادية}$$

ثانياً: أثر الرافعة المالية:

1. الصيغة الرياضية لأثر الرافعة المالية:

للضريبة أثر واضح في حساب أثر الرافعة المالية حيث أن اللجوء إلى الاستدانة يؤدي إلى تقليل الوعاء الضريبي وذلك لأن الفوائد تطرح من الأرباح قبل حساب الضرائب فالمؤسسات التي تدفع معدل ضريبة مرتفع تفضل مثلاً التمويل بالاقتراض بدلاً من التمويل عن طريق الأموال الخاصة لأن الوفر الضريبي لهذه المؤسسات سيكون أكبر، وبالتالي يمكن صياغة أثر الرافعة المالية كما يلي:⁵

¹ بوطغان حنان، مرجع سبق ذكره؛ ص71.

² صبرينة بن عروج، سفيان بن بلقاسم، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مراجعة الاصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 02، 2019، ص5.

³ بوطغان حنان، مرجع سبق ذكره، ص73.

⁴ بن يونس ياسر، بشيشي وليد، مجلح سليم، مرجع سبق ذكره، ص193.

⁵ بلخير بكاري، عبد الرحمان دغوم، دراسة أثر الرفع المالي على المردودية المالية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 80، العدد 10، جانفي 2017، ص104.

$$R_{cp} = (R_e + (R_e - i) \times D/ep) (1-IS)$$

حيث أن:

RE: نتيجة الاستغلال.

Re: المردودية الاقتصادية.

Rcp: مردودية الاموال الخاصة.

Cp: الاموال الخاصة.

D: الاستدانة الصافية.

i: المصاريف المالية (تكلفة الاستدانة).

IS: معدل الضريبة على ارباح الشركات.

(RE-i): تمثل الهامش بين المردودية الاقتصادية وتكلفة الاستدانة.

D/CP: الرافعة المالية وتقاس تركيبة الهيكل المالي.

(Re-i) × D/cp: الرافعة المالية.

فيكون لدينا: مردودية الاموال الخاصة = المردودية الاقتصادية + أثر الرافعة المالية

وبالتالي:

أثر الرافعة المالية = مردودية الأموال الخاصة - المردودية الاقتصادية

2. حالات أثر الرافعة المالية:

توجد حالتين لأثر الرافعة المالية تتمثل في:¹

❖ حالة المؤسسة عديمة الاستدانة: في هذه الحالة تعتمد المؤسسة على التمويل الذاتي فقط أي الديون

معدومة فنحصل على مردودية الأموال الخاصة تساوي:

$$R_{cp} = RE (1-tis)$$

في هذه الحالة لا يوجد أثر رافعة مالية وبالتالي تتساوى مردودية الأموال الخاصة (المردودية المالية) مع المردودية الاقتصادية بعد الضريبة.

¹ صويلح سلوى، مرجع سبق ذكره، ص49، 48.

❖ حالة المؤسسة المستدينة: تعد الاستدانة من أهم مصادر التمويل والتي يجب مراقبة مستوياتها باستمرار وذلك من خلال دراسة أثر الرافعة المالية ونميز حالتين:

- حالة المردودية الاقتصادية أعلى من معدل الفائدة ($RE > i$)

$$RCP - RE = D/CP \cdot (RE - i) > 0$$

أي أن زيادة اللجوء للاستدانة يؤدي إلى زيادة مردودية الأموال الخاصة.

- حالة المردودية الاقتصادية أقل من معدل الفائدة ($RE < i$)

$$RCP - RE = D/CP \cdot (RE - i) < 0$$

أي أن مردودية الأموال الخاصة تنخفض بزيادة اللجوء إلى الاستدانة وذلك بسبب ارتفاع المصاريف المالية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه حول تقييم الأداء المالي وماتضمنه، نستنتج أنه من أهم المواضيع وأحد أهم العمليات الإدارية والإستراتيجية التي تحظى باهتمام معظم المؤسسات الاقتصادية، وذلك لدور عملية تقييم الأداء المالي في تحقيق الكفاءة والحكم على مدى نجاحه في تحقيق الأهداف المخططة. كما وتعتبر عملية تقييم الأداء المالي العنصر الأساسي والخطوة الهامة في اتخاذ الإجراءات الصحيحة حيث يعمل على إيجاد كافة الانحرافات والنقائص بالمؤسسة، عند مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط له وتقليص الفجوة بينهم. حيث تتم عملية تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وكذلك عن طريق دراسة المردودية وأثر الرافعة المالية التي تعتبر من أهم تقنيات التسيير المالي، لما لها من أهمية بالغة في تشخيص الوضعية المالية وتحديد نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف وتحسينها.

الفصل الثالث:

دراسة حالة مديرية توزيع

الكهرباء والغاز -ميلة-

تمهيد:

على ضوء ما تم التطرق إليه في الفصلين السابقين حول الإطار المفاهيمي للتسيير المالي و تقييم الأداء المالي وفقا لآليات التسيير المالي والتطرق إلى أهم مؤشرات التسيير المالي المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي، سنحاول في هذا الفصل إسقاط أهم نقاط الجانب النظري بدراسة تطبيقية نهدف من خلالها إلى محاولة الجمع بين المعارف العلمية النظرية والواقع العلمي، وقد وقع اختيارنا على مؤسسة الكهرباء والغاز لولاية ميلة باعتبارها مؤسسة ذات طابع اقتصادي محاولين التعرف على حقيقة الوضع المالي لها.

وفي سبيل التحقق من ذلك سننتطرق في هذا الفصل إلى تقديم المؤسسة محل الدراسة من خلال تطورها التاريخي واستعراض هيكلها التنظيمي، بالإضافة إلى عرض وتقديم القوائم المالية الخاصة بها. ولإلمام بهذا الموضوع سنتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث تتمثل في:

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثاني: تقديم المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة-.

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية

تعتبر المؤسسة الاقتصادية نواة النشاط الاقتصادي للمجتمع والمحور الأساسي له، مهما كان حجمها كبيرا أو صغيرا، لأنها تمثل الأداة في إحداث تنمية وتقدم أي اقتصاد كان، وذلك لما تقوم به من عمليات و ماتحتله من مكانة متميزة داخل المجتمع الاقتصادي وماتحققه من أهداف، لأن نشاط العملية الإنتاجية يتم ضمن مجموعة من العناصر بشرية، مادية، معنوية.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية

باعتبار المؤسسة الاقتصادية النواة الأساسية للنشاط الاقتصادي، فلا بد من التعريف بها وعرض الخصائص التي تتميز بها.

أولا: تعريف المؤسسة الاقتصادية

لقد تعددت التعاريف حول المؤسسة الاقتصادية والتي نذكر منها ما يلي:

عرفت المؤسسة الاقتصادية على أنها الوحدة الاقتصادية التي تمارس النشاط الإنتاجي والنشاطات المتعلقة به من تخزين وشراء وبيع من أجل تحقيق الأهداف التي أوجدت المؤسسة من أجلها.¹

كما عرفت بأنها كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل إنتاج وتبادل السلع أو الخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز الزماني والمكاني الذي يوجد فيه، وتبعا لحجم ونوع نشاطه.²

ثانيا: خصائص المؤسسة الاقتصادية

- تتميز المؤسسة الاقتصادية بمجموعة من الخصائص نذكر منها مايلي:³
- ❖ للمؤسسة الاقتصادية شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها؛
- ❖ القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها؛
- ❖ أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها من تمويل كاف وظروف سياسية مواتية وعمالة كافية، وقادرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة؛
- ❖ التحديد الواضح للأهداف والسياسات والبرامج وأساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهدافا معينة تسعى إلى تحقيقها؛

¹ حبي سعيدة، قجة رضا، القيادة التشاركية في ظل مراحل تسيير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 58، 2021، ص 966.

² ناصر دادي عدون، إقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص 10.

³ عمر صخري، إقتصاد المؤسسة، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 25.

- ❖ ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها، ويكون ذلك غما عن طريق الاعتمادات، أو عن طريق الإيرادات الكلية، أو عن طريق القروض، أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف؛
- ❖ لا بد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لهذه البيئة.

المطلب الثاني: أهداف ووظائف المؤسسة الاقتصادية

لقيام واستمرار النشاط الاقتصادي تقوم المؤسسة الاقتصادية بمجموعة من الوظائف المختلفة، تعمل من خلالها إلى بلوغ وتحقيق أهدافها.

أولاً: أهداف المؤسسة الاقتصادية

تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها ما يلي:¹

- ❖ تلبية حاجات المستهلكين المحليين؛
- ❖ رفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع؛
- ❖ تحقيق عائد مناسب على رأسمال المستثمر أو تحقيق معدل من الربح؛
- ❖ التكامل الاقتصادي على المستوى الوطني؛
- ❖ تقليل الصادرات من المواد الأولية وتشجيع الصادرات من الفائض في المنتوجات النهائية عن الحاجات المحلية؛

❖ الحد من الواردات.

ثانياً: وظائف المؤسسة الاقتصادية

تتلقى المؤسسة الاقتصادية مواد أولية، طاقة، معلومات من المحيط وتمثل هذه العناصر مدخلات فتجري عليها تحويلات معينة لتصبح لدينا مخرجات تكون في شكل منتجات مادية وخدمات (سلع وخدمات) تباع في السوق مقابل نقود، تشغلها المؤسسة مرة أخرى لتحصل بواسطتها على مدخلات أخرى وهكذا تستمر الدورة الإنتاجية، فنلاحظ أن الناتج الذي يعرض في الأخير على المحيط هو محصلة نشاطات عديدة ومنظمة يمكن تصنيفها كما يلي:²

1. وظيفة الإنتاج: وهي الوظيفة الفنية الأساسية في المؤسسة التي تهتم بتوليف عناصر الإنتاج المتواجدة لخلق السلع والخدمات المتنوعة بكل ما يعنيه ذلك من تنظيم، وحل للمشاكل، واتخاذ القرارات، ووضع سياسات توصلنا إلى الأهداف المرسومة بأقل تكلفة وبأقصى ربح ممكن.

2. وظيفة التسويق: وهذه الوظيفة تلي وظيفة الإنتاج حيث تساعد المؤسسة على تصريف منتجاتها وتتولى عرضها على المستهلك، اجتدابه وترغيبه في الشراء عن طريق القرارات الأساسية اللازمة من حيث الأسعار والمواصفات، فهي مجموع العمليات التسويقية والإعلان والترويج وكل ما يؤدي أي

¹ عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص31.

² أحلام مخبي، تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006-2007، ص20-21.

استرداد الأموال التي صرفت، بالإضافة إلى توفير عائد معقول يعوض عما أنفق ويمكن المؤسسة من الاستمرار والتوسع.

3. الوظيفة الإدارية: وهي الوظيفة التي تسمح بتعبئة كل قدرات المؤسسة على جميع المستويات من أجل تحقيق الأهداف العامة، وإذا استطاعت الإدارة أن تصل إلى المستوى المطلوب من التنظيم، يعني هذا أنها قد وفّرت للمؤسسة فرص النجاح الموجودة، حيث أن التنظيم هو عبارة عن تحديد وتوزيع للمسؤولية التي يتم بها توزيع نشاط المؤسسة على الأفراد العاملين بها، سواء كانوا منفذين أو مشرفين، تحديد العلاقة بين هؤلاء الأفراد بناء على هذه المسؤوليات، وبالتالي يشكل التنظيم الإطار الذي ينبغي أن تعمل المؤسسة ضمنه لضمان الاستمرار والتوسع.

4. الوظيفة الاجتماعية: تعمل هذه الوظيفة على تسيير الموارد البشرية بعدما تعمل على اجتذاب العمال الأكفاء، ومن ثم وضع السياسات الكفيلة بترقيتهم وتطويرهم، وزيادة ارتباطهم الوثيق بالمؤسسة وانضباطهم في العمل لاسيما وضعيتهم وعلاقتهم فيما بينهم وبين رؤسائهم.

5. الوظيفة المالية: تعبر عن أوجه النشاط الإداري للمؤسسات المتعلقة بتنظيم حركة الأموال، إذ يقع على عاتق هذه الوظيفة توليد المعلومات المالية والتكليفية اللازمة لأغراض التخطيط والرقابة بالنسبة لمختلف العمليات والأنشطة، وكذا تلخيص المعاملات المالية والتجارية على اختلاف أنواعها بكيفية تناسب المعنيين باستعمالها سواء كانوا من داخل المؤسسات أو من خارجها، وبعبارة أخرى تتمثل الوظيفة المالية في المهام والعمليات التي تسعى في مجموعها إلى البحث عن الأموال بالكميات المناسبة والتكلفة الملائمة في الوقت المناسب، والعمل على إنفاقها بطريقة عقلانية لتحقيق أغراض المؤسسة التي تصبوا إليها، الشيء الذي يعكس مدى أهمية هذه الوظيفة بالنسبة للوظائف الأخرى.

المطلب الثالث: أنواع المؤسسات الاقتصادية

تصنف المؤسسات الاقتصادية تبعا لعدة معايير كما يلي:¹

أولا: تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب المعيار القانوني:

وتصنف إلى:

- 1. المؤسسات فردية:** وهي المؤسسة التي يملكها شخص واحد.
- 2. الشركات:** وهي مؤسسات تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، يلتزم كل منهم بتقديم حصة من المال والعمل، واقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من ربح أو خسارة، ويمكن تقسيمها إلى شركات الأشخاص، وشركات الأموال.

¹ عامر حبيبة، دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2016-2017، ص13، 14، 15.

ثانيا: تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب معيار الحجم:

حيث يعتمد هذا النوع من التصنيفات على مجموعة من المقاييس مثل حجم الأرض أو المحل المادي، حيث يرتبط القياس والمقارنة بالمساحة المستعملة أو عدد المباني المكونة للمحل، ويمكن أن يعتمد أيضا على حجم رأس المال، وتصنف المؤسسات حسب هذا النوع إلى:

1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وهي التي تضم أقل من 250 عامل وقد قسمت إلى:

❖ مؤسسات مصغرة من 1 إلى 9 عمال.

❖ مؤسسات صغيرة من 10 إلى 49 عامل.

❖ مؤسسات متوسطة من 50 إلى 250 عامل.

2. المؤسسات الكبيرة: وهي ذات استعمال يد عاملة أكثر من 500 عامل ولها دور معتبر في الاقتصاد

الرأسمالي لما تقدمه سواء على المستوى الوطني الداخلي أو على مستوى السوق الدولية.

ثالثا: تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب المعيار الاقتصادي:

تصنف إلى :

1. المؤسسات الصناعية: تنقسم إلى نوعين وتشترك كلها في خاصية الإنتاج.

❖ مؤسسات الصناعة التقليدية.

❖ مؤسسات الصناعة الخفيفة.

2. المؤسسات الفلاحية: وهي المؤسسات التي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض واستصلاحها وتقديم منتجات

نباتية وحيوانية وسمكية.

3. المؤسسات التجارية: وهي المؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري البحت، ويتمثل نشاطها في نقل

السلع وتوزيعها من أماكن التصنيع إلى أماكن الاستهلاك.

4. المؤسسات المالية: وهي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك ومؤسسات التأمين...إلخ.

5. مؤسسات الخدمات: وهي المؤسسات التي تقدم خدمات معينة كالنقل والبريد والمواصلات.

المبحث الثاني: تقديم المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

تعد مؤسسة سونلغاز من أهم الشركات الجزائرية التي تقوم بعمليات توزيع الكهرباء والغاز عن طريق قنوات، كما تتمتع هذه المؤسسة بقدرتها على التدخل في نشاطات أخرى ذات منفعة عامة والتي سنتعرف عليها.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

لقد تم إنشاء مؤسسة الكهرباء والغاز الجزائر (E.G.A) في العهد الاستعماري سنة 1947 وبعد الاستقلال تم إنشاء المديرية الوطنية للكهرباء والغاز محل كهرباء وغاز الجزائر (E.G.A) في 1969 بالمرسوم التنفيذي رقم 6959 المؤرخ في 26/07/1969 الصادرة بالجريدة الرسمية في 01/08/1969 وقد حدد لها المرسوم مهمة رئيسية تتمثل في الاندماج بطريقة منسجمة في سياسة الطاقة الداخلية للبلد ، وبهذا فقد أصبحت مديرية الكهرباء والغاز تحوز على احتكار إنتاج ونقل وتوزيع واستيراد وتصدير الطاقة.

قد مرت المؤسسة الجزائرية للكهرباء والغاز في تطورها بعدة مراحل تلخص ما يلي:

أولاً: إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز

في سنة 1983 تمت إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز أين زودت بخمسة مؤسسات فرعية للأشغال المتخصصة وهي:

1. كهريف: للإضاءة وإيصال الكهرباء.
2. كهركيب: للتركيبات والنشأة الكهربائية.
3. قناغاز: انجاز شبكات مقل الغاز.
4. التركيب: للتركيب الصناعي.
5. AMS : لصنع العدادات وأجهزة القياس والمراقبة.

ثانياً: تغيير الشكل القانوني للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز 1991

في سنة 1991 وبموجب المرسوم التنفيذي 91-475 المؤرخ في ديسمبر 1991 تم تحويل الشكل القانوني للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز إلى المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري EPIC التي تسهر على أداء الخدمة العمومية في مجال الكهرباء والغاز داخل التراب الوطني الجزائري. أما في سنة 1995 وبصدور المرسوم التنفيذي رقم 95-280 المؤرخ في 17 سبتمبر 1995 فقد اعد الشكل القانوني سونلغاز على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تابعة لوزارة الطاقة والمناجم لها شخصية معنوية وتتمتع بالاستقلالية المالية.

ثالثاً: تغيير الشكل القانوني للمؤسسة العمومية للكهرباء والغاز (2002)

في سنة 2002 وبموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-195 المؤرخ في 01 جوان 2002 تم تحويل المؤسسة العمومية للكهرباء والغاز إلى مؤسسة قابضة ذات أسهم "سونلغاز" ش.د.أ دون إنشاء شخصية

معنوية جديدة لها تنشط بواسطة فروعها لنشاطات إنتاج نقل وتوزيع الكهرباء وكذا نقل وتوزيع الغاز، يقدر رأسمالها بمائة وخمسون مليار دينار جزائري (15000000000000 د.ج) وموزع على (150000) سهم قيمة كل سهم مليون دينار جزائري تكتبها وتحررها الدولة دون سواها وحسب المادة (165) من القانون 01/02 المؤرخ في سنة 2002/02/05 فإن الدولة لها حق امتلاك أغلبية الأسهم فيها.

تهدف سونلغاز حسب المادة (06) من المرسوم الرئاسي السابق الذكر إلى:

1. إنتاج الكهرباء سواء في الجزائر أو في الخارج ونقلها وتوزيعها وتسويقها؛
2. توزيع الغاز عن طريق القنوات سواء في الجزائر أو في الخارج وتسويقه؛
3. نقل الغاز لتلبية حاجيات السوق الوطنية؛
4. تطوير وتقديم الخدمات الطاقوية لكل أنواعها؛
5. دراسة كل شكل ومصدر للطاقة وترقيته وتثمينه؛
6. تطوير كل نشاط له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالصناعات الكهربائية والغازية وكل نشاط يمكن تترتب عنه فائدة "سونلغاز ش. د. أ" وبصفة عامة كل عملية مهما كانت طبيعتها ترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بهدف الشركة لاسيما البحث على المحروقات واستكشافها وإنتاجها وتوزيعها؛
7. تطوير كل شكل من الأعمال المشتركة في الجزائر أو خارج الجزائر مع شركات جزائرية أو أجنبية
8. إنشاء فروع وأخذ مساهمات وحيازة كل حقبة أسهم وغيرها من القيم المنقولة في كل مؤسسة موجودة أو سيتم إنشائها في الجزائر أو في الخارج.

تماشيا مع التطور الذي عرفته "سونلغاز" وبمقتضى القانون رقم 01-02 المؤرخ في 2002/02/05 والمتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات الذي ينص على عدم احتكار إنتاج الكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات أصبح نشاط إنتاج وتوزيع الغاز الطبيعي مفتوحا على المنافسة التي تتنافى ومبادئ الخدمة العمومية وبذلك وجب على المؤسسة "سونلغاز" أن تكيف نفسها لتتلاءم مع القواعد الجديدة لتسيير قطاع الطاقة التي أوجبها القانون لاسيما انفتاح الأعمال والأنشطة ودخول باب المنافسة ومن ناحية أخرى يخول هذا القانون لمؤسسة مديرية الكهرباء والغاز استقلالية اكبر ويسمح لها بأن تمارس مسؤوليتها كاملة كما أن تحدد هدفها الاجتماعي فتح لها آفاقا جديدة فزيادة على أنشطتها المعتادة توفرت "سونلغاز" إمكانية العمل والاتجاه نحو قطاع المحروقات والقيام بأعمال خارج الجزائر.

رابعاً: إعادة هيكلة وظيفة التوزيع

في سنة 2006 تم إعادة هيكلة وظيفة التوزيع أين أوكلت إلى 4 فروع تتمركز على مستوى الجزائر، الوسط، الغرب، الشرق وهي

1. سونلغاز توزيع الجزائر SDA : وهي تغطي نواحي العاصمة بومرداس وتيبازة.
2. سونلغاز توزيع الوسط SDC : تغطي مناطق البويرة، المسيلة، الجلفة، الاغواط، بسكرة، اليزي، ورقلة، تيزي وزو، غرداية، تمنراست.

3. سونلغاز توزيع الغرب SDC : تغطي مناطق الغرب الجزائري.
4. سونلغاز الشرق SDC: يقع مقرها بقسنطينة وتغطي الولايات التالية: ميلة، سطيف، جيجل، سكيكدة، بجاية، خنشلة، باتنة، ام بواقي، تبسة، قالمة، عنابة، سوق أهراس، مسيلة، برج بوعريريج، الطارف.

المطلب الثاني: مفهوم مديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة-

أولاً: تعريف مديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة-

تم فتح شعبة الكهرباء والغاز بولاية ميلة سنة 1987 وكانت تقتصر فقط على متابعة أشغال الكهرباء والغاز والتدخل من أجل إصلاح الأعطاب الناتجة آنذاك، في جانفي 1992 تم فتح مركز ميلة وكانت له الاستقلالية التامة في إدارة شؤون الولاية فيما يخص التزود بالطاقة الكهربائية والغازية بموجب التحولات التي طرأت على مجموعة مديرية الكهرباء والغاز سنة 2005 قام مجلس إدارة المجموعة بإعداد تسمية مراكز التوزيع إلى مديريات جهوية وفي سنة 2009 وبموجب توصيات مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 12-03-2009 تم تحويل مرة أخرى تسمية المديريات الجهوية إلى مديريات التوزيع تقع مديرية التوزيع لولاية ميلة _شارع جبهة التحرير الوطني رقم 43 ميلة _ نسبة تغطية الكهرباء على مستوى إقليمها وصل إلى 98% بينما وصلت نسبة تغطية الغاز إلى ما يفوق 70% ومن مهامها:

1. استغلال صيانة تطوير شبكات التوزيع الكهرباء والغاز في الأماكن النائية؛
2. تطوير الشبكة لتمكين إيصال الزبون؛
3. تسويق الكهرباء والغاز؛
4. تمكين استمرارية النوعية بأقل سعر.

ثانياً: بطاقة تعريف بمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة-

ومما سبق ذكره سنتطرق إلى تقديم بطاقة تعريف لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة-

الجدول رقم (01): بطاقة تعريف بمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة-

المؤسسة	المقر الاجتماعي	تاريخ الإنشاء	رأس المال الاجتماعي	مجال النشاط	الجهة الشمالية	الجهة الجنوبية	الجهة الغربية	الجهة الشرقية
مديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة-	46 شارع جيش التحرير الوطني - ميلة -	2006/01/01	20 مليار سنتيم	توزيع الكهرباء والغاز	ديوان الترقية والتسيير العقاري	مستشفى الإخوة مغلاوي	الدرك الوطني	ثانوية ديدوش مراد

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة -

يعتبر الهيكل التنظيمي للمؤسسة من بين العوامل التي تؤدي إلى إبراز طريقة نشاطها فانتظام الوظائف وترباطها يؤدي بالضرورة إلى مسايرة المحيط الذي نعيش فيه حيث تسعى مديرية توزيع الكهرباء والغاز إلى الاهتمام بهذا التنظيم من خلال إجراء التعديلات اللازمة حسب متطلبات النشاط حيث تنظم المديرية الأقسام التالية:

أولاً: مديرية التوزيع

- يعتبر المدير المسؤول الأول في المديرية وتتمثل مهامه فيما يلي:
- ❖ تنظيم وتسيير ومراقبة كل الإمكانيات الموضوعة تحت تصرفه من أجل خدمة المواطن فيما يتعلق بتوزيع الكهرباء والغاز في أحسن الظروف؛
- ❖ توجيه وقيادة أعمال إنجاز المخططات والبرامج والميزانيات الخاصة بتوزيع الكهرباء والغاز عبر الاختصاص في ولاية ميلة؛
- ❖ يشارك في مختلف العقود؛
- ❖ يسهر في أمن المديرية كما أنه يشرف على حسن سير كل مصالح المديرية.

ثانياً: أمانة المدير (الأمانة العامة)

تكون تحت إشراف المديرية وهي تتكلف بالمهام التالية:

- ❖ المراسلات والبريد؛
- ❖ تنظيم الملفات والوثائق وإستقبال الزبائن؛
- ❖ تسجيل المكالمات الهاتفية وضبط المواعيد للمدير؛
- ❖ طباعة الرسائل والوثائق السرية وهي مكلفة بمختلف أعمال الرقمية وكتابة البرقيات.

ثالثاً: المكلف بالاتصالات: تتمثل مهامه في:

- ❖ تصميم وتنظيم المعلومات الموجهة للعامة والزبائن خاصة باستعمال المعلقات الجرائد، المنشورات، الصحافة، الإذاعة المحلية الإصدار... وذلك بالاعتماد على الأهداف العامة للمؤسسة؛
- ❖ المشاركة مع المديرية العامة للتوزيع العامة للتوزيع في الأنشطة التجارية.

رابعاً: المكلف بالشؤون القانونية

- ❖ التكفل بالشؤون القانونية لهياكل المديرية؛
- ❖ دراسة وفرض القضايا والمشاكل ذات الطابع القانوني؛
- ❖ تمثيل مديرية الكهرباء والغاز ببعثه المديرية أمام الهيئات القانونية وأخذ الإجراءات الودية لصالح المجموعة؛
- ❖ متابعة قرارات المحكمة؛
- ❖ تقييم ونشر المعلومات القانونية في نطاق الحاجة؛

❖ المشاركة في تحرير دفاتر الشروط والعقود وفي كل تشكيل لجنة السوق، التكفل بالشؤون القانونية لهياكل المديرية.

خامسا: المكلف بالأمن

❖ القيام بالزيارات مع برمجة عمليات النوعية؛

❖ تحضير إجتماعات لمصالح المديرية؛

❖ القيام بتحضير حوادث محاكية للحوادث الحقيقية وهذا بالتعاون على مصالح التقنية؛

❖ تطبيق كل التوجيهات والتعليمات المتوقعة بالصحة والسلامة.

سادسا: المكلف بالأمن الداخلي: تتمثل مهامه في ما يلي:

❖ المتابعة المستمرة لكل أشكال الأمن الداخلي للمديرية الجهوية، والمصالح التقنية للكهرباء والغاز

والمصالح التجارية (الوكالات)؛

❖ الإعلام الدوري لمساعدة المدير الجهوي؛

❖ إنجاز التقارير في الوقت اللازم إذا تعلق الأمر بحدوث طارئ؛

❖ إجراء دوريات عبر كل الوحدات التابعة لها إقليميا ودراسة ميدانية لأجهزة الأمن ووضعيتها؛

❖ إعداد مخطط الأمن الداخلي للمديرية الجهوية بالتعاون مع مهندس الأمن والسلطات المحلية.

سابعا: الأقسام والمصالح

1. قسم تقنيات الكهرباء: وينقسم إلى:

❖ مصلحة مراقبة تقنيات استغلال الشبكات: وينقسم إلى شعبتين:

- شعبة استغلال الشبكات: ومهامها هي:

• تحضير برامج لصيانة المشاريع؛

• تصميم المخططات البيانية للمراكز ذات الأهمية؛

• مراقبة إنجاز برامج الصيانة؛

• تأمين التنسيق بخصوص الاستغلالين مراكز النقل والمديرية التقنية للمديرية العامة.

- شعبة المشاريع: ومن مهامها هي:

• متابعة وتحليل إحصائيات المشاريع؛

• تعيين تصميم كل البطاقات للشبكات الجوية للمركز والشبكات تحت الأرضية على حسب حجم المدن

والمعايير المعمول بها؛

• ضمان تسيير المحولات.

❖ **مصلحة تطوير شبكات الكهرباء:** وتتضمن نشاطاتها الوظيفية ما يلي:

- تصميم المخطط البياني العام للمديرية الجهوية للتوزيع المتعلق بالدراسات المتخصصة (للخسائر و التعويضات)؛
- تكوين بنك معلومات خاص بحاجات الدراسات (متابعة النفقات نسب تطوير المشاريع، وتصليح جميع الأعطاب في هذه المشاريع)؛
- الإنجاز السنوي لمخطط التجهيز على المدى المتوسط والقصير بناءً على القرارات المتخذة من طرف مختلف اللجان وضمان تنفيذ هذه القرارات.

❖ **مصلحة أشغال الضغط المنخفض:** وتقوم بتنفيذ مشاريع ربط وتمويل الزبائن الجدد والتكفل بأعمال صيانة المشاريع وتصلح جميع الأعطاب فيه.

❖ **مصلحة صيانة الكهرباء:** وتتكفل هذه المصلحة بنشاطات البحث عن الأعطاب الكوابل وإجراء الاختبارات عليها، إضافة إلى ذلك مهام ضمان تسيير وصيانة أجهزة العدادات وأجهزة القياس وحماية كل التجهيزات الإلكترونية.

2. **قسم تقنيات الغاز:** وينقسم الى عدة مصالح.

❖ **مصلحة إستغلال الشبكات:** ومن أهم نشاطات هذه المصلحة:

- تنفيذ برامج الصيانة للمشاريع الخاصة بالغاز؛
 - تولي وظيفة متابعة وتحليل الإجراءات الدورية؛
 - إعداد مخطط الطوارئ ومتابعة وتحليل إحصائيات الحوادث.
- ❖ **مصلحة تسيير المشاريع:** وتتكفل بمتابعة وتحليل الإحصائيات للمشاريع (شبكات الربط، حفر الغاز، والمراكز وكذا تنفيذ المخططات لحماية قنوات الغازية).

❖ **مصلحة تطوير الشبكات:** تختص بإعداد المخطط البياني العام للمديرية الجهوية لتوزيع الغاز وتأمين حاجياتها بخصوص دراسات تدعيم وتأمين قنوات الغاز.

❖ **مصلحة صيانة الغاز:** وتتركز وظيفتها في نقطتين أساسيتين:

- حماية قنوات الغاز تطلع بإعداد دراسات الصيانة، وكذا البحث عن مناطق تسربات الغاز وتلحيم القنوات.

3. **قسم دراسة وتنفيذ أشغال الكهرباء والغاز:** ويختص هذا القسم أساسا بوظائف:

❖ متابعة الطلبات المقدمة للمديرية الجهوية المتعلقة بالتزويد بالكهرباء والغاز؛

❖ تجميع الملفات التقنية للمشاريع الملزم إنجازها؛

❖ تنظيم فتح الورشات مع مقاولات الإنجاز؛

❖ مراقبة وتفتيش المشاريع مبدئيا وكذا عمليات التدقيق والمصادقة عليها؛

❖ التكفل بحل المشاكل التي تقع بالورشة؛

❖ تحرير تقارير التقدم في الأشغال اليومية والأسبوعية.

4. قسم الموارد البشرية: ويعني هذا القسم بشؤون الموظفين حيث أن أهم وظيفة هي تنمية الموارد البشرية من حيث:

- ❖ تحفيز وتوجيه ومراقبة مخططات الموارد البشرية بالمؤسسة (التوظيف، التكوين، الترقية)؛
- ❖ ضمان التنسيق ومراقبة نشاط الإدارات والأقسام فيما يخص تسيير الموظفين (التوظيف والاستقبال والتكوين والتحويل).

ويتكون هذا القسم من:

- مصلحة الإدارة العامة: وتطلع بمهام:
- ضمان التسيير الإداري للموظفين؛
- إعداد الميزانية وعقود التسيير الخاصة بالموظفين؛
- ضمان متابعة ومراقبة ظروف تسيير الموارد البشرية؛
- السهر على إعداد الإحصائيات المتعلقة بالموظفين.
- مصلحة التكوين: وتسهر على إنجاز النشاطات التالية:
- تعيين الإحصائيات الدورية للموظفين المكونين؛
- تزويد المسيرين بالتحاليل والمعلومات الضرورية من أجل تحديد الاحتياجات التكوينية؛
- تصميم وإعداد المخططات التدريبية؛
- تنفيذ مخططات التكوين ومتابعتها كمًا ونوعًا.

5. قسم الشؤون العامة: وينقسم هذا القسم إلى المصالح التالية:

❖ **مصلحة الوسائل:** ومن مهامها:

- تنظيم وتسيير أرشيف المؤسسة؛
- استقبال وتسجيل وتوزيع بريد المؤسسة؛
- ضمان التكفل بأصحاب المهمات والمدعوين من طرف المديرية؛
- تعيين ملفات منشآت المؤسسة.

❖ **مصلحة المشتريات:** وتتكفل هذه المصلحة بضمان تسيير وسائل وعتاد ومنشآت المؤسسة ، والحضور مع باقي المديرية من أجل شراء عتاد المؤسسة.

❖ **مصلحة حضيرة السيارات:** وتهتم بإعداد الإحصائيات وتسيير الوقود كما تساهم في إعداد وإنجاز الخصائص النموذجية لسيارات المصلحة والشاحنات وآلات إنجاز المشاريع.

6. قسم العلاقات التجارية: ويقوم رئيس هذا القسم بالسهر على مراقبة المجالات التالية:

- ❖ احترام إجراءات تزويد الزبائن الجدد بداية من طلب التزويد حتى إتمام الخدمة؛
- ❖ إدارة عقود الإشتراك؛
- ❖ إدارة شؤون الزبائن (الأشخاص الطبيعيين والمؤسسات) فيما يخص الحسابات والتغطية؛

❖ إدارة حسابات الزبائن؛

❖ الوقوف على احترام إجراءات تسيير الزبائن فيما يخص قطع خدمات الكهرباء والغاز وإعادة الخدمة. يندرج تحت هذا القسم ما يلي:

- **المصلحة التقنية والاقتصادية:** وتتكفل بـ:

- مهام النشاط التجاري وتنمية المبيعات؛
 - إجراء تخفيضات بخصوص الزبائن؛
 - المساهمة في رسم سياسة تجارية للمجتمع؛
 - إجراء كافة الحسابات وأعمال الجرد؛
 - متابعة تنفيذ الحوصلة الطاقوية وتحليل النتائج واقتراح أنشطة للتعديل؛
 - متابعة وتحليل تكاليف وسائل البيع وإنجاز حوصلة تجارية.
- **مصلحة التنسيق والتسويق:** من مهامها تقديم النصائح للزبائن بخصوص:
- معلومات عن الغاز والكهرباء؛
 - خيارات التجهيز وخيارات الأسعار؛
 - طريقة التزويد بالأنابيب أو الأسلاك.

أما النصائح والمساعدات فيما يخص التسويق فهي تتعلق بـ:

- مستخلص الحسابات والفواتير؛
- عقود الاشتراك.

7. قسم تشغيل نظام المعلومات: ويتكفل هذا القسم بمهام:

- ❖ ضمان تسيير مركز المعالجة الآنية للمعلومات؛
- ❖ تسيير جملة عتاد الإعلام الآلي بالمؤسسة وفروعها؛
- ❖ صيانة ومراقبة المواد المستهلكة وكذا السهر على صيانة الأنظمة؛
- ❖ تطوير التطبيقات ذات الأهمية القصوى.

8. قسم إدارة الأسواق: هذا القسم مسؤول عن:

- ❖ متابعة تنفيذ الاعتمادات؛
- ❖ وضع دليل إحصائي عن الإنجازات؛
- ❖ متابعة تنفيذ البرامج الاستثمارية؛
- ❖ إعداد وإطلاق المناقصات؛
- ❖ جمع البيانات اللازمة لتنفيذ دراسات العمل.

9. قسط تخطيط الكهرباء والغاز: وينقسم هذا القسم الى مصلحتين لكل منهما مهام وصلاحيات نذكرها

فيما يلي:

❖ **مصلحة تخطيط شبكة الكهرباء:** تتمثل في:

- وضع خطة مدير فرع توزيع؛
- دراسة أنماط إعادة هيكلة وتخطيط الشبكات تكفل الضغط المتوسط؛
- جمع الدراسات الخاصة بضمان أغراض إدارة التوزيع؛
- التحقق من صحة برنامج الاستثمار؛
- التحقق من صحة وسائل الاتصال.

❖ **مصلحة تخطيط شبكة الغاز:** وتتمثل في:

- دراسة أنماط إعادة هيكلة وتطوير شبكات مختلف التجمعات؛
- ضمان امتثال الخطة مع التضاريس؛
- التحكم في بنية العمل التي أجريت من خلال الدراسات؛
- المشاركة في ملف تحديث أعمال الغاز.

❖ **قسم المالية والمحاسبة:** يتكون من:

- **مصلحة المالية:** وتقوم ب:
 - ضمان ومتابعة حسابات الخزينة ومراقبة الشروط والمعاملات البنكية للمؤسسة؛
 - تحديث توقعات الخزينة على المدى القصير؛
 - تراقب الصناديق المالية الواردة من فروع المديرية الجهوية.
- **مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير:** حيث تتكفل ب:
 - إعداد الميزانية التقديرية للمؤسسة؛
 - إنجاز جدول التحكم وحوصلة نشاطات مركز التوزيع؛
 - إعداد لوحة القيادة.
- **مصلحة المحاسبة:** ومن مهامها:
 - ضمان تحقيق ومراقبة العمل المحاسبي للعمليات؛
 - تقييم العمليات الخاصة بما يعرف ب les caisses comptes التي توضح حركة الأموال؛
 - تقييد فواتير الأشغال؛
 - تقييد العمليات الخاصة لتسديد الموردين؛
 - تقييد العمليات الخاصة بالتنازل بين الوحدات؛
 - تصحيح الأخطاء المقيدة في مختلف اليوميات؛
 - إعداد جدول حسابات النتائج؛
 - إعداد الميزانية الختامية.

الشكل رقم (07): الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع -ميلة-



المصدر: الوثائق الداخلية للمؤسسة.

المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز-ميلة-

سوف نقوم من خلال هذا المبحث بتقييم الأداء المالي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021) وهذا وفقا للمؤشرات التي تم التطرق لها في الجانب النظري.

المطلب الأول: عرض وتقديم القوائم المالية الخاصة بمديرية توزيع الكهرباء والغاز-ميلة-

تعد القوائم المالية من الأدوات الرئيسية التي تعكس الوضع المالي للمؤسسة وأدائها حيث تشتمل على مجموعة من البيانات والمعلومات المالية الهامة التي تستخدمها الإدارة لتقييم أداء المؤسسة خلال فترة زمنية محددة، وفيما يلي سوف نعرض القوائم المالية الخاصة بمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021) والمتمثلة في الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج.

أولاً: تقديم الميزانية المالية لسنوات (2019، 2020، 2021)

توضح الميزانية المالية المركز المالي للمؤسسة، وتشتمل على جانبين جانب الأصول وجانب الخصوم وفيما يلي سوف نعرض الميزانية المالية المفصلة والمختصرة لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021).

1. جانب الأصول:

ويمكن عرض أهم التطورات الحاصلة على أصول مديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(02): الميزانية المالية المفصلة لجانب الأصول لسنوات (2019، 2020، 2021)

الوحدة: دج

الأصول	2019	2020	2021
الأصول غير جارية			
فارق إعادة التقييم	-	-	-
<u>التثبيات المعنوية</u>			
مصاريف التنمية القابلة للتثبيات	-	-	-
برمجيات المعلومات وما شابهها	-	-	-
<u>التثبيات العينية</u>			
أراضي	71618618.02	71618618.02	71618618.02
عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي	1128414.49	1262138.48	1217563.82
البناءات	55778795.38	61173522.62	59375280.21

4091768541.88	3826390028.18	4035515062.63	المنشآت التقنية، المعدات والأدوات الصناعية
426035160.29	413028668.50	438278027.93	التثبيتات العينية الأخرى
1083790875.49	1071458280.81	1633913521.41	التثبيتات الجاري إنجازها
			التثبيتات المالية
-	-	-	سندات المساهمة والحقوق المرتبطة
-	-	-	حسابات دائنة أخرى مثبتة
-	-	-	القروض وأصول مالية أخرى غير جارية
-	-	-	حسابات الارتباط
5733806039.68	5444931256.60	6236232439.84	مجموع الأصول غير جارية
			الأصول الجارية
8741827.62	9219654.91	19500000	المخزونات الملحقة
			حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
3409251677.04	2182350220.17	3305108362.24	الزبائن
-	-	-	الحقوق على الشركات المجمع والشركاء
-	191425.70	9906233.96	المدينون الآخرون
20098588.76	21543935.85	28102820.92	الضرائب
-	-	-	أصول جارية أخرى
			الموجودات وماشابهها
-	-	-	الاستثمارات والأصول المالية الأخرى الجارية
190459058.30	114553373.60	116256604.12	الخزينة
3628551151.71	2327858610.22	3459569021.23	مجموع الأصول الجارية
9362357191.39	7772789866.82	9695801461.07	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02): الذي يمثل الميزانية المالية المفصلة لجانب الأصول لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021) بأن أصول المؤسسة في حالة تذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث قدرت سنة 2019 بـ 9695801461.07 وهي أعلى قيمة لها خلال السنوات الثلاث.

في حين نلاحظ خلال سنة 2020 انخفضت مقارنة بسنة 2019 وقدرت قيمة الانخفاض بـ 1923011594.25 أي انخفضت بنسبة 19.83% ويعود سبب هذا الانخفاض إلى التراجع في قيمة الأصول غير جارية والأصول الجارية أين كانت أقل من التي حققتها سنة 2019، ويرجع سبب انخفاض الأصول غير جارية لسنة 2020 إلى انخفاض قيمة استثمارات (تثبيتات) المؤسسة مقارنة بسنة 2019، أما بالنسبة للأصول الجارية لسنة 2020 فيعود سبب التراجع في قيمتها إلى انخفاض عدد الزبائن وكذلك انخفاض المخزونات، وتسديدات المدينون الآخرون و كذلك انخفاض الضرائب مما أدى إلى انخفاض رصيد الخزينة لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019.

أما بالنسبة لسنة 2021 فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2020 حيث قدرت قيمة الارتفاع بـ 1589567324.57 أي ارتفعت بنسبة 20.45% وهذا راجع إلى الارتفاع في قيمة الأصول غير جارية والأصول الجارية أكبر من التي سجلت سنة 2020، حيث يرجع سبب ارتفاع الأصول غير جارية لسنة 2021 إلى ارتفاع استثمارات (تثبيتات) المؤسسة مقارنة بالتي سجلت سنة 2020 في حين يعود سبب ارتفاع الأصول الجارية لسنة 2021 إلى زيادة عدد الزبائن أي انخفاض المخزونات وكذلك انعدام تسديدات المدينون الآخرون، وانعدام الضرائب وبالتالي ارتفاع رصيد الخزينة مقارنة بسنة 2020.

وسنقوم من خلال الجدول التالي بإعداد الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول وذلك بالاعتماد على الميزانية المالية المفصلة لجانب الأصول لسنوات (2019، 2020، 2021).

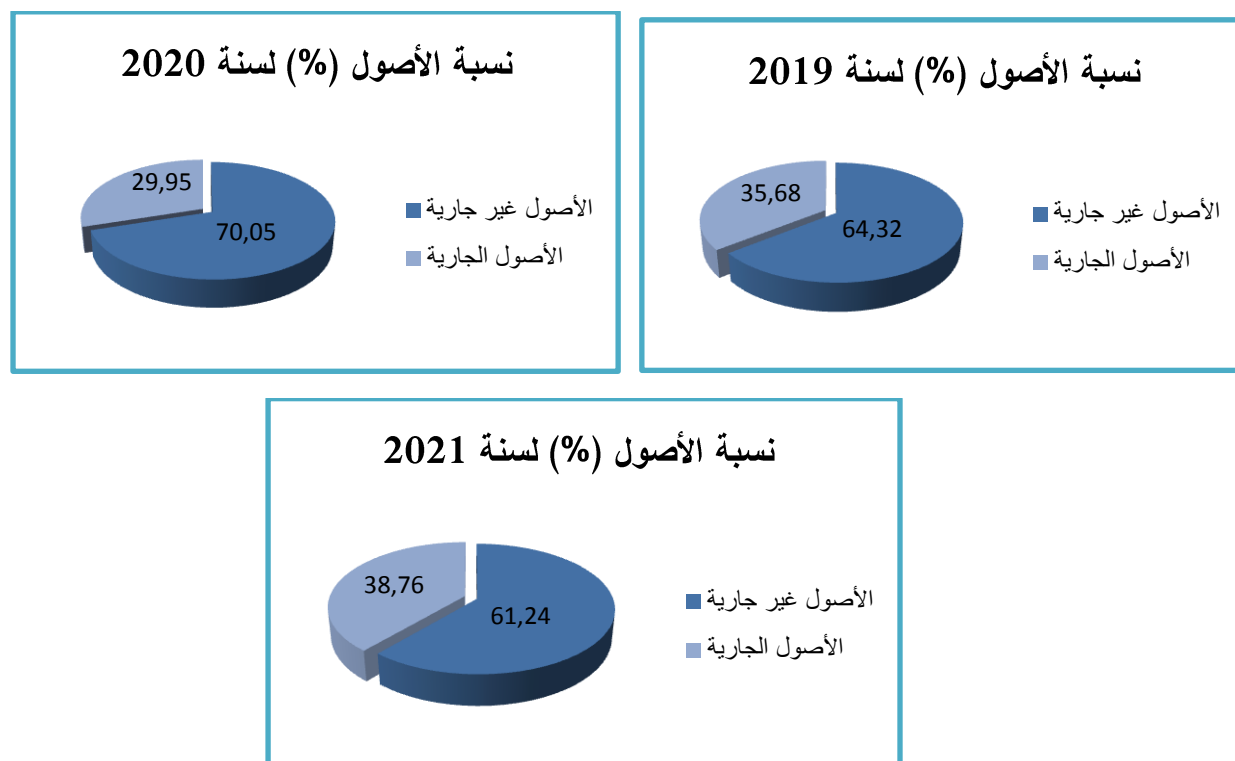
الجدول رقم (03): الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول لسنوات (2019، 2020، 2021)

الوحدة: دج

الأصول	2019		2020		2021	
	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	%
الأصول غير جارية	6236232439.84	64.32	5444931256.60	70.05	5733806039.68	61.24
الأصول الجارية	3459569021.23	35.68	2327858610.22	29.95	3628551151.71	38.76
قيم الاستغلال	19500000	0.20	9219654.91	0.12	8741827.62	0.09
القيم القابلة للتحقيق	3343117417.12	34.48	2204085581.72	28.36	3429350265.8	36.63
القيم الجاهزة	116256604.12	1.20	114553373.60	1.47	190459058.30	2.03
مجموع الأصول	9695801461.07	100	7772789866.82	100	9362357191.39	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (02)

ومن خلال الشكل التالي سوف نقوم بالتمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021).
الشكل رقم (08): التمثيل البياني للميزانية المختصرة لجانب الأصول لسنوات (2019، 2020، 2021)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (03)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (08): الذي يمثل التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021) بأن الأصول غير جارية تمثل النسبة الأكبر من إجمالي الأصول خلال السنوات الثلاث حيث بلغت 64.32%، 70.05%، 61.24% خلال السنوات 2019، 2020، 2021 على التوالي في حين نلاحظ بأن نسبة الأصول الجارية كانت منخفضة مقارنة بنسبة الأصول غير جارية حيث بلغت نسبتها 35.68%، 29.95%، 38.76% خلال السنوات 2019، 2020، 2021 على التوالي.

2. جانب الخصوم:

ويمكن عرض أهم التطورات الحاصلة على خصوم مديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(04): الميزانية المالية المفصلة لجانب الخصوم لسنوات(2019، 2020، 2021)

الوحدة: دج

2021	2020	2019	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
-	-	-	رأس المال الغير مطلوب
-	-	-	العلاوات والاحتياطات (احتياطات موحدة)
153981347.01	153981347.01	153981347.01	فارق إعادة التقييم
-	-	(540593275.78)	النتيجة الصافية
7617692.53	-	-	رؤوس الأموال خاصة أخرى وترحيل من جديد
4524853356.15	3288045869.87	5037648363.12	حساب الارتباط
4686452395.69	3442027216.88	4651036434.35	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
			الخصوم غير جارية
116151622.33	113516124.69	122528474.53	القروض والديون المالية
-	-	-	ديون أخرى غير جارية
1870348312.08	1892960975.01	1986844220.95	مؤونات ومنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا
1986499934.41	2006477099.69	2109372695.48	مجموع الخصوم غير جارية
			الخصوم الجارية
287887820.80	325229971.13	530482382.30	الموردون والحسابات الملحقه
57187983.13	42285759.80	143770099.23	الضرائب
-	-	-	ديون على الشركات المجمع والشركاء
2344329057.37	1956769819.32	2261139849.73	ديون أخرى
00	00	00	خزينة الخصوم
2689404861.29	2324285550.25	2935392331.25	مجموع الخصوم الجارية
9362357191.39	7772789866.82	9695801461.07	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم(04): الذي يمثل الميزانية المالية المفصلة لجانب الخصوم لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021) بأن خصوم المؤسسة في حالة تذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت قيمتها سنة 2019 ب9695801461.07 وهي أعلى قيمة لها خلال الثلاث سنوات.

عرفت سنة 2020 انخفاضا ملحوظا مقارنة بسنة 2019 حيث قدرت قيمة الانخفاض ب1923011594.25 أي انخفضت بنسبة 19.83% وهذا الانخفاض راجع إلى الأموال الخاصة وكذلك الديون طويلة الأجل والديون قصيرة الأجل أقل من التي سجلت سنة 2019 ويمكن تفسير سبب ذلك بالنسبة للأموال الخاصة هو تحقيق نتيجة صافية معدومة مع انخفاض في حساب الارتباط، أما بالنسبة للديون طويلة الأجل يعود ذلك التراجع إلى زيادة قروض وديون المؤسسة مقارنة بسنة 2019 مع انخفاض في قيمة المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا، وبالنظر إلى الديون قصيرة الأجل فنجد سبب تراجع قيمتها إلى انخفاض في قيمة الضرائب وديون المؤسسة اتجاه مورديها مع تحقيق خزينة معدومة.

في حين نلاحظ في سنة 2021 شهدت خصوم المؤسسة ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2020 حيث بلغت قيمة هذا الارتفاع ب1589567324.77 أي ارتفعت بنسبة 20.45% ويعود هذا الارتفاع إلى الأموال الخاصة وكذلك الديون طويلة الأجل والديون قصيرة الأجل أكبر من التي سجلت سنة 2020 حيث يرجع ارتفاع الأموال الخاصة إلى قيام المؤسسة بعملية الترحيل من جديد وكذلك ارتفاع حساب الارتباط، أما بالنسبة للديون طويلة الأجل فيعود سبب ارتفاعها إلى زيادة الديون والقروض أي زيادة لجوء المؤسسة إلى الاقتراض، وبالنسبة للديون قصيرة الأجل فيرجع سبب ارتفاعها إلى زيادة التزامات المؤسسة اتجاه مصلحة الضرائب مع الزيادة في بعض الديون.

وسنقوم من خلال الجدول التالي بإعداد الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم وذلك بالاعتماد على الميزانية المالية المفصلة لجانب الخصوم لسنوات (2019، 2020، 2021).

الجدول رقم (05): الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم لسنوات

الوحدة: دج

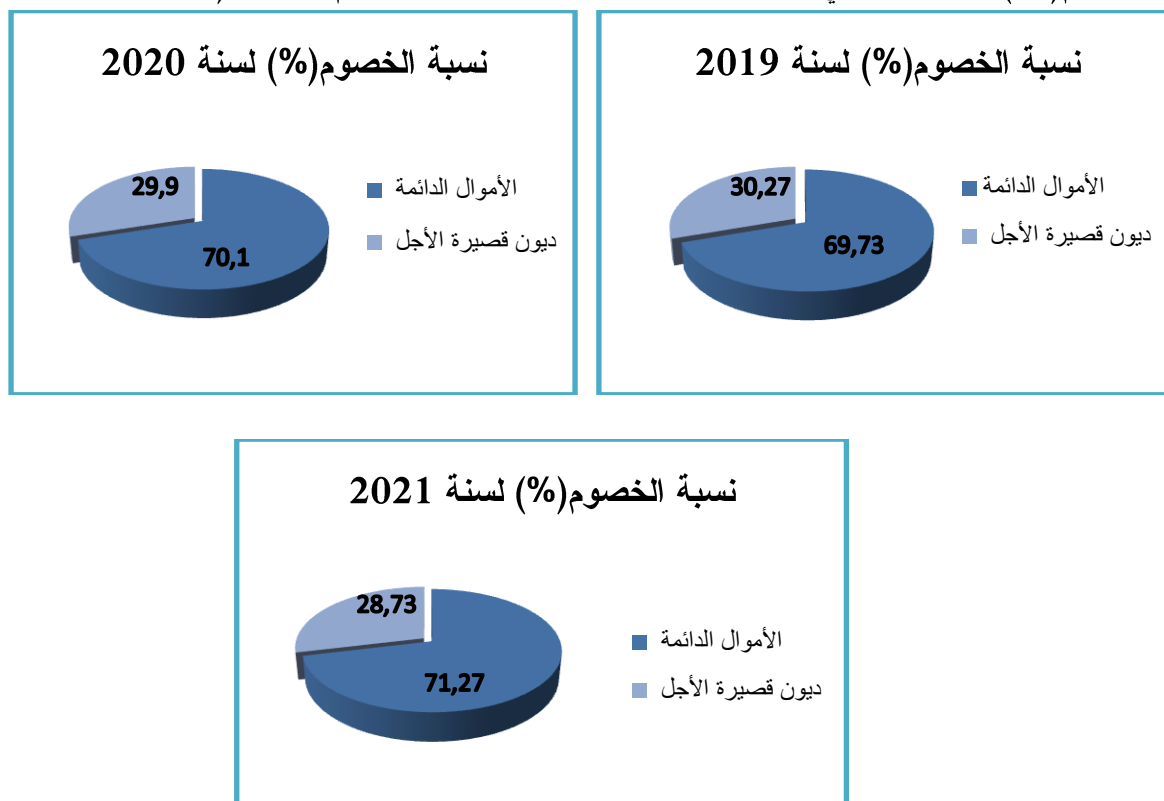
(2019، 2020، 2021)

الخصوم	2019		2020		2021	
	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	%
الأموال الدائمة	6760409129.83	69.73	5448504316.57	70.10	6672952330.1	71.27
الأموال الخاصة	4651036434.35	47.98	3442027216.88	44.28	4686452395.69	50.06
الديون طويلة الأجل	2109372695.48	21.76	2006477099.69	25.81	1986499934.41	21.22
الديون قصيرة الأجل	2935392331.25	30.27	2324285550.25	29.90	2689404861.29	28.73
مجموع الخصوم	9695801461.07	100	7772789866.82	100	9362357191.39	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(04)

ومن خلال الشكل التالي سوف نقوم بالتمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021).

الشكل رقم(09): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم لسنوات (2019، 2020، 2021)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(05)

نلاحظ من خلال الشكل رقم(09): الذي يمثل التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021) بأن الأموال الدائمة تمثل النسبة الأكبر من إجمالي الخصوم خلال السنوات الثلاث حيث بلغت 69.73%، 70.10%، 71.27% خلال السنوات 2019، 2020، 2021 على التوالي، في حين نلاحظ بأن نسبة ديون قصيرة الأجل كانت منخفضة مقارنة بنسبة الأموال الدائمة حيث بلغت نسبتها 30.27%، 29.90%، 28.73% خلال السنوات 2019، 2020، 2021 على التوالي.

ثانيا: تقديم جدول حسابات النتائج لسنوات (2019، 2020، 2021)

ويمكن عرض أهم التطورات الحاصلة على إيرادات و أعباء مديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019-2020-2021) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(06): جدول حسابات النتائج لسنوات (2019، 2020، 2021)

الوحدة:دج

2021	2020	2019	البيان
3270008968.04	2975922749.04	3370469276.11	المبيعات والمنتجات الملحقة
-	-	-	إعانات الاستغلال
-	-	31966.30	تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة وقيد تصنيع
1388996356.79	1144831583.87	923584488.97	1- إنتاج السنة المالية
(64075959.89)	(22611131.81)	(57626575.22)	مشتريات مستهلكة
(128048089.72)	(153581432.96)	(120586731.18)	الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى
(722032646.13)	(726287888.06)	(800798262.62)	2- استهلاك السنة المالية
666963710.66	418543695.81	122786226.36	3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
(303673166.86)	(221981178.26)	(484856797.20)	أعباء المستخدمين
(56647588.15)	(51563437.49)	(60214491.50)	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
306642955.66	144999080.07	(422285062.35)	4- إجمالي فائض الاستغلال
103282512.69	88613280.76	107963223.62	المنتجات العملية الأخرى
(8259749.48)	(24951325.50)	(17451216.68)	الأعباء العملية الأخرى
(449557882.22)	(383676770.62)	(393224248.57)	المخصصات الإهلاكات و المؤونات وخسائر القيمة
15535705.26	2814657.47	190063350.59	استرجاعات على خسائر القيمة والمؤونات
(37730032.04)	(176142129.35)	(540593275.78)	5- النتيجة العملية
-	-	-	المنتجات المالية
-	-	-	الأعباء المالية
-	-	-	6- النتيجة المالية
(37730032.04)	(176142129.35)	(540593275.78)	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
-	-	-	الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية
-	-	-	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية
3388827185.99	3067405167.27	3665783105.42	مجموع منتوجات الأنشطة العادية
(3426557218.03)	(3243547296.62)	(4206376381.20)	مجموع أعباء الأنشطة العادية
(37730032.04)	(176142129.35)	(540593275.78)	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	263631.13	-	9- النتيجة الغير العادية
(37730032.04)	(175878498.23)	(540593275.78)	10- صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم(06): الذي يمثل جدول حسابات النتائج لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021) بأن:

❖ **إنتاج السنة المالية:** في حالة ارتفاع مستمر خلال السنوات الثلاث (2019، 2020، 2021) على التوالي حيث قدرت قيمتها سنة 2019 ب923584488.97، لترتفع سنة 2020 بقيمة 221247094.9 والتي تمثل نسبة %23.96 مقارنة بسنة 2019، في حين قدرت قيمة الارتفاع سنة 2021 ب244164772.92 والتي تمثل نسبة %21.33 مقارنة بسنة 2020.

❖ **استهلاك السنة المالية:** نلاحظ بأن استهلاك السنة المالية كانت قيمته سالبة خلال السنوات (2019، 2020، 2021) على التوالي.

❖ **القيمة المضافة للاستغلال:** هي الأخرى في حالة ارتفاع مستمر خلال السنوات الثلاث (2019، 2020، 2021) على التوالي حيث قدرت قيمتها سنة 2019 ب122786226.36، لترتفع سنة 2020 بقيمة 295757469.45 والتي تمثل نسبة %240.87 مقارنة بسنة 2019، في حين قدرت قيمة الارتفاع سنة 2021 ب248420014.85 والتي تمثل نسبة %59.35 مقارنة بسنة 2020.

❖ **إجمالي فائض الاستغلال:** حققت قيمة سالبة له سنة 2019، أما في سنة 2020 وسنة 2021 فقد حققت قيمة موجبة له.

❖ **النتيجة العملياتية:** نلاحظ بأن استهلاك السنة المالية كانت قيمتها سالبة خلال السنوات (2019، 2020، 2021) على التوالي.

❖ **النتيجة الغير العادية:** نلاحظ أن النتيجة العادية سجلت إلا في سنة 2020 أين قدرت قيمتها ب263631.13.

❖ **صافي نتيجة السنة المالية:** حققت المؤسسة صافي نتيجة السنة المالية سالبة أي أنها حققت خسارة خلال سنوات (2019، 2020، 2021) على التوالي، ويعود هذا إلى إيراداتها أقل من أعباءها.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

من أهم مؤشرات التوازن المالي المستخدمة في تقييم الأداء المالي نجد رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة الصافية.

أولاً: رأس المال العامل FRng:

لمؤشر رأس المال العامل أنواع مختلفة نوضح كيفية حسابها من خلال ما يلي:

1. **رأس المال العامل الصافي:** ويحسب رأس المال العامل الصافي وفق لطريقتين من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية كما هو مبين في الجدول التالي.

الجدول رقم (07): حساب رأس المال العامل الصافي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021) الوحدة: دج

البيان	السنوات	2019	2020	2021
رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية				
الأموال الدائمة		6760409129.83	5448504316.57	6672952330.1
الأصول الثابتة		6236232439.84	5444931256.60	5733806039.68
رأس المال العامل الصافي		524176689.99	3573059.97	939146290.42
رأس المال العامل الصافي من أسفل الميزانية				
الأصول المتداولة		3459569021.23	2327858610.22	3628551151.71
الديون قصيرة الأجل		2935392331.25	2324285550.25	2689404861.29
رأس المال العامل الصافي		524176689.99	3573059.97	939146290.42

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (07): الذي يمثل حساب رأس المال العامل الصافي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021) أن المؤسسة حققت رأس المال العامل الصافي موجب خلال السنوات الثلاث (2019، 2020، 2021) على التوالي، وهو ما يدل على الوضع المالي المريح للمؤسسة، وما يؤكد لنا أيضا على قدرتها على تغطية أصولها الثابتة من خلال أموالها الدائمة أي أنها حققت هامش أمان توجهه لتمويل دورة الاستغلال، أي ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها، وكانت القيمة المثلى لرأس المال العامل الصافي تلك التي سجلت سنة 2021 وهي الوضعية المالية الملائمة بالنسبة للمؤسسة.

2. رأس المال العامل الخاص: ويحسب رأس المال العامل الخاص كما هو مبين في الجدول التالي:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الغير جارية

الجدول رقم (08): حساب رأس المال العامل الخاص لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021) الوحدة: دج

البيان	السنوات	2019	2020	2021
الأموال الخاصة		4651036434.35	3442027216.88	4686452395.69
الأصول الغير جارية		623623439.84	5444931256.60	5733806039.68
رأس المال العامل الخاص		-1585196005.49	-2002904039.72	-1047353643.99

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08): الذي يمثل حساب رأس المال العامل الخاص لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021) أن المؤسسة سجلت رأس المال العامل الخاص سالب خلال السنوات الثلاث (2019، 2020، 2021) وهو مؤشر سلبي يدل على أن المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الغير جارية عن طريق أموالها الخاصة، مما يعني أن المؤسسة لا تتمتع بالاستقلالية المالية و اعتمادها على الديون من أجل تمويل جزء من أصولها الجارية.

3. رأس المال العامل الإجمالي: يتمثل رأس المال العامل الإجمالي في مجموع الأصول المتداولة كما هو مبين في الجدول التالي:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

الجدول رقم (09): حساب رأس المال العامل الإجمالي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021) الوحدة: دج

البيان	السنوات	2019	2020	2021
مجموع الأصول المتداولة		3459569021.23	2327858610.22	3628551151.71
رأس المال العامل الإجمالي		3459569021.23	2327858610.22	3628551151.71

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (09): الذي يمثل حساب رأس المال العامل الإجمالي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز لسنوات (2019، 2020، 2021) أن المؤسسة حققت رأس المال العامل الإجمالي موجب خلال السنوات الثلاث (2019، 2020، 2021) على التوالي وهذا ما يدل على أن المؤسسة لديها سيولة كافية تمكنها من مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

4. رأس المال العامل الأجنبي: يتمثل رأس المال العامل الأجنبي في مجموع الديون ديون طويلة الأجل وديون قصيرة الأجل كما هو مبين في الجدول التالي:

رأس المال العامل الأجنبي = ديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (10): حساب رأس المال العامل الأجنبي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021) الوحدة: دج

البيان	السنوات	2019	2020	2021
ديون طويلة الأجل		2109372695.48	2006477099.69	1986499934.41
ديون قصيرة الأجل		2935392331.25	2324285550.25	2689404861.29
رأس المال العامل الأجنبي		5044765026.73	4330762649.94	4675904795.7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10): الذي يمثل حساب رأس المال العامل الأجنبي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021) بأن قيمة رأس المال العامل الأجنبي موجبة خلال السنوات الثلاث (2019، 2020، 2021) على التوالي، وهو ما يفسر اعتماد المؤسسة على ديون الغير لتمويل احتياجاتها على المدى القصير دون الاعتماد على أموالها الخاصة، حيث سجلت أكبر قيمة له سنة 2019 لتسجل انخفاضا سنة 2020 وسنة 2021 مما يدل على أن المؤسسة عملت على تخفيض الموارد المالية الأجنبية.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل (BFR)

يمثل ذلك الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقق من جهة والالتزامات قصيرة المدى باستثناء السلفات المصرفية كما هو مبين في الجدول التالي:

احتياجات رأس المال العامل (BFR) = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (ديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية)

الجدول رقم (11): حساب احتياجات رأس المال العامل لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021) الوحدة: دج

2021	2020	2019	السنوات البيان
3438092093.41	2213305236.62	3343312417.11	(الأصول المتداولة-القيم الجاهزة)
2689404861.29	2324285550.25	2935392331.25	(ديون قصيرة الأجل-سلفات مصرفية)
748687232.12	-110980313.63	407920085.86	احتياجات رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11): الذي يمثل حساب احتياجات رأس المال العامل لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021) أن المؤسسة سجلت قيمة موجبة له سنة 2019 وسنة 2021 وهذا ما يدل على أن المؤسسة لا تغطي كل احتياجاتها أي أنها بحاجة إلى سيولة تمكنها من تغطية هذا الاحتياج الذي ظهر نتيجة منح آجال طويلة للزبائن وقبول آجال قصيرة لتسديد الموردين، في حين سنة 2020 سجلت المؤسسة احتياج رأس المال العامل سالب وهذا ما يدل على أنها غطت احتياجاتها من خلال مواردها.

ثالثا: الخزينة الصافية TN

تحسب الخزينة الصافية وفقا لطريقتين كما هو مبين في الجدول التالي:

الطريقة الأولى: الخزينة الصافية = خزينة الأصول - خزينة الخصوم

الطريقة الثانية: الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

الجدول رقم (12): حساب الخزينة الصافية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات

الوحدة: دج

(2019، 2020، 2021)

البيان	السنوات	2019	2020	2021
الطريقة الأولى				
خزينة الأصول		116256604.12	114553373.60	190459058.30
خزينة الخصوم		00	00	00
الخزينة الصافية		116256604.12	114553373.60	190459058.30
الطريقة الثانية				
رأس المال العامل		524176689.99	3573059.97	939146290.42
احتياجات رأس المال العامل		407920085.86	-110980313.63	748687232.12
الخزينة الصافية		116256604.12	114553373.60	190459058.30

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12): الذي يمثل حساب الخزينة الصافية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021) أن المؤسسة حققت قيم موجبة للخزينة الصافية خلال السنوات الثلاث (2019، 2020، 2021) على التوالي وهو ما يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة أي أنها لم تعاني من أي عجز في الخزينة خلال هذه الفترة، وهذا يعود إلى رأس المال العامل كان أكبر من احتياجات رأس المال العامل خلال السنوات الثلاث إذ يمكن للمؤسسة معالجة بعض التزاماتها لأن هناك أموال مجمدة يفترض على المؤسسة استعمالها.

بعد حساب مختلف مؤشرات التوازن المالي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021) نستنتج بأن المؤسسة متوازنة ماليا وهذا بعد تحقيقها للشروط التالية:

❖ رأس المال العامل الصافي أكبر من الصفر؛

❖ رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل؛

❖ الخزينة الصافية أكبر من الصفر.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية، المردودية وأثر الرافعة المالية

بعد تقييم الأداء المالي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- بواسطة مؤشرات التوازن المالي سنقوم في هذه المطلب بتقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية، المردودية وأثر الرافعة المالية.

أولا النسب المالية:

1.نسب السيولة: تعبر نسب السيولة على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، ونبين من خلال ماييلي نسب السيولة وكيفية حسابها.

❖ **نسبة السيولة العامة:** تبين هذه النسبة تغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الأجل وتحسب كما هو مبين في الجدول التالي:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

الجدول رقم (13): حساب نسبة السيولة العامة لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات

(2021، 2020، 2019) الوحدة: دج

السنوات	البيان	2019	2020	2021
	الأصول المتداولة	3459569021.23	2327858610.22	3268551151.71
	الديون قصيرة الأجل	2935392331.25	2324285550.25	2689404861.29
	نسبة السيولة العامة	1.18	1.002	1.35

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13): الذي يمثل حساب نسبة السيولة العامة لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021) أن هذه النسبة موجبة أكبر من 1 خلال السنوات الثلاث (2019، 2020، 2021) على التوالي يعني أن الأصول المتداولة قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل، كما نلاحظ ارتفاع هذه النسبة سنة 2021 وهو أمر ايجابي يوضح أن قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في المدى القصير كبيرة.

❖ **نسبة السيولة السريعة:** تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع المخزون وتحسب كما هو مبين في الجدول التالي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

الجدول رقم (14): حساب نسبة السيولة السريعة لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات

(2021، 2020، 2019) الوحدة: دج

السنوات	البيان	2019	2020	2021
	(الأصول المتداولة - المخزون)	3440069021.23	2318638955.31	3619809324.09
	الديون قصيرة الأجل	2935392331.25	2324285550.25	2689404861.29
	نسبة السيولة السريعة	1.17	0.99	1.35

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14): الذي يمثل حساب نسبة السيولة السريعة لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021) أن هذه النسبة كانت موجبة خلال سنة 2019 وسنة 2021 أي أكبر من 1 وهو ما يفسر قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة

الأصول المتداولة دون اللجوء إلى بيع المخزون، في حين نلاحظ في سنة 2020 هذه النسبة أقل من 1 وهو ما يدل على أن المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع المخزون. ❖ **نسبة السيولة الجاهزة:** تبين هذه قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل بواسطة السيولة المتاحة لها وتحسب كما هو مبين في الجدول التالي:

نسبة السيولة الجاهزة = النقدية / الديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (15): حساب نسبة السيولة الجاهزة لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات

الوحدة: دج

(2021-2020-2019)

السنوات	البيان	2021	2020	2019
	النقدية	190459058.30	114553373.60	116256604.12
	الديون قصيرة الأجل	2689404861.29	2324285550.25	2935392331.25
	نسبة السيولة الجاهزة	0.07	0.05	0.04

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15): الذي يمثل حساب نسبة السيولة الجاهزة لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2021-2020-2019) أن نسبة السيولة الجاهزة كانت منخفضة خلال السنوات الثلاث (2021-2020-2019) مقارنة بالنسبة النمطية لها (0.3-0.5) وهو ما يفسر عدم قدرة المؤسسة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بواسطة القيم الجاهزة وهذا ما يدل على وضعيتها السيئة.

❖ **نسبة المخزون إلى رأس المال العامل:** تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تمويل عملياتها الجارية وتحسب كما هو مبين في الجدول التالي:

نسبة المخزون إلى رأس المال العامل = المخزون / الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (16): حساب نسبة المخزون إلى رأس المال العامل لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات

الوحدة: دج

(2021، 2020، 2019)

السنوات	البيان	2021	2020	2019
	المخزون	8741827.62	9219654.91	19500000
	الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل	939146290.42	3573059.97	524176689.98
	نسبة المخزون إلى رأس المال العامل	0.01	2.58	0.04

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16): الذي يمثل حساب نسبة المخزون إلى رأس المال العامل لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021) أن هذه النسبة كانت منخفضة سنة 2019 وسنة 2021 مقارنة بسنة 2020 مما يدل على أن المؤسسة غير قادرة على تمويل مخزونها دون اللجوء لديون قصيرة الأجل، أما في سنة 2020 فقد ارتفعت إلى 2.58 وهي نسبة ملائمة للمؤسسة لو حاولت الحفاظ عليها.

2. نسب النشاط: تقيس نسب النشاط كفاءة الإدارة في الاستخدام الأمثل للموارد من أجل تحقيق أكبر عائد ممكن ونبين من خلال ما يلي نسب النشاط وكيفية حسابها.

❖ **معدل دوران الأصول المتداولة:** تبين هذه النسبة تحقيق المبيعات من خلال استخدام الأصول المتداولة وتحسب كما هو مبين في الجدول التالي:

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات / إجمالي الأصول المتداولة

الجدول رقم (17): حساب معدل دوران الأصول المتداولة لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات

الوحدة: دج

(2019، 2020، 2021)

البيان	السنوات	2019	2020	2021
صافي المبيعات		3370469276.11	2975922749.04	3270008968.04
إجمالي الأصول المتداولة		3459569021.23	2327858610.22	3628551151.71
معدل دوران الأصول المتداولة		0.97	1.28	0.90

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17): الذي يمثل حساب معدل دوران الأصول المتداولة لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021) أن هذه النسبة شهدت تذبذب خلال السنوات الثلاث حيث بلغت سنة 2019 نسبة 0.97، لترتفع سنة 2020 أين بلغت 1.28 لتعود للانخفاض سنة 2021 أين قدرت ب 0.90 وهو ما يدل على عدم كفاءة الإدارة في الاستغلال الأمثل لأصولها المتداولة.

❖ **معدل دوران الأصول:** تبين هذه النسبة مدى فعالية المؤسسة في استخدام الأصول من أجل تحقيق المبيعات وتحسب هذه النسبة كما هو مبين في الجدول التالي:

معدل دوران الأصول = صافي المبيعات / إجمالي الأصول

الجدول رقم (18): حساب معدل دوران الأصول لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات

(2019، 2020، 2021) الوحدة: دج

السنوات	البيان	2019	2020	2021
	صافي المبيعات	3370469276.11	2975922749.04	3270008968.04
	إجمالي الأصول	9695801461.07	7772789866.82	9362357191.39
	معدل دوران الأصول	0.35	0.38	0.35

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (18): الذي يمثل حساب معدل دوران الأصول لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021) أن هذه النسبة في حالة تذبذب حيث عرفت ارتفاعا طفيفا سنة 2020 أين بلغت نسبة 0.38 لتعود للانخفاض سنة 2021 وهو ما يدل على عدم كفاءة وفعالية استخدام المؤسسة لأصولها.

❖ **معدل دوران الأصول الثابتة:** تبين هذه النسبة مدى كفاءة وفعالية المؤسسة في استخدام أصولها الثابتة وتحسب كما هو مبين في الجدول التالي:

معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات / إجمالي الأصول الثابتة

الجدول رقم (19): حساب معدل دوران الأصول الثابتة لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات

(2019-2020-2021) الوحدة: دج

السنوات	البيان	2019	2020	2021
	صافي المبيعات	3370469276.11	2975922749.04	3270008968.04
	إجمالي الأصول الثابتة	6236232439.84	5444931256.60	5733806039.68
	معدل دوران الأصول الثابتة	0.54	0.55	0.57

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (19): الذي يمثل حساب معدل دوران الأصول الثابتة لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021) أن هذه النسبة في ارتفاع مستمر خلال السنوات الثلاث على التوالي وهو مؤشر إيجابي يدل على أن المؤسسة استخدمت أصولها الثابتة بكفاءة وفعالية.

3. **نسب التمويل:** ونبين من خلال ما يلي نسب التمويل وكيفية حسابها.

❖ **نسبة التمويل الدائم:** تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة بواسطة الأموال الدائمة وتحسب هذه النسبة كما هو مبين في الجدول التالي:

نسبة التمويل الدائم = (الأموال الدائمة / الأصول الثابتة الصافية) × 100

الجدول رقم (20): حساب نسبة التمويل الدائم لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات

الوحدة: دج

(2021، 2020، 2019)

السنوات	البيان	2019	2020	2021
	الأموال الدائمة	6760409129.83	5448504316.57	6672952330.1
	الأصول الثابتة الصافية	6236232439.84	5444931256.60	5733806039.68
	نسبة التمويل الدائم	108.41%	100.06%	116.38%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (20): الذي يمثل حساب نسبة التمويل الدائم لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2021، 2020، 2019) أن هذه النسبة أكبر من 100 خلال السنوات الثلاث على التوالي أي أن رأس المال العامل موجب وهو ما يدل على أن المؤسسة قادرة على تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، بالإضافة إلى تحقيقها لهامش أمان وفي هذه الحالة تمارس المؤسسة نشاطها بارتياح.

❖ **نسبة التمويل الخاص:** تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الخاصة وتحسب هذه النسبة كما هو مبين في الجدول التالي:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = (\text{الأموال الخاصة} / \text{الأصول الثابتة}) \times 100$$

الجدول رقم (21): حساب نسبة التمويل الخاص لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات

الوحدة: دج

(2021، 2020، 2019)

السنوات	البيان	2019	2020	2021
	الأموال الخاصة	4651036434.35	3442027216.88	4686452395.69
	الأصول الثابتة	6236232439.84	5444931256.60	5733806039.68
	نسبة التمويل الخاص	74.58%	63.22%	81.73%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (21): الذي يمثل حساب نسبة التمويل الخاص لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2021، 2020، 2019) أن هذه النسبة كانت أقل من 100 خلال السنوات الثلاث على التوالي، أي أن المؤسسة لم تستطيع تغطية أصولها الثابتة من خلال أموالها الخاصة.

❖ **نسبة الاستقلالية المالية:** تبين هذه النسبة درجة الاستقلالية المالية للمؤسسة وتحسب كما هو مبين في الجدول التالي:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = (\text{الأموال الخاصة} / \text{مجموع الديون}) \times 100$$

الجدول رقم (22): حساب نسبة الاستقلالية المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات

(2019، 2020، 2021) الوحدة: دج

السنوات	2019	2020	2021
البيان			
الأموال الخاصة	4651036434.35	3442027216.88	4686452395.69
مجموع الديون	5044765026.73	4330762649.94	4675904795.7
نسبة الاستقلالية المالية	92.19%	79.47%	100.22%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (22): الذي يمثل حساب نسبة الاستقلالية المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021) أن هذه النسبة خلال سنة 2019 وسنة 2020 كانت أقل من 100 وهو ما يدل على أن المؤسسة في وضعية مشبعة بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات و غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، في حين نلاحظ ارتفاع هذه النسبة سنة 2021 وهو مؤشر ايجابي يدل على أن الأموال الخاصة أكبر من حجم الديون وتستطيع المؤسسة الاقتراض وتسديد الديون، وكذلك يدل على الاستقلالية المالية للمؤسسة.

❖ **نسبة التمويل الخارجي:** تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموالها الخارجية وتحسب كما هو مبين في الجدول التالي:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = (\text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

الجدول رقم (23): حساب نسبة التمويل الخارجي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات

(2019، 2020، 2021) الوحدة: دج

السنوات	2019	2020	2021
البيان			
مجموع الديون	5044765026.73	4330762649.94	4675904795.7
مجموع الأصول	9695801461.07	7772789866.82	9362357191.39
نسبة التمويل الخارجي	52.03%	55.72%	49.94%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (23): الذي يمثل حساب نسبة التمويل الخارجي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021) أن نسبة التمويل الخارجي منخفضة خلال السنوات الثلاث (2019، 2020، 2021) على التوالي أي أن حجم الديون لدى المؤسسة صغير وقادرة على تسديد أموال الدائنين في آجال استحقاقها.

4. **نسب المديونية:** نبين من خلال ما يلي نسب المديونية وكيفية حسابها.

❖ **نسبة المديونية (الاقتراض):** وتحسب كما هو مبين في الجدول التالي:

$$\text{نسبة المديونية (الاقتراض)} = (\text{إجمالي الخصوم} / \text{إجمالي الأصول}) \times 100$$

الجدول رقم (24): حساب نسبة المديونية (الاقتراض) لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات

(2019، 2020، 2021) الوحدة: دج

السنوات	البيان	2019	2020	2021
	إجمالي الخصوم	9695801461.07	7772789866.82	9362357191.39
	إجمالي الأصول	9695801461.07	7772789866.82	9362357191.39
	نسبة المديونية (الاقتراض)	100%	100%	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (24): الذي يمثل حساب نسبة المديونية (الاقتراض) لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021) أن نسبة المديونية (الاقتراض) ثابتة تساوي 100 خلال السنوات الثلاث (2019، 2020، 2021) على التوالي.

❖ **نسبة المديونية (طويلة الأجل):** وتحسب كما هو مبين في الجدول التالي:

$$\text{نسبة المديونية (طويلة الأجل)} = (\text{الخصوم طويلة الأجل} / \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

الجدول رقم (25): حساب نسبة المديونية (طويلة الأجل) لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات

(2019، 2020، 2021) الوحدة: دج

السنوات	البيان	2019	2020	2021
	الخصوم طويلة الأجل	2109372695.48	2006477099.69	1986499934.41
	مجموع الأصول	9695801461.07	7772789866.82	9362357191.39
	نسبة المديونية (طويلة الأجل)	21.6%	25.82%	21.21%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (25): الذي يمثل حساب نسبة المديونية (طويلة الأجل) لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021) أن المؤسسة سجلت نسبة المديونية (طويلة الأجل) منخفضة أي أصول المؤسسة قادرة على تغطية الخصوم طويلة الأجل.

ثانيا: المردودية وأثر الرافعة المالية: ونبين من خلال ما يلي كيفية حساب المردودية بمختلف أنواعها وكذلك أثر الرافعة المالية.

1. المردودية التجارية: تبين كم من دينار واحد من رقم الأعمال يؤدي إلى نتيجة السنة وتحسب كما هو مبين في الجدول التالي:

$$\text{المردودية التجارية} = \text{نتيجة الدورة الصافية} / \text{المبيعات السنوية الصافية}$$

الجدول رقم (26): حساب المردودية التجارية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات

(2019، 2020، 2021) الوحدة: دج

السنوات	البيان	2019	2020	2021
	نتيجة الدورة الصافية	-540593275.78	-175878498.23	-37730032.04
	المبيعات السنوية الصافية	3370469276.11	2975922749.04	3270008968.04
	المردودية التجارية	-0.16	-0.06	-0.01

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (26): حساب المردودية التجارية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021) أن المردودية التجارية سالبة خلال السنوات الثلاث (2019-2020) على التوالي فقد بلغت سنة 2019 قيمة -0.16 أي كل دينار من المبيعات يحقق خسارة قدرها -0.16، في حين سنة 2020 بلغت -0.06 أي تحقيق خسارة قدرها -0.06 أما في سنة 2021 فحققت خسارة قدرت ب-0.01 كل هذا يعود إلى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية سالبة خلال السنوات الثلاث على التوالي.

2. المردودية المالية: تبين العائد المالي المحقق من الأموال المستثمرة وتحسب كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (27): حساب المردودية المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات

(2019، 2020، 2021) الوحدة: دج

السنوات	البيان	2019	2020	2021
	النتيجة الصافية	-540593275.78	-175878498.23	-37730032.04
	الأموال الخاصة	4651036434.35	3442027216.88	4686452395.69
	المردودية المالية	-0.12	-0.05	-8.05

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (27): الذي يمثل حساب المردودية المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021) أن المؤسسة حققت نسبة المردودية المالية سالبة خلال السنوات الثلاث، أي أن كل دينار مستثمر من طرف المؤسسة يحقق لها خسارة قدرها (-0.12، -0.05، -8.05) خلال السنوات (2019، 2020، 2021) على التوالي وكل هذا يعود إلى الخسارة المتتالية التي حققتها المؤسسة خلال السنوات الثلاث مما أدى إلى نفاذ كل الأموال الخاصة.

3. المردودية الاقتصادية: تقيس الفعالية في استخدام موجودات المؤسسة وتحسب كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (28): حساب المردودية الاقتصادية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات

(2019، 2020، 2021) الوحدة: دج

السنوات	البيان	2019	2020	2021
	فائض الإجمالي للاستغلال	-422285062.35	144999080.07	306642955.66
	الأصول الاقتصادية	9695801461.07	7772789866.82	9362357191.39
	المردودية الاقتصادية	-0.04	0.02	0.03

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (28): الذي يمثل حساب المردودية المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021) أن المؤسسة حققت المردودية الاقتصادية سالبة سنة 2019 بقيمة -0.04 أي أن كل دينار مستخدم في مجموع أصول المؤسسة يحقق خسارة قدرها -0.04، في حين سنة 2020 وسنة 2021 حققت المردودية الاقتصادية موجبة قدرت ب 0.02، 0.03 على التوالي أي أن كل دينار مستخدم في مجموع أصول المؤسسة يحقق ربح قدره 0.02، 0.03 خلال سنة 2020 و 2021 على التوالي.

4. أثر الرافعة المالية: وتحسب المردودية أثر الرافعة المالية كما هو مبين في الجدول التالي:

أثر الرافعة المالية = مردودية الأموال الخاصة - المردودية الاقتصادية

الجدول رقم (29): حساب أثر الرافعة المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات

(2019، 2020، 2021) الوحدة: دج

السنوات	البيان	2019	2020	2021
	مردودية الأموال الخاصة	-0.12	-0.05	-8.05
	المردودية الاقتصادية	-0.04	0.02	0.03
	أثر الرافعة المالية	-0.08	-0.07	-8.08

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (29): الذي يمثل حساب أثر الرافعة المالية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021) أن أثر الرافعة المالية سالب خلال السنوات الثلاث (2019، 2020، 2021) على التوالي وهو ما يفسر بأن المردودية الاقتصادية أقل من تكلفة الاستدانة أي أن للاستدانة أثر سلبي على المردودية المالية أي عدم قدرة المؤسسة على اختيار هيكل مالي مناسب لها.

خلاصة الفصل:

بعد تقييم الأداء المالي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لسنوات (2019، 2020، 2021) وذلك بالاعتماد على القوائم المالية لها المتمثلة في الميزانية المالية المفصلة والميزانية المالية المختصرة وجدول حسابات النتائج لسنوات (2019، 2020، 2021) وقمنا بعملية تقييم الأداء المالي من خلال الاعتماد على مؤشرات التسيير المالي المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي التي استنتجنا من خلالها بأن المؤسسة متوازنة ماليا خلال سنوات (2019، 2020، 2021) وهذا لتحقيقها للشروط التالية:

- رأس المال العامل الصافي أكبر من الصفر.

- رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل.

-الخزينة أكبر من الصفر.

كما اعتمدنا في عملية تقييم الأداء المالي على النسب المالية التي استنتجنا من خلالها بأن المؤسسة استطاعت تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة الأصول الجارية، وكذلك قدرتها على تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة الأصول الجارية دون اللجوء إلى بيع المخزون، عدم كفاءة إدارة المؤسسة في الاستغلال الأمثل لمواردها، قدرتها على تغطية الأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة، عدم قدرتها على تغطية أصولها الثابتة من خلال أموالها الخاصة، المؤسسة لا تتمتع بالاستقلالية المالية خلال سنة 2019، 2020، قدرت المؤسسة على تسديد أموال الدائنين بالرغم من أنها لا تتمتع بالاستقلالية المالية خلال سنة 2019، 2020.

واعتمدنا أيضا في عملية تقييم الأداء المالي على المردودية واثر الرافعة المالية حيث نلاحظ بأن المردودية بمختلف أنواعها معظمها حققت قيم سالبة أي أن المؤسسة حققت خسارة وهذا مايدل على ضعف التسيير داخل المؤسسة، وكذلك أثر الرافعة المالية سالب وهو مايدل على عدم كفاءة المؤسسة في اختيار هيكل مالي مناسب لها.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع التسيير المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية تبين لنا بوضوح أن تقييم الأداء المالي للمؤسسة أمر ضروري والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة، إذ يعتبر التسيير المالي من أهم الوظائف التي تحظى باهتمام الكثير من المؤسسات والتي لا يمكن الإستغناء عنها كونه يهتم بالجوانب المالية للمؤسسة ويسعى إلى تحقيق مختلف الأهداف والمخططات المالية داخلها كما يعتبر محركها الحيوى والمسؤول عن كافة الأنشطة الرئيسية لها بطريقة تمكن من الحفاظ على مستويات المردودية واستمرارية المؤسسة إذ يعمل على تشخيص وتحليل الوضعية المالية لفترة زمنية معينة وهذا من خلال تطبيق مجموعة من الأدوات والأساليب المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وكذلك المردودية وأثر الرافعة المالية والتي تعد من الأساليب الفعالة في عملية قياس وتحليل الأداء المالي والفهم الجيد له معتمدا في تطبيقها على المعلومات المالية المستمدة من القوائم المالية للمؤسسة كقائمة المركز المالي وقائمة الدخل ومن ثم تحديد الإنحرافات وأسبابها والعمل على معالجتها وتحديد الفرص للنمو والتوسع المستقبلي.

1. نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

لقد وضعنا في بداية الدراسة عدة فرضيات وأدت إلى النتائج التالية:

الفرضية الأولى: تستخدم مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لتقييم أدائها المالي مؤشرات التوازن المالي فقط حيث تم رفض صحة هذه الفرضية وهذا من خلال الدراسة التي قمنا بها في الفصل الثالث عند تقييم الأداء المالي لها تم التوصل إلى أن مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- لا تستخدم لتقييم أدائها مؤشرات التوازن المالي فقط بل تستخدم كذلك النسب المالية والمردودية بمختلف أنواعها وأثر الرافعة المالية.

الفرضية الثانية: تحقق مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- التوازن المالي طيلة سنوات الدراسة وتم إثبات صحة هذه الفرضية وهذا من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في رأس المال العامل الصافي، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة الصافية أين حققت المؤسسة شروط التوازن المالي حيث كان رأس المال العامل الصافي أكبر من 0، رأس المال العامل الصافي أكبر من احتياجات رأس المال العامل، الخزينة الصافية أكبر من 0 وهذا طيلة سنوات الدراسة (2019- 2020- 2021).

الفرضية الثالثة: تعتمد مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- في تقييم الأداء المالي لها على القوائم المالية المتمثلة في قائمة المركز (الميزانية) وقائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) حيث تم إثبات صحة هذه الفرضية وهذا من خلال الدراسة التي قمنا بها في الفصل الثالث عند تقييم الأداء المالي لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز -ميلة- حيث تبين لنا أنها تعتمد في ذلك على كل من الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج فقط.

2. نتائج الدراسة: يمكن تقسيم نتائج الدراسة إلى:

❖ نتائج الدراسة من الجانب النظري:

- التسيير المالي من الوظائف الهامة بالمؤسسة التي تهتم بالجانب المالي لها ويسعى إلى تحقيق الأهداف والمخططات المالية؛
- يعمل التسيير المالي على تحديد المتطلبات المالية للمؤسسة والاستخدام الفعال للموارد من أجل تحقيق الربح؛
- يهدف التسيير المالي إلى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة والكشف على مواطن القوة والضعف واتخاذ القرارات اللازمة وتعظيم النتائج الحالية والمستقبلية لها؛
- تقييم الأداء المالي للمؤسسة عملية مهمة تسمح بتحديد مستوى الأهداف المسطرة من خلال تحليل وقياس النتائج حيث تهدف عملية تقييم الأداء المالي إلى معرفة الوضعية المالية للمؤسسة من حيث السيولة وقدرتها على الوفاء والتحقق من الاستخدام الأمثل لمواردها؛
- مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وكذلك المردودية وأثر الرافعة المالية من أهم مؤشرات التسيير المالي المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي.

❖ نتائج الدراسة من الجانب التطبيقي:

- حققت المؤسسة رأس المال العامل الصافي موجب طيلة سنوات الدراسة وهو ما يؤكد على امتلاكها لهامش أمان توجهه إلى تمويل احتياجات دورة الاستغلال؛
- احتياج رأس المال العامل للمؤسسة موجب خلال سنة 2019، 2021 أي أن المؤسسة بحاجة إلى سيولة لتغطية هذا الاحتياج؛
- الخزينة الصافية موجبة طيلة سنوات الدراسة أي أن المؤسسة في وضعية جيدة وهو ما يدل على أن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل وبالتالي المؤسسة متوازنة مالياً؛
- نسبة السيولة العامة جيدة طيلة سنوات الدراسة أي أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل؛
- نسبة الإستقلالية المالية للمؤسسة سيئة خلال سنة 2019 و 2020 أي أن المؤسسة اعتمدت بشكل كبير على الديون من أجل تمويل أصولها؛
- حققت المؤسسة نتائج سيئة للمردودية خلال سنوات الدراسة وهذا راجع إلى الخسارة التي حققتها خلال سنوات الدراسة وعدم كفاءة الإدارة في الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة؛
- أثر الرافعة المالية سالب طيلة سنوات الدراسة، للاستدانة أثر سلبي على المردودية المالية أي عدم كفاءة الإدارة في اختيار هيكل مالي مناسب.

3. الاقتراحات والتوصيات:

- على ضوء النتائج المستوحاة من الدراسة، يمكن الخروج بمجموعة من الاقتراحات التالية:
- على المؤسسة استغلال الأموال المجمدة في الخزينة لشراء تثبيّات جديدة أو تقديم تسهيلات للزبائن أو توظيفها في البنوك والحصول على فوائد؛
 - يجب على المؤسسة البحث على مصادر تمويل جديدة كالزيادة في مواردها الخاصة وتخفيض الديون؛
 - يجب على مسيري المؤسسة الإلمام بجميع الاستخدامات والموارد المتاحة لها و السعي للاستغلال الأمثل لها من أجل تحقيق الأرباح؛
 - يجب على المؤسسة العمل على تحسين من مستويات مردوديتها والأخذ بعين الاعتبار الأعباء والتكاليف ومراقبة تطورها باستمرار؛
 - على المؤسسة أن تولي اهتمام للتسيير المالي من أجل تحليل الوضعية المالية لهل بشكل دوري ومستمر مع الاهتمام بالبحث والإفصاح عن تفسيرات حقيقية تفسر النتائج المتحصل عليها.

4. آفاق الدراسة: بعد دراستنا للموضوع صادفتنا بعض المواضيع التي تحتاج إلى دراسة معمقة والتي من الممكن أن تكون مواضيع بحوث لاحقة:

- استخدام وتطوير الأساليب الرياضية والإحصائية المعمول بها في التسيير المالي.
- تأثير تحليل البيانات المالية على القرارات المصيرية في المؤسسات الاقتصادية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان، الأردن، 2011.
2. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
3. أيمن الشنطي، زهير الحدرب، عامر عبد الله، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2010.
4. جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 2009.
5. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
6. زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
7. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن، 2012.
8. عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس ، مفاهيم ، تطبيقات)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
9. عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.
10. علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
11. علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
12. عمر صخري، إقتصاد المؤسسة، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
13. مبارك لسلوس، التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.
14. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التحليل المالي، الطبعة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، البحرين، 2022.
15. محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، 2009.
16. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات ، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

17. محمد مطر، **الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.
18. محمود عزت اللحام وآخرون، **الإدارة المالية المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014.
19. منير شاكر، محمد إسماعيل، عبد الناصر نور، **التحليل المالي مدخل صناعة القرار**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، 2008.
20. ناصر دادى عدون، **إقتصاد المؤسسة**، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر.
21. ناصر دادى عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 1988.
22. نعيم نمر داوود، **التحليل المالي دراسة (نظرية تطبيقية)**، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2012.
23. هيثم محمود الزغبى، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر، عمان، 2000.
24. وائل صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، **سلسلة إدارة الأداء الإستراتيجي أساسيات الأداء وبطاقة الأداء المتوازن**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2009.
25. وليد ناجي الحيايى، **التحليل المالي**، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.
26. يوسف بومدين، فاتح ساحل، **تسيير التسيير المالي للمؤسسة**، الطبعة الأولى، دار بلقيس، دار البيضاء، الجزائر، 2016.

المذكرات وأطروحات:

1. أحلام مخبي، **تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006/2007.
2. بن الموافق سهيلة، **أثر تقلبات معدل الفائدة على أداء المؤسسة**، رسالة ماجستير في علوم تسيير، تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005/2006.
3. بوطغان حنان، **تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، الجزائر، 2006/2007.
4. جلييلة بن خروف، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2008/2009.

5. الجوزي غنية، أهمية إعتداد البورصة كوسيلة تقييم مردودية المؤسسة وتمويل تطورها رسالة ماجستير في علوم تسيير، فرع مالية مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3، 2011/2012 .
6. حجاج نفيسة، أثر الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات والإتصال على الأداء المالي، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016/2017.
7. حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.
8. رقية شطبي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومؤشرات تقييمه، رسالة ماجستير، تخصص إستراتيجية مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2010/2011.
9. زينات دراحي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة، رسالة ماجستير، إدارة أعمال، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1996/1997.
10. صويلح سلوى، أثر الرافعة المالية في تشخيص الخطر المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، 2017/2018.
11. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، رسالة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسة الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2002-2000.
12. عامر حبيبة، دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوالضياف بالمسيلة، الجزائر، 2016/2017.
13. عريف عبد الرزاق، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016/2017.
14. كمال غانم، الإتجاهات الحديثة لقياس وتقييم الأداء المالي ودورها في ترشيد القرارات المالية للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2021/2022.
15. محمد شعبان، نحو إختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير تخصص مالية المؤسسة، جامعة بوقرة بومرداس، الجزائر، 2008/2009.

16. مختاري زهرة، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2010/2011.
 17. مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل الأعمال التوحيد الدولي بالتطبيق عن حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
- المجلات:**
1. إسماعيل سبتي، الزواوي أحمد المهدي، الأخضر لقلبي، استخدام مؤشرات التسيير المالي والمحاسبي في ترشيد قرارات المؤسسة الإعلامية الرياضية، العدد 4، 2021، حوليات جامعة الجزائر 1، جامعة محمد بوالضياف المسيلة، الجزائر.
 2. البز كلثوم، التشخيص المالي ودوره في تحديد الخيار الإستراتيجي للمؤسسة، معارف مجلة علمية محكمة، المجلد 10، العدد 20، جوان 2016.
 3. بلخير بكاري، عبد الرحمان دغوم، دراسة أثر الرفع المالي على المردودية المالية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 80، العدد 10، جانفي 2017.
 4. بن البار موسى، بوساق أمين، نموذج مقترح لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية عينة من المؤسسات الناشطة بالمنطقة الصناعية بالمسيلة، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 40، العدد 1، 2019.
 5. بن يونس ياسر، بشيشي وليد، مجلخ سليم، دراسة تحليلية أحصائية لأثر الهيكل المالي على المردودية الاقتصادية في مؤسسة مطاحن عمر بن عمر للفترة 2010/2018، مجلة المالية والأسواق، المجلد 80، العدد 10، 2021/03/05.
 6. حازم أحمد فروانة، أثر اعتماد المصارف الفلسطينية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الإنتمانية، مجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 10، العدد 30، سبتمبر 2018.
 7. حبي سعيدة، قجة رضا، القيادة النشاركية في ظل مراحل تسيير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 58، 2021.
 8. زينب تمرابط، حسناء مشري، أثر كفاءة رأس المال الفكري على الأداء المالي لشركات صناعة الأدوية المدرجة في بورصة الجزائر، مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021.
 9. سعيد رحيم، زينب خلدون، دراسة تحليلية لمدى صلاحية نظرية الرفع المالي في المشروعات الاقتصادية، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 30، العدد 04، جوان 2018.

10. صبرينة بن عروج، سفيان بن بلقاسم، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مراجعة الاصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 02، 2019.
 11. عزوزة أماني، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة 2008-2013، دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 10، العدد 04، جوان 2017.
 12. غالمي العالية، التحليل المالي وأدوات التوازن في إطار ميزانية المؤسسة، التحليل المالي جامعة الجلفة، العدد الأول، مارس 2018.
 13. محمد محمود هاشم درويش، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستخدام مدخل القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 03، العدد 02، الجزء 04، يوليو 2022.
 14. مروان أولاد عبد البني، محمد زوبير، الخزينة الصافية كآلية لقياس مدى تحقيق المؤسسة الاقتصادية للتوازن المالي، العدد 2، ديسمبر 2022، مجلة الإقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، جامعة تيسمسيلت، مخبر الإقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، الجزائر.
- الملتقيات والمحاضرات:**
1. بوعريوة الربيع، محاضرات في مقياس التسيير المالي، موجهة لطلبة السنة الثالثة، تخصص مالية البنوك والتأمينات، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2018/2019.
 2. دردوري الحسن، محاضرات في مقياس التشخيص المالي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص مالية وحاكمية المؤسسة ومالية وإقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2015.
 3. قوادري محمد، محاضرات في مقياس التسيير المالي، قسم علوم المحاسبة والمالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة.
 4. لعشوري نوال، التشخيص المالي كوسيلة لتقييم أداء المؤسسات، ملتقى المؤتمر الوطني في التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، 22-23 ماي، 2012.
 5. الندير بوصلاح، محاضرات في مقياس التسيير المالي في المؤسسات الرياضية، موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020/2019.
- المطبوعات:**
1. سايح فريد، التسيير المالي، مطبوعة دروس، جامعة الجزائر 3، 2021/2022.
 2. سعيدة بورديمة، التسيير المالي، مطبوعة دروس، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2014/2015.

3. شكري معمر سعاد، **التسيير المالي**، مطبوعة دروس، جامعة آكلي محند أو الحاج، البويرة، 2020/2019.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

Les livres :

1. MIKe BOURNE and Pipa BOURNE , **Handbook of corporate performance management**, Wiley and Sons publication, 2011, P 185.

الملاحق

الملحق رقم (01): (2019-2018) BILAN PASSIF

SOCIETE

EXERCICE 2019

CENTRE

DATE

BILAN PASSIF

PASSIF	note	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		153 981 347,01	153 981 347,01
Résultat net		- 540 593 275,78	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	0,00
compte de liaison**		5 037 648 363,12	4 290 553 595,20
TOTAL CAPITAUX PROPRES		4 651 036 434,35	4 444 534 942,21
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		122 528 474,53	117 469 959,40
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		1 986 844 220,95	1 855 867 696,71
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		2 109 372 695,48	1 973 337 656,11
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		530 482 382,30	326 279 376,84
Impôts		143 770 099,23	79 813 501,00
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		2 261 139 849,73	2 899 248 417,78
Trésorerie passif		0,00	2 511 738,89
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 935 392 331,25	3 307 853 034,50
TOTAL GENERAL PASSIF		9 695 801 461,07	9 725 725 632,82

الملحق رقم (02): BILAN PASSIF (2020-2021)

SOCIETE

EXERCICE 2021

CENTRE

DATE

BILAN PASSIF

PASSIF	note	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		153 981 347,01	153 981 347,01
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		7 617 692,53	0,00
compte de liaison**		4 524 853 356,15	3 288 045 869,87
TOTAL CAPITAUX PROPRES		4 686 452 395,69	3 442 027 216,88
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		116 151 622,33	113 516 124,69
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		1 870 348 312,08	1 892 960 975,01
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		1 986 499 934,41	2 006 477 099,69
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		287 887 820,80	325 229 971,13
Impôts		57 187 983,13	42 285 759,80
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		2 344 329 057,37	1 956 769 819,32
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 689 404 861,29	2 324 285 550,25
TOTAL GENERAL PASSIF		9 362 357 191,39	7 772 789 866,82

1

الملحق رقم (03): BILAN ACTIF (2019-2018)

SOCIETE

CENTRE

EXERCICE

E

DATE

BILAN ACTIF

ACTIF	note	brut 2019	amort 2019	2019	2018
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		12 550,00	12 550,00	0,00	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		71 618 618,02		71 618 618,02	71 618 618,02
Agencements et aménagements de terrains		2 004 821,42	876 406,93	1 128 414,49	1 172 989,15
Constructions (Batiments et ouvrages)		89 200 762,46	33 421 967,08	55 778 795,38	57 577 037,79
Installations techniques, matériel et outillage		9 134 924 937,00	5 099 409 874,37	4 035 515 062,63	3 922 975 838,98
Autres immobilisations corporelles		1 002 985 323,65	564 707 295,73	438 278 027,93	412 451 043,45
Immobilisations en cours		1 633 913 521,41		1 633 913 521,41	1 286 707 863,17
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		11 934 660 533,94	5 698 428 094,10	6 236 232 439,84	5 752 503 390,54
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		195 000,00		195 000,00	42 854 751,93
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 536 148 116,00	231 039 753,76	3 305 108 362,24	3 611 033 351,81
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		10 361 782,67	455 548,71	9 906 233,96	90 909 718,46
Impôts		28 102 820,92		28 102 820,92	27 603 040,36
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		118 485 382,54	2 228 778,43	116 256 604,12	200 821 379,73
TOTAL ACTIF COURANT		3 693 293 102,12	233 724 080,89	3 459 569 021,23	3 973 222 242,28
TOTAL GENERAL ACTIF		15 627 953 636,06	5 932 152 174,99	9 695 801 461,07	9 725 725 632,82

BILAN ACTIF (2020-2021) : الملحق رقم (04)

SOCIETE

CENTRE

EXERCICE 2021

E

DATE

BILAN ACTIF

ACTIF	note	brut 2021	amort 2021	2021	2020
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		12 550,00	12 550,00	0,00	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		71 618 618,02		71 618 618,02	71 618 618,02
Agencements et aménagements de terrains		2 004 821,42	787 257,60	1 217 563,82	1 262 138,48
Constructions (Batiments et ouvrages)		89 200 762,46	29 825 482,25	59 375 280,21	61 173 522,62
Installations techniques, matériel et outillage		8 670 079 593,68	4 578 311 051,81	4 091 768 541,88	3 826 390 028,18
Autres immobilisations corporelles		942 633 076,91	516 597 916,63	426 035 160,29	413 028 668,50
Immobilisations en cours		1 083 790 875,49		1 083 790 875,49	1 071 458 280,81
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		10 859 340 297,96	5 125 534 258,28	5 733 806 039,68	5 444 931 256,60
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		8 741 827,62		8 741 827,62	9 219 654,91
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 641 811 978,49	232 560 301,46	3 409 251 677,04	2 182 350 220,17
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		455 548,71	455 548,71	0,00	191 425,70
Impôts		20 098 588,76		20 098 588,76	21 543 935,85
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		192 666 785,40	2 207 727,11	190 459 058,30	114 553 373,60
TOTAL ACTIF COURANT		3 863 774 728,97	235 223 577,27	3 628 551 151,71	2 327 858 610,22
TOTAL GENERAL ACTIF		14 723 115 026,93	5 360 757 835,55	9 362 357 191,39	7 772 789 866,82

mercredi 30 mars

1

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE (2019-2018) : (05) الملحق رقم

SOCIETE

EXERCICE 2019

CENTRE

DATE

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

	note	2019	2018
Ventes et produits annexes		3 370 469 276,11	3 087 952 976,03
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		31 966,30	0,00
I - Production de l'exercice		923 584 488,97	1 032 453 272,78
Achats consommés		- 57 626 575,22	- 16 719 304,83
Services extérieures et autres consommations		- 120 586 731,18	- 110 794 186,32
II - Consommation de l'exercice		- 800 798 262,62	- 724 750 504,28
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		122 786 226,36	307 702 768,51
Charges de personnel		- 484 856 797,20	- 369 560 638,29
Impôts, taxes et versements assimilés		- 60 214 491,50	- 57 365 236,95
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 422 285 062,35	- 119 223 106,73
Autres produits opérationnels		107 963 223,62	97 025 897,39
Autres charges opérationnelles		- 17 451 216,68	- 19 393 502,82
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 393 224 248,57	- 504 480 052,87
Reprise sur pertes de valeur et provisions		190 063 350,59	77 985 757,54
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 540 593 275,78	- 472 542 369,14
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 540 593 275,78	- 472 542 369,14
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		3 665 783 105,42	3 262 964 630,95
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		- 4 206 376 381,20	- 3 735 507 000,09
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 540 593 275,78	- 472 542 369,14
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 540 593 275,78	- 472 542 369,14

1

الملحق رقم (06) : (2020-2021) COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

SOCIETE

CENTRE

EXERCICE 2021

DATE

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2021	2020
Ventes et produits annexes		3 270 008 968,04	2 975 922 749,04
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		1 388 996 356,79	1 144 831 583,87
Achats consommés		- 64 075 959,89	- 22 611 131,81
Services extérieures et autres consommations		- 128 048 089,72	- 153 581 432,96
II - Consommation de l'exercice		- 722 032 646,13	- 726 287 888,06
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		666 963 710,66	418 543 695,81
Charges de personnel		- 303 673 166,86	- 221 981 178,26
Impôts, taxes et versements assimilés		- 56 647 588,15	- 51 563 437,49
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		306 642 955,66	144 999 080,07
Autres produits opérationnels		103 282 512,69	88 613 280,76
Autres charges opérationnelles		- 8 259 749,48	- 24 951 325,50
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 449 557 882,22	- 383 676 770,62
Reprise sur pertes de valeur et provisions		15 535 705,26	2 814 657,47
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 37 730 032,04	- 176 142 129,35
Produits financiers		0,00	0,00
VI - RESULTAT FINANCIER		0,00	0,00
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 37 730 032,04	- 176 142 129,35
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		3 388 827 185,99	3 067 405 167,27
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		- 3 426 557 218,03	- 3 243 547 296,62
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 37 730 032,04	- 176 142 129,35
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	263 631,13
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 37 730 032,04	- 175 878 498,23

mercredi 30 mars

1

mercredi 30 mars

1